

جورج سعد

بجارن ملكفيك

فيلسوف القانون، الإنتاج الأكاديمي، الإنسان

Georges Saad

Bjarne Melkevik, le philosophe du droit, la production académique, l'homme



بجارن ملكفيك

فيلسوف القانون، الإنتاج
الأكاديمي، الإنسان

جورج سعد

بجارن ملكفيك

فيلسوف القانون، الإنتاج

الأكاديمي، الإنسان



ALNAJOIE

Pour l'édition et l'impression

الكتاب: بيجارن ملكفيك: فيلسوف القانون، الإنتاج الأكاديمي، الإنسان

المؤلف: د. جورج سعد

الطباعة والنشر: دار النجوى بالشراكة مع منشورات الحلبي الحقوقية

الطبعة الأولى: أيار/ مايو ٢٠٢٢

الترقيم الدولي: ٩٧٨-٦١٤-٤٠١-٤٩٧-٤

تصميم الغلاف والإخراج الفني: -artisto- علي الحاج حسن

009613956284

جميع الحقوق محفوظة

2022

منشورات الحلبي الحقوقية

فرع أول: بناية الزين - شارع القنطاري - قرب تلفزيون إخبارية المستقبل
هاتف: ٣٦٤٥٦١ (+٩٦١-١) - هاتف خليوي: ٦٤٠٨٢١ - ٦٤٠٥٤٤ (+٩٦١-٣)

فرع ثانٍ: سوديكو سكوير - هاتف ٦١٢٦٣٢ (+٩٦١-١)

فاكس: ٦١٢٦٣٣ (+٩٦١-١) - ص.ب. ١١ / ٠٤٧٥ بيروت - لبنان

E-mail: elhalabi@terra.net.lb - www.ha;abi-lp.com

المحتويات



مقدمة	١١
مواقف من المقاربات القانونية الرئيسية	١٣
الواقعية القانونية، فلسفة القانون، ضعف الإنسان البشري ..	٢٩
الوباء كوفيد، الحرية الفردية ونقد لاذع للوضعانية القانونية ...	٥١
دور كن، التعددية القانونية	٦٧
المخالفات القانونية العدوانية ومستقبل القانون العام	٨١
صفحات بقلم فيلسوف القانون بجارن ملكفيك	٩٥
بعض مؤلفات بجارن ملكفيك	١٤٩

هذا الكتاب

هو الأول من سلسلة كتب تنوي دار النجوى إصدارها. عنوان السلسلة: «عطاءات مفكر».

نضع في هذه السلسلة عملاً تولى لشخصية غربية، فكرية، مناضلة، كتبت وناضلت من أجل نصرة حقوق الإنسان ودولة القانون. الشخصيات الأولى ستكون من نصيب فرنسا وكندا. الهدف هو تعريف هذه الشخصية للقارئ العربي. كما يمكن القيام بالعكس، أي تعريف شخصيات عربية للقارئ الغربي.

Ce livre

Est le premier d'une série de livres que les Editions ALNAJOIE ont l'intention de publier. Titre de la série: «Apports d'un penseur».

Dans cette série, nous faisons la synthèse des écrits d'une personnalité occidentale, intellectuelle, militante, qui a écrit et lutté en faveur des droits de l'homme et de l'État de droit. Les premiers noms seront francophones. Le but est de faire découvrir cette personnalité au lecteur arabe. On peut aussi faire l'inverse : faire découvrir des personnalités arabes au lecteur occidental.



«بجارن ملكفيك: فيلسوف القانون، الإنتاج الأكاديمي، الإنسان»

هذا الكتاب «بجارن ملكفيك: فيلسوف القانون، الإنتاج الأكاديمي، الإنسان» يشتمل على دراسة توليفية لأعمال الدكتور بجارن. غزارة إنتاجه اقتضت الاختصار والتوليف. كما يتضمن مقالة مطولة أراد بجارن أن يعبر فيها عن محطات في حياته ولا سيما حقبة دراسة القانون في باريس ولكنه غاص كعادته في تحاليل فلسفية قانونية منتهياً بخلاصة شبه رومنطيقية عن ضرورة أن تستعيد فلسفة القانون دورها في الارتقاء بالإنسان الى مصاف الكرامات. دور القانون التقريب بين البشر لا استخدامه من أجل الاقتراب من مراكز السلطة وممارسة النخبوية على الناس العاديين، فيما هؤلاء هم الذين يصنعون القانون لا الأساتذة.

لا نجرؤ على تصنيف الفيلسوف بجارن ومن الصعب جداً الإمساك بهذا الأمر: هل هو وضعاني، واقعي وضعاني، مثالي، مسيحي، لأدري.. موضوع صعب جداً وبمجرد الإفصاح عن هذه الصعوبة فأنا نصنفه شئنا أم أبينا: إنه فيلسوف قانون؛ نقطة على السطر. فيلسوف القانون لا يمكن تصنيفه، لا يمكن وضعه في خانة محددة. هذا عمل القارئ، هذا عمل التاريخ^(١).

(١) نشير الى أنني في هذا الكتاب تعمدت عدم وضع كتابات بجارن بين مزدوجين لأن كل ما نكتبه يعود له وليس من الصعب التمييز بين ما يكتبه هو وما أكتب أنا عما يكتبه.



مقدمة

لا ينبغي الخلط بين فلسفة القانون ونظرية القانون

فلسفة القانون هي فرع من فروع الفلسفة هدفها دراسة القانون وعلاقته بالقواعد الأخرى. غالباً ما يتم استخدام فلسفة القانون ونظرية القانون وكأنهما متماثلتان ولكنهما تدلان على رؤيتين مختلفتين لمقاربة القانون. في الواقع الأولى تتخذ نهجاً ميتافيزيقياً والثانية نهجاً أكثر علمية.

تحلل فلسفة القانون الأسئلة الأساسية للقانون، فهي تهتم بتكوين القواعد والحقوق، فضلاً عن أسس صحتها. تتساءل عن تقنيات التفسير القانوني، على سبيل المثال من خلال إثارة مسألة احترام نص أو روح القانون. وهكذا تجد فلسفة القانون

نفسها عند التقاء الفلسفة السياسية والأخلاق.

فلسفة القانون هي فرع من دراسة القانون. يذهب البعض الى أنها ليست فرعاً من فروع القانون، بل فرع من فروع الفلسفة. كتب إيمانويل كانط في كتابه «عقيدة القانون» أن القانون في حد ذاته، بغض النظر عن الفلسفة، هو مجرد رأس جميل، لكنه بلا عقل. فلسفة القانون تسمح للفقه بالتأمل في الأعراف والقيم. ومعروف أن القانون الفرنسي تأثر بشكل خاص بفلسفة القانون. ما دعا البعض الى القول إن السجال الفكري حول فلسفة القانون كان مسؤولاً عن أحداث الثورة الفرنسية.

لقد سقنا كل هذا في بداية عرضنا لعمل فيلسوف القانون بجارن ملكفيك لأنه متشبه بهذه التمايزات وسوف يظهر ذلك في عدة أبحاث من أبحاثه وعلى طول تحاليله.

في هذا الكتاب عن فيلسوفنا بجارن والذي غدت كتاباته تغزو المكتبات العربية والجامعات سوف نعرض لمواقفه بصورة أكاد أقول فوضوية أو عفوية. أعني بذلك أنني لن أتطرق لكل بحث على حدة منهجياً بل سوف أتناول محتوى أبحاثه، أو قل أهم ما جاء فيها مع الرجوع قدر المستطاع الى الأبحاث المحددة. المعيار هو مختلط إذن. ذلك أن بجارن يتناول غالباً المفاهيم ذاتها في عدة أبحاث. ما سأسوقه هو توليف إجمالي لفكر بجارن مع رجوع ترتيبي، قدر اللزوم، الى الأبحاث.



مواقف من المقاربات القانونية الرئيسية

في بحث «فيلسوف القانون ميشال فيلاي Michel Villey ومسألة الجدلية القانونية»^(٢) يوضح الفيلسوف بجانر موقفه من الجدلية القانونية: لا شك أن مسألة «الجدلية القانونية»^(٣)، يقول الكاتب، تحتل مكانة مركزية وذات أهمية أولى في الفكر الفلسفي القانوني لميشال فيلاي^(٤). في الواقع، كثيراً ما يصير فيلاي على

(2) *Conférence du colloque international : «Le droit comme partage. Michel Villey (1914 – 1988) », Paris, Sorbonne, les 21 et 22 janvier 2005.*

(٣) رغم أن عبارة «ديالكتيك» تستخدم بالعربية فإننا نفضل تعريب الكلمة واستخدام ملفوظة جدلية.

(٤) ميشال فيلاي، ولد في ٤ أبريل ١٩١٤ في كاين في فرنسا وتوفي في ٢٤ تموز ١٩٨٨. هو فيلسوف فرنسي ومؤرخ قانوني، وأستاذ القانون في جامعة ستراسبورغ ثم في كلية الحقوق بجامعة باريس.

الحاجة إلى أخذ «الجدلية القانونية» على محمل الجد. وقد أمضى سنين طويلة من حياته يحلل ويبحث عن قانون متوازن ومتناغم اجتماعياً. إذا كان فيلاي كثيراً ما يستخدم كلمة «جدلية» الفلسفية باعتبارها مرادفاً إلى حد كبير لكلمة «حوار»، حتى أنه يغازل كلمة «حواروية»، فإنه يؤكد دائماً أنه بالنسبة له، بعيداً عن كل الاستقامة اللغوية، كل الأمر هو أنها مسألة نهج فكري ليس إلا. يركز بجارن ملكفيك على هذه المقاربة منذ البداية: لا شك أنه بنظر فيلاي هي استراتيجية تربوية (أو أيضاً إرشادية) لدمج المفهوم الفلسفي (الأرسطي والتومي^(٥)) مع القانون بما هو فن. وكل هذا يتم تحت رعاية قانون طبيعي متجدد ومجدد الحيوية،

وقد أطلق اسم فيلاي على معهد الثقافة القانونية وفلسفة القانون في الكلية ذاتها.

كان ميشال فيلاي ابن الأكاديمي بيير فيلاي، متخصص في أدب القرن السادس عشر. درس في جامعة ستراسبورغ، قبل أن يتم تعيينه في كلية الحقوق بجامعة باريس عام ١٩٦١. أنشأ مركز فلسفة القانون (مع هنري باتيفول)، وكذلك مجلة *Archives de Philosophie du Droit*.

مكنته موهبته كمدرس، وصفاته كمؤرخ قانوني وروماني من إحياء فلسفة القانون في فرنسا وممارسة تأثير واسع على الفكر القانوني الفرنسي. لم يسلم من انتقادات لمواقفه واستلهم بشكل خاص من أعمال أرسطو والقديس توما الأكويني. عرف فيلاي بصفاته الإنسانية وطبيعته الطيبة وتفانيه في الجامعة، ولم يتوقف أبداً عن الحوار مع فلاسفة القانون في عصره، ولا سيما شايم بيرلمان وجورج كاليونوفسكي وجان لويس جارديز.

(٥) نسبة إلى مار توما الأكويني.

لا يدين إلا لفرن القانون الذي يتعامل معه نساء ورجال يقومون بمهنة القانون. يتضح هذا من خلال القول المأثور المأخوذ من القانون الروماني الكلاسيكي، والذي أصر عليه فيلاي في مناسبات عديدة: *suum jus cuique tribuendi* وهذا يعني إعطاء كل إنسان الحق الذي يعود له وهذا هو الحق (أو الحصّة) الذي يعود لكل شخص تدعى أمام القضاء.

إن الهدف الذي وضعه بجارن لنفسه هو ببساطة أن يرى بوضوح ما يجول في خاطر ميشال فيلاي حول «الجدلية القانونية»، أو، أفضل، حول «الحوار القانوني». لذا درس بشكل أكثر شمولاً المعاني المتعددة التي يعطيها لهذه الفكرة، وقبل كل شيء، قام بتحليل دوره البارز في فلسفة قانون الفيلسوف فيلاي^(٦). ثم عمد إلى نقل هذا المفهوم الفيلاي إلى العالم القانوني.

(6) *Sur la philosophie du droit de Michel Villey en général, cf. Stéphane Bauzon, Le métier de juriste. Du droit politique selon Michel Villey, op. cit. (Voir ici la bibliographie des travaux académiques sur la pensée villeyenne, page 214-215). Cf. Norbert Campagna, Michel Villey : le droit ou les droits?, Paris, Michalon, coll. Le bien commun, 2004; Renato Rabbi-Baldi Cabanillas, La filosofía jurídica de Michel Villey, Eunsá, Pamplona, 1989, et idem « Michel Villey (1914-1987) », dans Rafael Domingo (dir.), Juristas universales. Tome 4, Juristas del s. XX, Madrid, Pons, 2004, pages 634-637.*

في معرض تناوله لفكر فيلاي يتبع بجارن أربعة تحليلات بالتوالي: أولاً تحليل أصل مفهوم الجدلية اشتقاقياً والاستنتاجات التي يستخلصها فيلاي منها؛ ثم تحليل تبرير هذا المفهوم فيما يتعلق بفلسفة أرسطو والقديس توما. ثم تحليل القانون الطبيعي الجدلي كتوليف لمفهوم فيلاي، وأخيراً حوار مع فيلاي بشأن مفهوم «الحوار» ضمن مفهوم حدثي للقانون.

يشير بداية بجارن الى أن مسألة الجدلية هي ودوماً مرتبطة بالفلسفة بنظر فيلاي^(٧). دوماً انطلاقاً من الفلسفة يتم نقل وانتقال الفلسفة إلى المجال القانوني. وبالتالي فإن مفهوم «الجدلية القانونية» ليست قانونية بأي معنى من المعاني بل هي خاضعة لسلطة «عليا» ونعني الفلسفة، القادرة على أن تهني نظرياً معنى لمطلب هذه الصفة الملحقة^(٨) والتي هي صفة «القانوني».

إن طرق تجميع المعنى هذه هي التي ستثير اهتمام بجارن بتحليل ملاحظات فيلاي بشأن أصل مفهوم عبارة الجدلية *La dialectique* ، ثم النتائج النظرية التي يستخلصها منها.

(7) Michel Villey, *Philosophie du droit*, Paris, Dalloz, coll. Bibliothèque Dalloz, 2001, page 33. (Il s'agit de la reprise des deux Précis Dalloz : Philosophie du droit. Tome 1, Définitions et fins du droit, quatrième édition de 1986, et Philosophie du droit. Tome 2, Les moyens du droit, deuxième édition de 1984.)

(8) Suffixe.

وبالفعل يعتقد فيلاي أن الأصل الاشتقاقي له أهمية فريدة لتحديد المعنى الذي يجب أن ننسبه لمفهوم الديالكتيك. يمثل علم أصل الكلمة بهذا المعنى الأساس الفلسفي لمقاربة «الديالكتيك». علاوة على ذلك، فإن أصل الكلمة هذا هو الذي سمح لفيلسوفنا بتمييز مقاربتة عن جميع المفاهيم الحديثة التي استخدمت هذه الفكرة⁽⁹⁾ أيضاً، سواء عبر النهل من الرواقين أو عبر هيجل وماركس، إلخ. كما يؤكد ذلك:

يتعمق بجانر المزيد بعلم الاشتقاق الذي يسمح لنا بإضاءة الأمور. في «اللغة العادية» للشعب اليوناني ال «ديالكتوس»، ألديالكتيس، هو الحوار بكل بساطة، تبادل الكلام بين عدة متحادثين. ودياليجستاي *dialegesthai* تعني التحدث، المشاركة في الحوارات في نوادي وفي شوارع المدينة (...). إن ازدهار البراغمية أثار اهتمامنا بكون اللغة هي تجارة متبادلة. الحوار هو الصفة العادية للأمور. المونولوج، المحادثة بالمفرد، هي مرض اللغة، استثنائية لحسن الحظ.

(9) M. Villey, *Sur la dialectique comme art du dialogue*, dans *les Archives de philosophie du droit*, 1976, page 217 :

«لقد جاءت الجدلية تعبر في وسط الرواقين عن فن التفكير الدقيق وقد أعطيت معان مختلفة في العصور الوسطى [كذا] (...)، لتتصاغ بالازدراء عند كانط؛ ثم تنهاها هيجل وماركس والعبارة تستخدم لوصف منظومات لم تعد مثيرة للجدل [كذا] أو للإشكالية... لقد تغير معنى الكلمة، وهذا أمر مؤسف للغاية».

كان يشكل بالتأكيد الديالكتيك نوعاً خاصاً من المحادثة. والذين كانوا يُسمّون ديالكتيكيين كانوا من الفلاسفة. وبما أن همهم كان البحث عن الحقيقة فإنهم كانوا يعتمدون طريقة خاصة للمحادثة⁽¹⁰⁾.

يلاحظ بجارن أنه يوجد تأكيدان مختلفان تماماً بل ومتناقضان فيما يتعلق بمفهوم «الديالكتيك»: تأكيد يتعلق تحديداً بالاستخدام العام للغة، الاستخدام الشائع للغة، والتأكيد الآخر (المستوعب كلياً للأول) يشير إلى اللغة التي يستخدمها الرجال والنساء من الطراز الأول بهدف البحث عن الحقيقة بما هي غاية. بنظر بجارن هذا المعنى الأخير للديالكتيك هو الذي يفضلُه فيلاي.

فيما يتعلق بالمعنى الأول، يعتقد أن فيلاي محق تماماً في اعتباره، منذ البداية، الديالكتيك كلغة «تجارة متبادلة» تنشأ من الاستخدام العام للغة (والعقل). ويترتب على ذلك، على المستوى التحليلي، أن الديالكتيك، مفهوماً بهذا النمط يقع في تداخل ذاتي *intersubjectivité* يتحقق من خلال وجود ودرجة تقبل مكان عام معين. يتكون الفضاء العام لاحقاً من المكان الذي يستخدم فيه الأفراد مهاراتهم اللغوية للتعبير عن أنفسهم، والحكم على العالم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وما

(10) Michel Villey, *De la dialectique comme art de dialogue et sur ses relations au droit*, dans les *Archives de philosophie du droit*, tome 27, 1982, p 264 & 265.

إلى ذلك من خلال اللغة. يترتب على ذلك، يؤكد بجارن، أن الفضاء العام يضمن أي مسألة تتعلق بالمعنى باعتبارها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بقضايا الحياة في المجتمع، كما يفهمها الأفراد الذين يستخدمون مواردهم اللغوية لإيجاد وسيلة خاصة بهم لفهم والتعبير عن آرائهم.

من ناحية أخرى، فإن التأكيد الآخر الذي يفضله فيلاي هو خاص تماماً (وبالتالي إشكالي) لأنه، من خلال النظر الى الديالكتيك بطريقة غائية، هذا ما يدفع بجارن للقول إن نخبة معينة تحظى بامتياز تجريدي من خلال دور خاص متعلق بمفهوم البحث عن «الحقيقة». تفترض الجدلية المفهومة بهذه الطريقة أنه يجب أن توجد، فوق الكلمات وبالتالي ميتافيزيقياً، علاقة بين مسألة «القانون» ومفهوم «الحقيقة»، وأن النشاط الجدلي يجب أن يجعل من الممكن الربط بين المفهومين. يذهب أيضاً بجارن الى أن فكرة «الحقيقة» يتم استيعابها في النهاية في الفلسفة، تماماً كما يفترض أن «الحقيقة»، في جوهرها، سؤال فلسفي، حتى فيما يتعلق بالقانون. يترتب على ذلك، على وجه التحديد، أن جوهر «الحقيقة» الذي ينسبه فيلاي إلى الفلسفة كموقف استيعابي للقانون، هو أيضاً الضامن لاستقامة هذا «القانون»، وكذلك، مثلما سبق ذكره، أن التأكيد الثاني يسترد، يعيد استيعاب الأول من خلال حقيقة أنه وحده يمتلك، من الناحية الفلسفية، فكرة هذه «الحقيقة» نفسها.

لكن بجارن حريص على الذهاب أبعد فيلاحظ أنه لا يوجد تماسك عقلاني بين هذين التأكيدين، إلا على المستوى الرسمي البسيط، أي أن مفهوم الديالكتيك يرتبط دائماً بالنموذج (البراديجم النظري أو العملي) لتبادل الكلمات بين العديد من المحاورين. فيلاي يبتلع التأكيد الأول في الثاني: لا شيء غير ما نسميه «التبئيت» الفلسفي^(١١)، لأنه يعدل ثلاثة مفاهيم (الفلسفة والحوارات والحقيقة)، ويموضعها في الوضع المطلوب، باستخدام اللغة كلغة «تجارة متبادلة» يمكن التخلي عنها لاحقاً دون عواقب. إن هذا «التبئيت» الفلسفي هو الذي يسمح له، كما يمكننا أن نرى، جعل هذه المفاهيم الثلاثة نقطة انطلاق لمقاربة القانون، بمعنى أن مسألة «القانون» يجب أن تكون، من المفترض، على مسافة متساوية من كل منها كما هو الحال في كوكبة من المفاهيم *Constellation de concepts*، مع انتظارنا بالطبع لدعم فلسفي محدد مسبقاً، قدمته الأرسطية والتوماوية، وهذا الدعم، وفقاً لفيلاي، عليه تقع مسؤولية منح مضمون

(١١) التبئيت هو حركة في لعبة الشطرنج. يتم القيام بذلك لحماية الملك من خلال تحرك «غير قانوني» للقلعة. لا يمكن أن تتم الحركة إلا في حالة استيفاء الشروط التالية: يجب أن تكون الحركة الأولى للملك والقلعة في اللعبة؛ يجب أن لا يكون الملك تحت المراقبة؛ لا يجوز للملك عبور مربع يضعه تحت السيطرة؛ لا يجب أن يتحرك باتجاه يقضي عليه؛ يجب أن تكون جميع المسافات بين القلعة والملك فارغة. يشير استخدامنا للكلمة هنا إلى تحول في «المفاهيم» من أجل الحصول على تأثير فلسفي معين.

(ومعنى) لهذه المفهومات.

يرصد بجارن أن فيلاي يحتاج إلى أداة تقنية فلسفية لدعم فكرة «الحقيقة» على مستوى اللغة. في الواقع، يحتاج فيلاي إلى المفهوم الفلسفي القديم (أو «الكلاسيكي»)، يحتاج لـ «للمسلمات المعتمدة عند العامة» لإيواء «الحقيقة» موضعياً. بنظر بجارن في الواقع، التركيز على «المسلمات» يعبر عن الحاجة إلى تقديم مفهوم «الواقع» باعتباره بمثابة مرسة للمعنى عند قول «الحقيقة». بشكل ملموس، يعيد فيلاي إنتاج المخطط القديم القائل بوجود تجانس بين استخدام الكلمات والواقع. لذلك، إذا استخدمنا كلمات مثل سقراط، أثينا، مواطن، فإن هذه الكلمات، كما يؤكد لنا فيلاي، «تشير إلى شيء حقيقي ومميز في الواقع»^(١٢). وبالتالي، بالنسبة لفيلاي، «العالم (...) مرتب، فهو يشمل حقائق عامة مثل «المواطن» أو الهيئات «أثينا»؛ إنه منظم حقاً، وهذه الهياكل هي التي تعكس، بالتأكيد بشكل ناقص المصطلحات المسماة عالمية^(١٣)، لأن معرفتنا هي دائماً تقريبية. بجرأة ملفتة وبلغه الأكيد مما يقول يقرر بجارن ما يجول في رأس الفيلسوف فيلاي: إن أحد آثار مثل هذا التأكيد هو أن الإسمية^(١٤) *nominalisme* تصبح، إذا جاز التعبير، البعبع

(12) M. Villey, *Philosophie du droit*, op. cit. page 100.

(13) M. Villey, *Philosophie du droit*, op. cit. page 100.

(١٤) الاسمية هي عقيدة فلسفية تعتبر أن المفاهيم هي بناءات بشرية

الذي يكرهه فيلاي. هل يقرر هنا عن فيلاي ما يكرهه؟ من أجل ذلك، ثمة ثمن يجب دفعه - بالطبع على المستوى الفلسفي - وهو نوع من الاستثمار الفلسفي المفرط الذي يثقل بشكل كبير فكرة الجدلية ببرنامج فلسفي موجه بالكامل باتجاه فلسفة خاصة. في هذه المرحلة من التفكير الفيلاي (نسبة الى فيلاي)، تجد فكرة «الجدلية» نفسها بشكل غير مريح في حالة نقص دائم، والتي يجب بالضرورة أن تتعزز بالدعم الفلسفي الذي يمكن أن يؤسس أو يضيفي الشرعية على هذا البرنامج الفلسفي.

كتابنا يتناول أعمال بجارن وهذا صحيح. فما بالنا نتكلم أكثر عن ميشال فيلاي؟ ما نفعله صحيح لأننا نكتب عما يكتبه بجارن وهو يتكلم الكثير عن فيلاي في أبحاثه. يعرض مثلاً للتوازي بين أرسطو الممارس (العملي) وأرسطو المنظر وهذا بالنسبة لفيلاي نموذج لفهم القديس توما الأكويني. ينتقل إذن بجارن إلى المعادلة بين القديس توما الممارس والقديس توما المنظر فيما يتعلق دائماً بمفهوم الجدلية. لكن التحذير هو أن كلمة

وأن الأسماء التي تتعلق بها ليست سوى اصطلاحات لغوية. الكائنات لا تحمل في جوهرها المفاهيم التي نفهمها من خلالها. على سبيل المثال، مصطلح «إنسان» لا يعني أي جوهر للإنسان بشكل عام. ولدت الإسمية في السكولاستية في العصور الوسطى كإجابة محتملة لمشكلة المسلمات العالمية : هل تشير الكلمات إلى حالات عامة للوجود ؟ تؤكد الاسمية أن الأسماء ليست سوى أدوات لوصف الحقيقة بشكل ملائم.

«ديالكتيك»، مثل حب الحقيقة، يمكن العثور عليها في النهاية في العديد من الأعمال الفلسفية. ومن هنا أيضاً تساؤل بجارن حول ما إذا كان هذا التوصيف غير مناسب للنصوص الفلسفية واللاهوتية الأخرى في العصور الوسطى العليا، وكذلك للحدثة أو حتى زمننا المعاصر؟ لكن كيف لنا، في هذه الحالة، أن نقرر ما إذا كانت مقدمة اكتشاف مثل هذا النص «جدلية»، كيف نعرف ما إذا كان معيار وجودها «جدلياً» أيضاً؟ هل حب الحقيقة يخص النص أو نية مؤلفه؟ وهذه الإشكالية تطرح دوماً بما يخص الكتابات الفقهية الإسلامية. هل من الممكن الوصول إلى نية المؤلف خارج النص؟ وإذا أجبرنا على الإجابة بالنفي ألا يمكننا أن نقول أيضاً أن الأنسنة «الأنثروبومورفية»^(١٥) *anthropomorphisme* بالكاد لها صفة «جدلية»؟ يمكن تلخيص الجدلية هنا في تنفيذ البحث العملي للقانون. يلجأ فيلاي للمصطلح اليوناني للإمساك بعبارة «التحقيق» أو الشك

(١٥) الأنسنة هي إسناد خصائص السلوك البشري أو التشكل إلى كيانات أخرى مثل الآلهة والحيوانات والأشياء والظواهر والأفكار وحتى الكائنات الدنيوية الأخرى عند الاقتضاء.

اشتق المصطلح من اليونانية القديمة *άνθρωπος* / *ánthrôpos* («الكائن البشري») و *μορφή* / *morphé* («النموذج»).

تشمل الأمثلة الحيوانات والنباتات على وجه الخصوص، بالإضافة إلى قوى الطبيعة مثل الرياح والمطر أو الشمس التي توصف بأنها ظواهر ذات دافع بشري، أو تمتلك القدرة على الفهم والتفكير. (إضافة من واضع الكتاب).

والتفكير النقدي. في «التحقيق» يتعلق الأمر برفع كل الأحجار، والحفاظ على استراحات الحياة الاجتماعية والنفسية - كثيراً ما يكرر فيلاي أنه من الضروري أولاً معرفة «الرجل» -، والاستماع إلى جميع الأطراف، تقييم كل الحجج، وهلم جرا. حتى أفضل ضابط شرطة لا يمكنه التحقيق بمفرده، بل يجب عليه الرجوع إلى فريقه والموارد المتاحة له. وفي عالم القانون، نحتاج إلى محامين يدافعون عن موكلهم وقاضٍ يحسم مسألة القانون. باختصار، الدراسة، البحث، التحقيق لا يمكن أن يكون مسؤولية شخص واحد، مهما كان بارعاً، ولكن يجب أن يتجسد كمسعى مشترك يمكن أن يضمن بقدر الإمكان أكبر قدر ممكن من الاعتبار، متنوع و«تعددي». هذا هو الهدف المشترك الذي يجب أن يضمن في النهاية أن «الحقيقة» تقترب من القانون^(١٦)

(16) *Aristote, Éthique à Nicomaque, traduction de J. Tricot, Paris, Vrin, 2ème édition, 1967, p. 36-38 :*

«إن الأشياء الجميلة والصالحة التي هي موضوع السياسة تؤدي إلى مثل هذه الاختلافات والشكوك التي قد يظن المرء أنها موجودة فقط عن طريق العرف وليس بالطبيعة. ينشأ عدم اليقين هذا أيضاً في حالة أموال الحياة، بسبب الضرر الذي ينجم عنها غالباً: لقد رأينا بالفعل أناساً يهلكون من أجل ثرواتهم، ويهلك آخرون بسبب شجاعته. لذلك يجب أن نكون راضين، في التعامل مع مثل هذه الموضوعات والبدء من هذه المبادئ، لإظهار الحقيقة بطريقة فجّة وعن قرب؛ وعندما نتحدث عن أشياء ثابتة ببساطة ونطلق من مبادئ ثابتة على قدم المساواة، لا يمكننا إلا أن نتوصل إلى استنتاجات من نفس الطينة. وبنفس الروح يجب الترحيب

دون أي يقين حقيقي.

يختم بجارن فيقول إذا رفضنا اللحاق بفيلاي في «التبيت»
الفلسفي، فإن ما نواجهه حتماً هو صورة «جدلية» للقانون يمكن
تلخيصها في ثلاث أطروحات:

١. من خلال نموذج «الجدلية»، ندرك أن استقلالية الفرد لا
يمكن تجاوزها في المشروع القانوني الحديث.

٢. من خلال نموذج «الديالكتيك»، يشترك الأفراد مع بعضهم
البعض في عملية الاعتراف التي تؤدي إلى إمكانية التأكيد
المتبادل لبعضهم البعض كفاعلين (ناشطين) و«مالكين»
لمسألة القانون.

٣. من خلال النموذج «الجدلي»، يدرك الأفراد أن الفضاء العام
أصبح اليوم موضع القانون ذاته.

إن الجدلية التي يفهم من معناها الأول أنها تجارة لغوية متبادلة،
تضعنا على درب مفهوم القانون الذي نعتبره أكثر خصوبة
لفلسفة القانون. في الواقع، إنها تسمح بفهم الحداثة القانونية

بمختلف الآراء التي نطرحها: لأن الإنسان المثقف يسعى إلى
الصرامة بقدر ما تكون طبيعة الموضوع مهياً: من الواضح أنه من
غير المعقول قبول نتائج غير مؤكدة (محتملة) من عالم في الرياضيات
كما نطلب من مختص في البلاغة أن يعطينا براهين أكيدة.

في مسافة متوسطة انعكاسية فيما يتعلق بكل من القانون الطبيعي والوضعية القانونية، مع الإصرار دائماً على حقيقة أن الأفراد يجب أن يكونوا قادرين على إدراك بعضهم البعض كفاعلين.. وكمثلقين لحقوقهم ول«معاييرهم» أو حتى «مؤسساتهم» (القانونية بشكل خاص). كما أن هذه الجدلية تمثل التأكيد، المتواضع والطموح للغاية، على أن يوكل إلى فلسفة القانون دور دعم هذا الفهم وضمائه من منظور تحاججي يتكون دوماً «جدلياً».

في نهاية مشواره مع فيلاي يطلق بجارن ثلاث أفكار:

يعتبر أولاً أن فيلاي يستخدم مفهوم «الديالكتيك» من أجل زعزعة الفقهاء المعاصرين (خاصة الفرنسيين) وإخراجهم من سباتهم العقائدي. لا بد أن فيلاي قد حصد الكثير من العداوات من قبل الحُرّاس الدوغماتيين للقانون الفرنسي، والتي رد عليها ساخرًا من الأشخاص الذين يعتبرون عقولهم وكتاباتهم الضيقة من قبيل اليقين «العلمي». لذلك يجب ملاحظة أن مفهوم «الجدلية» يخدم فيلاي لإجبار الدوغماتيين الفرنسيين على الاهتمام بمهنة الفقهاء وما يفعله الفقهاء في الممارسة العملية. ثانياً يشير بجارن إلى واقعة أن مفهوم «الجدلية» يمكن فهمه بسهولة فيما يتعلق بالمعركة التي قادها فيلاي لسنوات: معركة ضد كل الصعاب لصالح فلسفة القانون باعتبارها المكان المناسب للتفكير الضروري للتدريب الفكري لمحام

محترف. بهذا المعنى، فإن مفهوم «الجدلية» يخدم بشكل فعال، كما رأينا سابقاً، في توعية المحامين بالتحديات المعقدة التي سيواجهونها حتماً في ممارسة مهنتهم. أخيراً يطلق بجارن حكماً نهائياً يتعد بوضوح عن فيلاي. إذا كنا في الواقع نرفض الانخراط في أي «تبييت» فلسفي، فكل ما يتبقى هو نموذج التجارة اللغوية المتبادلة، فيما يتعلق بالمعنى الذي يجب تأسيسه بما يخص مسألة القانون. يبدو لفيلسوف القانون بجارن أننا نتجه نحو مفهوم القانون الذي يصير على الدور الحتمي الذي يقوم به الأفراد، وكذلك على استقلاليتهم وأفعالهم فيما يتعلق بالقانون ولصالح القانون. بعبارة أخرى، يتضح له أن نموذج «الجدلية» يقودنا إلى إعادة النظر في كل من أجزاء تراثنا من القانون الطبيعي وتراثنا من الوضعية القانونية، وخاصة أن نرى فيها المواد الخام فقط (حرية الناس الديمقراطية الكاملة). يترتب على ذلك ببساطة أن الحداثة القانونية تشير إلى إمكانية الاعتراف بموضوع القانون، بالمعاملة بالمثل مع الأشخاص الآخرين في القانون، كمكان لتفسير القانون وإدراكه. هكذا عبر تناوله لمفهوم الجدلية لدى فيلاي ينهي بجارن بإبراز موقفه هو، الإنساني بامتياز. يمكنني القول: بجارن يفتش، يبحث، يروح ويجيء، يلف ويدور للوصول إلى هدفه الهدياني: الأفراد فقط الأفراد، هم الذين يجب أن يأخذوا أمور المجتمع على عاتقهم وأن يتعاونوا باللفة ومحبة وهذا أقوى من كل القوانين.



الواقعية القانونية، فلسفة القانون، ضعف الإنسان البشري

كلمة في فلسفة القانون

لنقل كلمة بداية عن فلسفة القانون. ما هي فلسفة القانون؟ بنظر بجارن هي تخدم فقط كممارسة نقدية وواقعية لصالح القانون (الحق) الذي يقتضي صناعته. لا أكثر ولا أقل^(١٧). نضيف قبل كل شيء أنه من المهم إدراك أنه لا يوجد منظر، أو دوغماتي أو فيلسوف قانون لديه القدرة على صناعة القانون أو أنه حصل،

(١٧) هي المقدمة لكتاب بجارن ملكفيك:

Bjarne Melkevik, « La philosophie du droit et sa pratique », Québec – Sainte-Foy, Presses de l'Université Laval, collection Diké, 2020.

بفضل ميتافيزيقيا غير معروفة منا، على القدرة على الكلام
«باسم القانون» والتلفظ باسمه».

لا يمكن فهم فلسفة القانون (ولا صياغة عقيدة قانونية) إلا
ضمن حدود العقل وفي ضوء الواقعية التي لا تدين بأي شيء
للغة الواقعية المتأصلة في نزعنا اللاعقلانية. وهذا ما يجعلنا
نفهم الأشياء ككلمات. الوهم في المجال القانوني (وفي الحياة
بشكل عام) ليس له أي فضيلة، والميل إلى فهم الفكرة كشيء،
أو المفهومة «في القانون» كالقانون بحد ذاته ليس له أي معنى.
لن يخرج في المحصلة من كل هذا أي شيء جيد.

عندما يدافع بجارن عن فلسفة القانون التي تُفهم على أنها
«ممارسة نقدية وواقعية»، فإنه يعني بهذا أن القانوني يقع
دائماً في منظور قانون يتم وضعه أو هو في طور الوضع. من
هذا المنظور النقدي والواقعي ليس أمامنا سوى أفراد يلجأون
إلى «القانون» ومن ثم ينخرطون في نزاع، بحيث تعود الكلمة
الأخيرة إليهم.

يقدم بجارن التسوية السياسية لروما القديمة، فيما يتعلق
بالأنظمة القضائية، المدونة في الألواح الإثني عشر *Les 12*
Tables (حوالي ٤٥١-٤٤٩ قبل الميلاد)، مثلاً على ذلك:

- «إذا طلب من أحدهم المثل أمام قوس العدالة، يجب أن
يذهب. إذا لم يذهب، فلندع الشهود وتدرس القضية.

- إذا حاول المدعى عليه الخداع أو الفرار، ينبغي الإمساك به.
 - إذا كان هناك مرض أو تقدم في السن أو عيب جسدي، فقم بتزويده بما يلزم وإذا لم يرد ذلك، فلا تعرض عليه عربة مغطاة.
 - أن يكون المالك هو الضامن للمالك؛ فليكن البروليتاري الضامن للمواطن الذي يريد ذلك.
 - أن أولئك الذين يلتزمون مبيعاً أو شراء ينبغي أن يتمتعوا بذات الحقوق.
 - إذا وافقوا، أعلن ذلك.
 - إذا لم يوافقوا، دعهم يعرضون قضيتهم في المعرض أو المنتدى قبل الظهر. خلال العرض يجب أن يكون كلاهما حاضراً.
 - بعد الظهر يصدر الحكم في موضوع النزاع لمن يحضر.
 - إذا كان كلاهما موجوداً، فلينه غروب الشمس الخلاف».
- من الواضح، يقول بجارن، إن القانون ليس له «أساس»، وأي فكر «تأسيسي» يمكن أن يضللنا، ولا يوجد أي مصدر للعمل القضائي بحد ذاته. كل ما يهم حقاً هو الحرية المنتزعة تاريخياً، والمتسقة مع قدرة كل منا على الاعتماد عليها والقدرة على تقديم محاكمة «عادلة ومنصفة» بشكل فعال. أما ما هو المقصود بالمحاكمة

«العدالة والمنصفة»، فلا يحق حقاً الحديث عن هذه المسألة إلا للناس العاديين. هذا لا يستبعد بأي حال من الأحوال قبول وتقدير المحترفين القانونيين، ولكن لا يجب إعطاء آرائهم أكثر مما تستأهل.

هناك خطر خارجي، يتجسد في قطع القانون من جذوره - الشعب - ويضاف إلى ذلك خطر آخر، ذو طبيعة داخلية، وهو الخلط بين القانون ووظيفة القاضي. إذا كانت قوة سلسلة معينة (مثل مسبحة) لا تتعدى قوة أضعف حلقاتها، فإن الحلقة الأضعف في النظام القانوني هي عمل القاضي.

ثم يطل بجارن على السياسة ليقول إن هذه الحلقة الضعيفة هي التي خدمت آلاف المرات في إفساد العدالة، وتشويه المحاكمة، وقبل كل شيء «اختطاف» محاكمة من أجل استخدامها لأهداف أيديولوجية خاصة بأوليغارشيا اليسار أو اليمين. عندما يتجسد هذا النوع من التملك غير المشروع لصنع «اجتهاد»، فإن استخدام كلمة «الحذر» يخفي استلشاء الأوليغارشيا. عندما تعتقد محكمة أنه يجب عليها «حل مشكلة قانونية»، فإنها تسيء استخدام معنى كلمة «حق»، لأنه لا توجد مشكلة حق بحد ذاته. يجب ألا تحل العملية القانونية مشكلة قانونية أبداً، بل يجب فقط أن تحل نزاعاً أو قضية تعرض على العدالة. لا يولد النزاع قانونياً، بل يصبح قانونياً من خلال نتائجه، من خلال الأمر المقضي به. وما يصح على القضاء هو صحيح أيضاً على المستوى النظري والعلمي وعلى مستوى فلسفة القانون.

سرعة عطب، قانون واستقلالية، محاولة كتابية حول الذات القانونية

في أحد أبحاثه يحلل بجارن مفهوم سرعة العطب *La vulnérabilité*. الإنسان هش. صحيحاً هش. عقلياً هش. وهذه المفهومة غدت «عالموضة» منذ حوالي ثلاثين عاماً، لا سيما في الثقافة الأنكلوسكسونية.

نعرض هنا لموقف الفيلسوف بجارن كما هو دون أي تدخل، اللهم إلا لتفسير بعض العبارات أو المفاهيم. يقول بجارن أن الإنسان يعرف دوماً بكونه سريع العطب. الفرد سريع العطب، ليس وحسب من حيث طبيعته، ولكن أيضاً من حيث هو مواطن: الإنسان سريع العطب في المجتمع. يهدف بجارن الى إبراز سرعة العطب إزاء المشروع القانوني المعاصر. كل ما في الأمر أنه يود إضافة إسهام متواضع لفهمه لهذا الموضوع وبصورة أكثر دقة للتفكير داخل حقل فلسفة القانون - في المعنى الذي يجب إعطاؤه لمفهومة «سرعة العطب» بما يخص الذوات القانونية وأوضاعها القانونية المختلفة⁽¹⁸⁾. هدفه هو التحكم بصورة أفضل بالاستقلالية الممنوحة للذوات القانونية

(18) Bjarne Melkevik, conférence donnée au colloque: Situations d'urgence et droits fondamentaux, kos, Grèce, 5 au 8 mai 2003.

والإشارة الى كيفية انعكاس هذه الاستقلالية في فهمنا كما في التزامنا بالمشروع القانوني الحديث.

قبل البدء، تفرض نفسها بعضُ التحديدات. أولاً بما يخص مفهوم «سرعة العطب»، وثانياً بما يخص رفضنا التمييز بين الفرد والذات القانونية.

يرى الفيلسوف أنه في مفهوم «سرعة العطب» كما هي معروفة في اللغة العادية نلاحظ أولاً أن هذه العبارة حديثة لأنها ولدت مع حدثتنا، وبصورة أدق حول القرن التاسع عشر. في الواقع هو تحول طرأ على الملفوظة *vulnérable* التي كانت تستخدم في المجال الطبي في العصور الوسطى. في الأصل هذه الملفوظة تشير إلى الفرد الذي يصارع جروحه أو أمراضه الفيزيائية. لذا فقد اتخذت في البداية معنى صيدلانياً لتعيين دواء يشفي من الجروح أو الأمراض، ولكن فيما بعد اتخذت معنى معاصراً وصارت تعني إنساناً مجروحاً، مصاباً، مضروباً^(١٩). كما يمكن أن تعني صفة الذي يمكن أن يصاب بسهولة (بصورة مجردة أو معنوية) أو الذي لا يجيد الدفاع عن نفسه. ما يؤكد بجارن هو أن كون الإنسان سريع العطب لا يعني أنه مصاب بضعف معين^(٢٠).

(19) Paul Robert, *Le Robert, Dictionnaire alphabetique et analogique de la langue française*, Paris, e Robert, 1966, to;e sixieme, p. 874.s

(٢٠) لنشر هنا إلى أنه بفعل المعنى الواسع الذي اتخذته هذه الملفوظة غدا

أكثر من إصابة بإعاقة معينة، استخدام هذه العبارة يعني أن كائناً يقوم في «وضع» أو في «موقف»، ولكنه وضع أو موقف يجعل هذا الكائن أكثر وهناً مما هو عليه. فهذه في الأحوال العادية. والحال أنه على مستوى الوجود، وبما يخص الأفراد، هذه الأمور تعيننا تماماً لأنها تتعلق أساساً بالقدر (بالشرط) الإنساني.

La condition humaine

على مدى الثلاثين عاماً الماضية في العالم الأنجلو أمريكي، وأقل قليلاً في البلدان الناطقة بالفرنسية، أصبح مفهوم سرعة العطب يثبت نفسه كمفهوم لا بد منه في التفكير الفلسفي. يمكننا أن نرى ظهور هذه الفكرة، في وقت مبكر من الثمانينيات، سواء في سياق أخلاقيات البيولوجيا الدولية - وخاصة الأوروبية - وفي الأدبيات المكرسة لأخلاقيات الرعاية. في الآونة الأخيرة، تم استخدام لفكرة الضعف أيضاً من قبل مؤلفين مثل مارثا نوسبوم، وأكسيل هونيث. في فرنسا، يحظى هذا الموضوع باهتمام جديد حول استئناف عمل ليفيناس على وجه الخصوص والتفكير في علاقة الرعاية. اكتسبت فكرة الضعف أيضاً شعبية معينة في علم الاجتماع أو في مجال العمل الاجتماعي، حيث تحل محل أو تكمل مفاهيم أخرى، مثل عدم الاستقرار أو الإقصاء. بيجارن يطرح عدة أسئلة في إطار مفهوم «الضدية»

المعنى قريباً مما تعنيه كلمة ضعف، على سبيل المثال عندما نتكلم على الضعف العسكري، الغذائي، المالي لبلد معين.

التي يرتبط بها بالضرورة مفهوم «سرعة العطب». يجب أن نلاحظ، يقول بجارن، أن من هو سريع العطب يكون، في الوقت نفسه محمياً، محصناً، منيعاً، فاقداً للإحساس. وما نلاحظه هو بالضبط أن كل هذه العبارات تعني في الواقع «مفاعيل» خاصة بمفهوم سرعة العطب وآتية من أوضاع حادة إلى هذا الحد أو ذاك، وهي تفقد شيئاً فشيئاً. فهذه الملفوظات لا تعود إذن إلا بصورة صحيحة جزئياً، ودوماً بصورة غير مباشرة إلى الواقعة الوجودية لسرعة عطب الإنسان البشري. لأننا لا يمكن أن نكون إلا جزئياً غير سريع العطب. بما نحن كائنات إنسانية، سوف نعاني دوماً من نقطة ضعيفة، من مكان ما سريع العطب (كعب أخيل *Talon d'Achille*) يمكن أن يأتي بآخرتنا. سرعة العطب (اقرأ الضعف) هي إذاً مرتبطة جوهرياً بالإنسان البشري.

يصر بجارن على أن سرعة عطب الفرد تظهر غالباً عبر رفض الاستقلالية وبالتالي عبر الانتماء إلى الأفكار والحركات والجماعات، إلخ.. القائمة كلها تحت سقف التبعية^(٢١). وبالفعل فإن الفرد يمكن أن يقايض حريته واستقلاليته مقابل الأمر والحرارة^(٢٢) و«الوحي»، كل هذه الأمور التي تعرضها قوى التبعية هذه. كما يبين ذلك ببراعة أيريك فرام. إن الحادثة

(٢١) في هذا النص عبارة *hétéronomie* تُفهم بها هي نقيض للاستقلالية،

أي القانون أو القاعدة التي طورها آخرون بهدف إخضاعنا.

(٢٢) اقرأ الحرارة الإنسانية.

تترافق أيضاً مع الخوف من الحرية والاستقلالية^(٢٣). ويتولد هذا الخوف غالباً من الرغبة في الخضوع والتبعية والخدمة أو ببساطة في الهروب من الحرية، من الاستقلالية الممكنة، لصالح منطق التبعية. لكن الخطورة تكمن في أن هذه التبعية، في انتشارها الواسع، يمكن أن تنتكر كلياً لوجود الفرد^(٢٤). في حالات كهذه مسألة الاستقلالية تصبح في غالبية الأوقات نسبية جداً وفي حالات قصوية غير غائبة. إذ إن الأوامر الآتية من خارج هذه الاستقلالية هي التي تأخذ في الإرادة المكان الذي تركته الاستقلالية الغائبة شاغراً. في القانون، منظومة الشريعة الإسلامية تبين تماماً خضوع هذه الاستقلالية لصالح التبعية.

يجب أن نفتتح بكل وضوح أن الاستقلالية تُكتسب غالباً بفضل سيرورة تشكل التبعية انطلاقاً منها. هكذا فإن بعض الشيع الدينية وبخاصة البروتستانت تُستخدم غالباً، يؤكد بيجارن، كجسور تقود من التبعية إلى الاستقلالية. وتؤيد هذا المنحى واقعة أن شيعاً كهذه لا يمكنها أن تعمل بصورة طبيعية إلا بالكلام وبالتبرير العام *publique* وأن تضع على سكة العمل وفي منطق لا يمكن أن يكون إرادياً، جدلية اكتساب

(23) Erich Fromm, *La Peur de la Liberté*, Paris-Buchet-Chastel, 1963.

(24) Erich Fromm, *La Passion de détruire: anatomie de la destructivité humaine*, Paris, Laffont, 1975.

إمكانيات اجتماعية وإدراكية يمكن أن تجعل الفرد مستقلاً.

يقدم بجارن مثلاً لمظاهرة سرعة عطب الذات على مستوى استقلاليتها يتعلق بمسألة «ضعف الإرادة». كثير ما يمكن قوله في هذا الموضوع^(٢٥). لنقل إن ثمة، بالتأكيد، تقسيماً جذرياً وغالباً هوة عميقة بين الاستقلالية العملية والإغراء والرغبة و«السوء»، إلخ.. كل هذا يجعلنا سريعي العطب إلى درجة ارتكاب أعمال لا تمت بصلة إلى «استقلاليتنا» النظرية، المفهومة هنا بمعنى إشارات أو دلائل «قاعدية» «وضعناها لأنفسنا من أجل توجيه حياتنا، كأفراد تدغدغنا دوماً ليس وحسب أمور سيئة من مثل الخداع والكذب والسهولة، إلخ.. ولكن أيضاً ارتكاب أشكال مختلفة من الآثام والجنح والجرائم. ويتساءل بجارن ألا نستطيع أن نقول، إذا كانت سرعة عطبنا ضمن معمة هذه الخيارات، بصورة بالتأكيد غير حتمية، أن كانط كان على حق عندما أصرّ على صعوبة العيش في استقلالية؟

(25) Ruwin Ogien, *La Faiblesse de la volonté*, Paris, PUF. Coll. "philososophie morale". 1993; G.W. Mortimone (dir.), *Weakness of will*, London, Macmillan, 1970; S. Stroud & C. Tappoler (dir.), *Weakness of Will and Practical Irrationality*, Oxford, Oxford University Press, 2003; D. Davidson, "How is weakness of the will possible", dans J. Feinberg (dir.), *Moral concepts*, Oxford, Oxford University Press 1970; R. dunn, *The Possibility of Weakness of Will*, Hackett, 2002.

• سرعة عطب علائقية

لنترك بجارن يحلل: إن تفكراتنا الأولية حول سرعة عطب الأنا سمحت لنا ملاحظة حضور الآخرين ودورهم. بهذا الهدف يجب استبعاد كل تصحر (أو ربنصة)^(٢٦) بسبب لاعقلانية المقارنة: إن الأنايات جمع (أنا) أو النحنات *les nous* تتشكل، تتماثل، تتغير أشكالها، تتشكل من جديد، ويتم تنظيف جهازها جذرياً (أو تنفرمت *se formate*) في أعماق مجموعة من العلاقات المابين ذاتية *intersubjectif*. تشكل الأنا بشكل مؤكد سيرورة شخصية واشترائية لا تتوقف. ولكنها سيرورة ترتبط دوماً في البداية بالمحيط، العائلي أساساً وثانياً يرتبط الأمر بعلاقات الصداقة والألعاب المابين فردية *interindividuels*. وثالثاً يأتي دور المدرسة (العامة أو الخاصة، وهكذا). وبالتالي يمكننا القول، يتابع بجارن، إن الأنا كموضوع مركزي تتمظهر في دوائر لا تحصى، تماماً كما عندما نرمي نقطة ماء في بركة مياه، ما يؤدي الى تشكل دوائر متداخلة وأكثر فأكثر كبراً.

إذا سارت الأمور على ما يرام فإن سيرورة الشخصية والتشريك تنجح في إنتاج شخص ذي صفة عالية، أي شخص يعرف ماذا ينتظر منه الناس ويحقق رغباتهم، شخص يعرف كيف

(٢٦) ترجمتنا لكلمة *robinsonnade* وتعني العيش وحيداً في صحراء، أي الانعزال أو التصحر أو اذا شئنا الربنصة.

يحترم الآخرين ويأخذ بعين الاعتبار مصالحهم، كيف يقود حياته ويحدد أهدافاً منطقية، شخص يعرف كيف يوصل آراءه ومصالحه وانتظاراته، الخ. لكن الفرد سريع العطب في سيرورته الشخصية والتشريك هذه وهو يجازف دوماً بخطر كبير الى هذا الحد أو ذاك، ونعني خطر أن يخرج من هذه المرحلة بجراح، ضعيفاً، أو «مهدماً».

ثم يذهب بجارن الى عمق الأمور أكثر وأكثر فيقول إن الأمر يتعلق في مدى توصل الفرد الى تشكيل «ذات»، أي كفاعل محتمل ومستقل يملك أن يفرض نفسه في المساحة القانونية والعامة. على العكس من ذلك فإن الفرد الذي أصبح «موضوع» رغبات ومصالح ومخططات، حتى الذين يمكن أن نفترض أنهم الأفضل له من مثل الأصدقاء والأقرباء والأهل والعائلة والمدرسة والدولة، إلخ.. فهو يجازف بخطر أن لا يصبح يوماً ذاتاً كاملة بل أن يجنح باتجاه منطق أحادي من الخضوع أو من «الانسحابات». وهذا الأمر يتفاقم في ظروف معينة حيث شخص في عمر الشباب وبفعل الاستغلال وإنكار الشخصية يصبح «لا شيء»، لأنه واقع فريسة أحد الأشخاص الذين يستغلونه جنسياً وعاطفياً وايدولوجياً، الى ما هنالك. لا ننسى الفوارق الجنسية حيث سرعة عطب الفتاة يمكن أن تضعفها إزاء الاستغلال الجنسي. وهو استغلال لا يمكن إلا أن يؤكد قناعة

الفتاة بأنها في وضع «أقلوي» وفي وضع «ضحية»^(٢٧). سرعة العطب هذه كما يقاربها بجارن هي التي برأينا تصيب الجميع. نحن كلنا سريعو العطب، ضعفاء، ما إن يصيبنا مكروه مهما كان صغيراً نقع ونصاب بالجنون.

ثم يشدد على الأمر التالي: إذا كان لكل فرد مبدئياً الامتياز ذاته والحرية ذاتها في التأثير على الخيار القاعدي فإن سرعة عطب كل شخص تجعل الوضع وضعاً لامساواتياً. في الواقع كل فرد هو فريد: أحدهم يكون قوياً، يعرف كيف يعبر عما يريد، يعرف كيف يقنع، إلخ.. فيما آخرون يفشلون تماماً. سرعة العطب هذه هي التي أدت الى ولادة النوادي والجمعيات والنقابات والأحزاب السياسية، إلخ.. للتعويض. تماماً كما الوسطاء السياسيون او الأجسام الوسيطة *corps intermédiaires* تعوض على سرعة عطب الفرد بقوة الكل^(٢٨). ولكن حتى هذا الحل لا يلغي مسألة سرعة العطب. هو ينقلها الى داخل هذه التنظيمات

(27) Voir Lukas K. Sosoe, "La victime : Pour une approche éthique du corps meurtri" dans Paul Dumouchel , *comprendre pour agir. Violences, Victimes et Vengences.*

(28) B. Melkevik, "les Intérêts particuliers; interest généraux et corps intermédiaires » dans Josiane Boulad-Ayoub et L. Bonneville , *Souverainetés en crise Quebec Paris les Presses de l'Université Laval L'Harmatan ,coll. « Mercure du Nord » 2003 p. 101-113 repris dans ce volume.*

كإشكالية متعبة خاصة بالنخبة، وهي إشكالية لا نستطيع استعادتها هنا.

يصر الفيلسوف بجارن هنا على واقعة أن سرعة العطب تتعلق أيضاً بقصر النظر الذي طالما دافع عنه الأفراد. إذا كانت الاستقلالية السياسية والفرز المستقل للقواعد يهدفان إلى جمع مصالح الجميع وإعطائها النتائج القصوى (أي بعد النظر) فإنه يقتضي تطوير غالبية الآراء الذاهبة بهذا الاتجاه. بصورة أكثر دقة يجب تجاوز سرعة العطب التي تظهر في فقدان الثقة بالذات، بأحكامنا بالذات وبالثقة الضرورية التي تسمح لنا إقامة تسويات مع الآخرين.

كل هذا يقود إلى التأكيد على أن كل «استقلالية» خاصة في شكلها المكرّس بالسيرورات الديمقراطية تتطلب أن يتمتع الأفراد بقدرات على الالتزام والفهم والتبادل. إلخ، بما يخص الاقتراحات القاعدية *normatives* التي اقترحت عليهم. في نهاية الأمر ينبغي أن يشرع الأفراد في تجريب عالمية خياراتهم⁽²⁹⁾. يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن سرعة عطب الأفراد ينبغي أن تستقر على قاعدة المطلب الديمقراطي الحدائي نفسه وهنا لم يعد أماننا إلا تلبية مطالب «قواعد» الأصول *procédure*.

(29) J. Habermas, *Droit et Démocratie, Entre faits et normes*, Paris, Gallimard, 1997.

الاستقلالية العامة وخطر التعبئة

إن الإشكالية التي تحيط بالفرد وبالوعي الديمقراطي تصبح مهمة جداً إزاء الخطر الذي تشكله قوى التبعية *hétéronomie* (٣٠). في الواقع، أكبر المخاطر على الاستقلالية الفردية ليست تلك التي يمكن تحديدها هكذا أو التي تعمل في العلن. الشيء الأخطر يتمثل في القوى التي غدت غير «مرئية»، «أكيدة»، «طبيعية» أو «عقلانية» بالنسبة للأفراد. أي قوى التبعية حيث الفرد يصبح كالأبله الذي لا يعرف الخيوط التي «تحركه خفية». قاس هو تحليل بجارن هنا وهو لا يتوقف: كيف يا ترى هؤلاء المغفلون يعيشون حياتهم دون أن يعرفوا الخيوط التي تراقب حياتهم وأفكارهم ومصائرهم؟ وفي أغلب الأحيان تبعاً لمعايير لا تخدم تماماً مصالحهم. لقد سيرت حادثتنا بصورة مفارقة قوتين تبعيتين مجهولتين: المنظومة الاقتصادية والمنظومة

(٣٠) يمكننا أن نضع هنا تماثلاً مع ما يقوله كانط حول التبعية على مستوى البناء الفردي للإرادة: عندما تبحث الإرادة عن القانون الذي يجب أن يحددها في أي مكان ولكن خارج إمكانية قواعدها على وضع تشريع عالمي يكون تشريعها الخاص، نقول إنه عندما تذهب الإرادة أبعد من ذاتها فتبحث عن هذا القانون في خصائص أي من مواضيعها، النتيجة في هذه الحالة هي دوماً التبعية. في هذه الحالة لا تمنح الإرادة القانون لنفسها بل إن الموضوع هو الذي يمنحها إياه عبر العلاقة التي يجبكها معها.

Métaphysique des mœurs tome 1 op . cit.p.124.

الادارية حيث ترقد منظومة فرعية ثالثة حديثة هي منظومة وسائل الاتصال. عندما ننظر عن قرب الى المنظومة الاقتصادية، الشيء الأول الذي نلاحظه هو أن تعقيداً كبيراً يختبئ فيها ويتم فصل الى منظومات فرعية جزئية تتخصص وظائفياً. تضاف الى كل هذا سيرورة عولمة الاقتصاد التي، عبر مفاومة «قسمة العمل» المشتتة والبعيدة أكثر فأكثر، تؤدي الى انحراف أساسي على علاقة بهذا التعقيد⁽³¹⁾. إذا ما نظرنا عن قرب الى هذا الأمر لا بد ان نندشش للدينامية التي تسود المنظومة الاقتصادية الحديثة ولكن لا نلبث أن نلاحظ ان الإنسانية الاقتصادية الكلاسيكية قد اختفت تماماً كمؤثر مميز. إن أساس المنظومة الاقتصادية المعاصرة ليست اليوم تراكم رأس المال بقدر ما هي واقعة ان هذا التراكم يتحقق بفضل اشكال انتظام عمياء، بفضل إعادات تصحيح منظومية *systémiques*، التي ورغم فعاليتها العقلانية، تفلت جوهرياً من الوعي والإرادة. بنظر بجارن السوق الخاضعة «للبد غير المرئية»، «المخلص الاكبر»، صارت بكل

(31) B. Melkevik, *Prolégomènes à une problématique. Mondialisation et droit* ; dans Henri Pallard et S. Tzitzis. *Les droits fondamentaux devant la mondialisation*, Quebec, Les Presses de l'université Laval.

ترجمة إيطالية لهذا المقال نشرت في :

Mondializzazioni e diritto ; prolegomeni Nuivo Sviluppo
Rivista

بساطة الشيء الأهم، وقد تبوأ أفضل المراكز رغم جهود الدولة الحديثة: فهي غدت المصير، الطبيعي، العقلاني الذي يجب ان يخدمه الانسان ويخضع له. إن الانحراف المحتمل للاقتصاد الحديث الذي يظهر عبر وصول القطاع المالي منذ ١٩٨٠ الى وضعية القطار الماشي، او قل الى وضعية الجهاز الذي يصدر القواعد (كالبرلمان) لكل نشاط اقتصادي، نقول إن هذا الانحراف يعزز ايدولوجياً استقالة الفرد الضرورية. في مجال فلسفة القانون، «فون هايك» هو الذي يجسد استقالة الانسان هذه عبر الاحتفاء بالمنظومة الاقتصادية^(٣٢) ولا يشككن أحد بأن هذه الاستقالة تزيد وتفاقم سرعة عطب الفرد.

• سرعة العطب وسياسة التضامن

لسنا بحاجة لاخترع البارود، يقول بيجارن: وما النفع من تكرار مجترأ لما سبق وقيل بصورة رائعة وهو يعطينا الجواب اللازم؟ في الواقع قصة السامرائي الرمزية، كما نقرأها في الانجيل والتي تذكر بوقائع قصة (قصة صورية) المسيح تؤدي لنا خدمة جليلة. ولكنه، إذ أراد إظهار عدالته قال للسيد المسيح : «ومن هو قريبي»؟ أجاب المسيح : «نزل رجل من القدس الى يافا ليقع

(32) Friedrich: A. Hayek Droit, Législation et liberté 3 tomes
voir Melkevik, Réflexions sur la philosophie du Droit,
Les presses de l Université Laval 2000 p, 133- 151.

في قبضة حفنة من اللصوص الذين نهبوه وضربوه ثم غادروا «تاركينه»^(٣٣) نصف ميت. بالصدفة مرّ كاهن من هنا. رأى الرجل المصاب وأكمل طريقه. ثم مرّ رجل ليفيتي^(٣٤) فرأى الرجل وأكمل طريقه أيضاً. إلا أن السامري الذي كان في رحلة في هذه المنطقة أثار منظر الرجل المصاب شففته فاقترب منه وضمّد جراحه بعد أن سكب الزيت والنيذ، ثم نقله على دابته الى فندق جبلي واعتنى به أحسن اعتناء. وفي الغد قدم قطعتين من النقود لصاحب الفندق وقال له «إعتن به وإذا تكبدت أية مصاريف أخرى فإنني سأردها اليك عندما أمر من هنا من جديد». ويسأل بجارن: من برأيكم بين الرجال الثلاثة كان الأقرب للرجل الذي وقع في مصيدة اللصوص؟ قال المشرع «إنه الرجل الذي أظهر حسن الاخلاق إزاء الرجل المصاب». قال يسوع: «إذهب إذاً وافعل الشيء نفسه»^(٣٥).

(٣٣) هذه الصياغة تدرج في مسار التسهيل بل التلطيف.

(٣٤) الليفيتي هو عضو قبيلة ليفي *levi*.

(٣٥) الانجيل المقدس لوقا ١٠

تصبح وصية أحب قريبك في القانون «لا تفعل ما يؤدي الآخرين». وسؤال المحامي: من هو قريبتي؟ يبدو ان الجواب هو: «الاشخاص القريبون مني بحيث ان أعمالهم تؤثر عليهم ولذلك من المنطقي ان أفكر بهم عندما أقوم بأعمال او عندما امتنع عن القيام بأعمال».

Cité d'après la traduction de D. Poirier, Sources de la common law, Cowansville Bruxelles ; Y. Blais Bruylant, p. 79-80.

لنذكر ايضاً أن هذه القضية وضعت مبدأ المسؤولية عن الاضرار

تظهر إجابتان هنا على السؤال: من هو قريبي؟ بداية جواب عالمي ومسيحي، ثم جواب محصور في موضوع التضامن.

بما يخص الإجابة العالمية والمسيحية يجب أن نشير الى أن المسألة تكمن قبل أي شيء في سيرورة الإقرار الخارجي وبوجه كل حكم. بمعنى آخر أن يكون الفرد قريباً فهذا يعني أساساً أن «يشعر» بنفسه، وأن يفهم أنه جزء من الانسانية. لا علاقة إطلاقاً بكونه سامرائياً ذلك الذي توقف كي يساعد أخيه، بل الأمر، كما تقول الرواية، أن الشفقة أثارتته ولأنه رأى في هذا الشخص إنساناً غيره. لقد رأى الانسان في مرآة انسانيته. وبالطبع رأى الفرد الذي أمامه بسرعة عطبه، بضغفه، لأنه كان ينزف جريحاً. يبرز بالتالي جواب: يمكن ان نفهم أنفسنا، أن نتموضع وأن نقدر انفسنا كبشر، ككائنات عندها أب واحد وأن الخلافات والانقسامات التي أصرينا على الإبقاء عليها ليس لها أي أهمية. كما تقول القصة «إعتن به». منذ البداية كل القصة هي في العمل الانساني. ان يكون الإنسان انسانياً فهذا يعني فهم ماذا يعني العيش معاً كبشر. وإذا كانت هذه القصة الرمزية تستعيد ضمناً عبارة «أحبوا بعضكم بعضاً»، ومن هنا الرسالة المسيحية

والمسؤولية المدنية الجنحية.

Lord A. Thompson Denning. *The changing law*, Stevens, 1953, p.106-109, *Au sujet de Lord Arkin of Aberdovey*, voir G.lewis, *Lord Arkin* London Butterworths, 1983.

(الكريستيك) «لعظة الجبل» فإن هذه إن هي إلا مسألة تماسك وبالطبع تساؤل إيماني بما يخص هذه الرسالة الكريستية.

المشكلة مع الفارسي أو أيضاً مع الليفيتي، بنظر فيلسوفنا بجارن، لا تكمن في أنهم نسوا التزاماً أو واجباً معيناً بل ببساطة أنهم لم يقبلوا بإنسانيتهم. إنهم كائنات غير كاملة، كائنات مجروحة هي أيضاً، وتالياً مساجين لسرعة عطبهم بالذات أو قل كائنات لم تنجح يوماً في الانبساط (التوسع) الى مرحلة «الرشد» التي يمكن أن تسمح بالتعرف على أحد، بما هو قريب. باختصار إنهم لم يتوصلوا يوماً الى رؤية الأمور إلا بمنظور هوياتهم الضيقة كفارسي أو ليفيتي. لا من شيء خاص في هذا الامر: بسهولة فائقة نحن نرى أن هؤلاء هم كثر في أيامنا هذه⁽³⁶⁾.

كلمة أخيرة

ينهي بجارن هذا العرض بشيء من التشاؤم قائلاً لا أحد يندهش أننا نشعر في آخر مشوارنا هذا بشيء من الكبت لأن ثمة أشياء عديدة يمكن إضافتها، شروحات أو ببساطة بضع الأسئلة الأخرى. إن من يعالج إشكالية معقدة كالتي رأيناها للتو ونعني إشكالية سرعة العطب لا بد أن يشعر بعطش معين سببه أن كلاً

(36) Voir B.Melkevik, la solidarité, la philosophie et notre present, dans *Réflexions sur la philosophie du droit*, op. cit. p. 17-33.

من الموضوعات المعالجة يرتبط بأخرى بحيث أنه في نهاية الأمر يجب تفسير كل مشروع الحداثة القانونية.

يختصر بجارن فيقول إنه على مستوى فلسفة القانون لا يشكل القانون العلاج الشافي لسرعة عطبنا الانسانية. غالباً ما يشكل القانون تهديداً إضافياً للفرد ومن يقع في أحضان المحامين يمكن أن يدفع الكثير وأن ينتهي بحالة أشد فقراً من التي بدأ بها. بما أن القانون يفترض مساواة شكلية بين الأضداد فإن سرعة عطب الفرد، غياب مصادره السيكلوجية والاجتماعية وقدراته، بالإضافة الى العوز، كل هذا نقول يؤدي الى إخفاق القانون. والأبشع أن القانون، غالباً، يقوم بدور ضد الفرد فيكون حملاً يضاف على الحمل الثقيل. إن واقعة أن يكون القانون لقمة تناتشها الكلاب والذئاب لا يجب أن تهد من عزمنا، بل أن تدعونا دوماً للسير قدماً في تطوير المشروع القانوني الحديث.



الوباء كوفيد، الحرية الفردية ونقد لاذع للوضعانية القانونية

كوفيد ١٩

الملفت لدى فيلسوف القانون بجارن ملكفيك أنك تطلب منه أن يكتب شيئاً عن موضوع حالي مثل الكوفيد ١٩ فيلبي النداء في فترة قياسية. يرى بجارن ملكفيك أنه لم ينج الفلاسفة أيضاً من وباء كورونا فقد قضى عدة فلاسفة. ولكن كيف كان رد فعل الفلاسفة على كارثة الصحة التي سببها كوفيد -١٩؟ هل تأثرت الفلسفة الجامعية بفيروس كوفيد -١٩، وكيف؟ ماذا يخبرنا الفلاسفة عن الوباء وما بعد كوفيد -١٩؟ بدون أي ادعاء باعطاء الجواب الشافي، وهو مطلب مستحيل عقلياً، لكن عند بجارن بعض الأفكار: إذا كان يورغن هابرماس هو أعظم فيلسوف

على قيد الحياة اليوم، بجارن يبدأ برد فعله كما هو مسجل في مقابلة في جريدة النخبة الثقافية الباريسية «ليراسيون»، في ١ فبراير ٢٠٢١ بعنوان «الوباء يضع درجة تحضرنا على المحك». وهذه بالفعل رسالة لصالح أهمية الروح المدنية *civisme* التي يرسلها هابرماس للجميع. يقول هابرماس أنه طالما ليس لدينا خبرة في الطب وعلم الأوبئة والمناعة وغيرها، فإننا، أي الكتاب العاملون في العلوم الاجتماعية والثقافية علينا الاعتراف بجهلنا، والامتناع عن تقديم تنبؤات غير حكيمة، والانخراط في التخيلات الأدبية. لم يكن هناك من قبل، بحسب يورغن هابرماس، هذا الكم الوافي من المعرفة العلمية حول جهلنا وإجبارنا على التصرف والعيش في حالة من عدم اليقين.

بنظر هابرماس «إن الوباء لا يختبر أنظمتنا الديمقراطية، ولكنه يختبر، يوماً بعد يوم، العقلانية وقدرة حكوماتنا على العمل والعناية التي تبذلها لاحترام قواعد سيادة القانون. لكنها أيضاً تختبر درجة التحضر والكياسة لدى السكان. لأن فرصنا الجيدة في التغلب على هذا التحدي تعتمد إلى حد كبير على تضامن المواطنين وتمييزهم وانضباطهم - أي على استعداد كل منهم لقبول عدد معين من القيود وفي العديد من المهن، المخاطر الشخصية».

يبدأ النقد بنقد الذات. «لنأخذ مثالي، أنا رجل مسن وأنا بالطبع أنتمي إلى ما يسمى بالمجموعات المعرضة للخطر، لكنني

أيضاً، من ناحية مختلفة تماماً، من أصحاب الامتياز وأولئك الذين تم إعفاؤهم من صعوبات جمة. يدعو الوباء إلى التشكيك في كتالوجات الحقوق الأساسية لدينا، ويواجهنا بالمجهول؛ إنه ينطوي بالضرورة على سيرورات تعلم. وبالتالي فإنه يجبرهم على تفسيرها. يتم التأكيد على قيمة الحق الأساسي في الحياة فيما يتعلق بالحقوق الأساسية الأخرى، ويمكن أن يكون هذا مفيداً».

يسلط الضوء بجارن هنا على أن ما يجب فهمه هو أهمية التضامن، وأهمية أن يفهم كل منا أن الآخر مهم بقدر أهمية نفسه، وأن الفضاء العام («نحن») بحاجة إلى الوثوق في العلوم الطبية والعقل والمنطق والانفتاح والمناقشات الديمقراطية. نفهم أيضاً أنه يجب علينا أن ندير ظهورنا بحزم لأي تشاؤم وانهزامية وكارثية، لا يكون لها سوى تأثير تجميد الأفعال العقلانية.

ومع ذلك، فإن عالمنا وطريقة عيشنا بعيدة كل البعد عن أن يتم تلخيصها بالكامل في العلم والمنطق والعقلانية؛ كل هذا يشير إلى عالم معقد يتكون من أفراد في حالات انعدام الأمن الوجودي التي تفاقمت بسبب الوباء الأخير. انعدام الأمن الوجودي الذي يغذي وينمو ويتنوع من خلال مجموعة من السيئات الموجودة في هذا العصر الفيروسي. في المقام الأول، تلك المرتبطة بالانهيارات الاقتصادية والاجتماعية، والتي قد

تتفاقم في أي وقت، وبالتالي تكسر وتدمر حياة الجميع بشكل سلبي. يضيف بجارن على كل هذا حقيقة أن الإدارة السياسية لأخطار ومخاطر الوباء، بحكم طبيعتها التجريبية بالضرورة وخضوعها لمنطق «المحاولة والتقييم»، تخاطر في أي لحظة بالغرق، والتدمير، ما يؤدي الى سوء الفهم والتشاؤم لدى السكان المصابين بخيبة الأمل. ومن هنا جاء التحذير من يورغن هابرماس، بإصراره على الحاجة إلى إنشاء جدار مدني ضد المعلومات والأخبار الكاذبة والمعلومات المضللة، والوقوف بحزم ضد المواقف الضد تضامنية، وضد جميع أشكال مناهضة التضامن الاجتماعي والعمل السياسي والديمقراطية، التي يدينها بلا هوادة من خلال وضعها مستقبلياً مع بعض الأحداث الانقسامية الأخيرة.

يُلاحظ، في تصميمنا، أن مناهضة الاشتراكية على المستوى الصحي مُدرجة بالكامل، من قبل هابرماس، في إدانة اللاعقلانية السياسية لعصرتنا، وهي اللاعقلانية السياسية التي تتضمن رفضاً استبدادياً وغير منطقي للعلم والديمقراطية ورهانات الباطنية *intersubjectivité* السياسية. نظرة بجارن هنا أيضاً إصلاحية وإنسانية ولذا هي ملونة بالتشاؤم: هذه علامة مقلقة، يقول بجارن، تظهر أن جزءاً من السكان يبتعد عن كل شيء للعيش معاً، ما يعني أن ثمة سرطاناً ينخر قلب معاصرتنا، وعودة رجعية إلى الخيال والتناوبية، باتجاه ما بعد الحداثة

حيث استقال الفرد، وتخلي عن الآخر كما عن العقل، بقدر ما هو السبب، لكي يتلذذ أكثر - كما نرون - بعالم النار والانهار.

مثل هذا التشاؤم الجمالي لن يرضي الطوباويين، الحالمين بسحر وغد فردوسي، المثالي الذي ينتظر فرصته فقط لفرض «المجتمع الجديد» أو لإحراز تقدم (والتقدمية). يشارك بجارن الموقف من أن ملحمة Covid-19 هي لحظة مناسبة لفرض «فكرة أننا سننقذ الوضع»، فما عليه إلا أن يقترح ما بعد Covid 19 بحيث كأنها الفرصة لحل كل المشاكل التي كانت ترهقنا من قبل.

ينهي بجارن بعرض لموقف برونو لاتور الذي يعتبر أن إعادة صنع العالم تعني إعادة التفكير في العالم بشكل مختلف، والقيام بذلك بمفاهيم اجتماعية وثقافية يفكر بها لنا ويورثها لنا. المفاهيم حول الطبيعة والبيئة في ترابط داخلي، في تقاطع داخلي، حيث كل شيء يؤكد «موت الإنسان». المفاهيم التي تلزمنا أن نفهم «دون فرد»، «دون مجتمع»، «دون عقلانية بشرية»؛ فهم بطريقة التعايش العالمي بين الأحياء وغير الأحياء؛ فهم من خلال الانغماس في مفهوم «النفس البيئية»، كما عند جريجوري باتسون Gregory Bateson، وباختصار فهم كل شيء من خلال عيون غايا (إلهة الأرض الوثنية). ويختصر بجارن لينهي: فهم كل شيء في علم الاجتماع والثقافة حتى لا نفهم شيئاً في نهاية المطاف على المستوى الواقعي

والعلمي والعقلاني! برونو لاتور مخطئ تماماً في الاعتقاد بأن تفعيل المفاهيم الاجتماعية أو الثقافية يسمح له بمعرفة ما هو حقيقي أو، ما هو أسوأ، أن يكون ثمة تأثير على الواقع بفضل «العقلية». الحقيقة البسيطة هي أن الواقع الواقعي يسخر من المفاهيم الاجتماعية والثقافية، ولم يرقص أبداً يوماً على إيقاع أي مفهوم. ربما رغبة برونو لاتور في أن يكون نبياً تغلب على العقل؟ لهذا كله يتحول بجارن الى دكتاتوري (نقولها مجازياً) فيطالب بأن تصبح سيطرة الدولة المطلقة هي المعيار الجديد عندما يتعلق الأمر بالإنتاج والاستهلاك وأوقات الفراغ والحياة الخاصة والعامة، حيث يمكن أن تؤثر كل هذه الأنشطة، بطريقة أو بأخرى، على المناخ والبيئة. من الواضح أن بعض المنتجات والاستهلاك ليست عديمة الفائدة فحسب، بل يجب اعتبارها ضارة ويجب القضاء عليها بحزم. نحن بحاجة إلى التأكد من أن سلاسل التوريد التي تتدفق إلى بلداننا لا تنطوي على أي شكل من أشكال إزالة الغابات، والصيد الجائر، والتصحر، والتلوث، وما إلى ذلك. تتمثل النتيجة الرئيسية لفيروس كورونا في تسريع بعض التغييرات الحالية. لعدة سنوات، كانت جميع التطورات التكنولوجية، سواء كانت طفيفة (فيديو عند الطلب، دفع بدون تلامس) أو كبرى (العمل عن بعد، التسوق عبر الإنترنت، الشبكات الاجتماعية) نتيجة لتقليل الاتصالات المادية، وخاصة البشرية. يقدم وباء الفيروس التاجي سبباً رائعاً لهذا الاتجاه الثقيل: تقادم معين يبدو أنه يضرب العلاقات الإنسانية.

«سيكون من الخطأ أن نقول إننا أعدنا اكتشاف المأساة، والموت، والمحدودية، وما إلى ذلك. كان الاتجاه منذ أكثر من نصف قرن الآن، والذي وصفه جيداً فيليب آرييس، هو التستر على الموت قدر الإمكان؛ حسناً، لم يكن الموت هادئاً كما كان في الأسابيع القليلة الماضية. يموت الناس بمفردهم في المستشفيات أو غرف الرعاية للمسنين. نحن ندفنهم على الفور (أو نحرقهم؟ حرق الجثث هو أكثر تماشياً مع روح العصر)، دون دعوة أحد، في الخفاء. الموت دون شهود، يتلخص في التعدادات واحصائيات الموت اليومية وحزن الناس إثر سماعهم ازدياد أعداد الموتى...». يستدرك هنا الفيلسوف بجارن اندفاعه المغالي في التحليل فيقول: حاشا لنا أن نحلل كل ما كتبه الفلاسفة خلال ملحمة كوفيد - ١٩. من المستحيل على شخص عادي أن يقرأها كلها ونحن لا ندعي ذلك. دعونا نعترف بأننا مذنبون تماماً، ومستحقون للوم، فيما يتعلق بكل ما نجعل، ونستبعده، وكل ما يفلت من يقطتنا الفكرية. عندما يحل الوباء التالي، نتعهد بعمل أفضل.

الحرية الفردية واستقلالية القانون

يتناول بجارن في كثير من كتاباته مسألة الحرية الفردية، كيف ولا وهو المتمسك بقواعد الديمقراطية الى أبعد الحدود. يستشهد بجان مارك تريجو مراراً وتكراراً في هذا الموضوع. «الاستقلالية تفترض الاكتفاء الذاتي» وهذا الاكتفاء الذاتي لا

يمكن إنكاره «في القانون الذي يعد أحد أفضل تعابيرهِ»^(٣٧).

في فلسفة القانون يوجد حالياً سجل حول استقلالية القانون وبشكل أكثر تحديداً حول مدى اختلاف القانون عن الظواهر الأخرى. يفهم الرأي السائد اليوم القانون على أنه يؤدي دوراً فعالاً معيناً، أي أن القانون يُفهم من خلال السعي وراء رغبات معينة خارج المنطق القانوني. ربما تكون العدالة التوزيعية والكفاءة هي أكثر الرغبات شيوعاً في القانون. على سبيل المثال، من الشائع أن نقول، بحسب بجارن، إن القانون يجب أن يعزز بعض الفهم لعدالة التوزيع - هذه هي وجهة النظر التي يفضلها فلاسفة مثل جون رولز ورونالد دوركن. جادل آخرون حول فعالية القانون، مثل مدرسة التحليل الاقتصادي للقانون التي أيدها القاضيان فرانك إيستربروك وريتشارد بوسنر *Easterbrook Frank* و *Posner Richard*. يدافع بجارن في كتابته عن الحرية الفردية عن فهم مختلف جذرياً للقانون.

(37) Jean-Marc Trigeaud, *Philosophie juridique européenne*, Bordeaux, Bière, collection Bibliothèque de philosophie comparée. Philosophie du droit no 4, 1990, p 73 (reprise de l'article : De l'universalité de la justice en Europe, dans *Il commercio delle idee nella cultura europea*, Actes de colloque sous la dir. de M. A. Raschini, L'Aquila-Rome, Japadre Ed., 1987, p 319 -394; citation p. 353.)

يجب أن يكون القانون مستقلاً بالكامل. ومع ذلك، فإن السؤال ليس ما إذا كان القانون مستقلاً حقاً أم لا - فمن الواضح أنه ليس مستقلاً. غالباً ما يكون القانون أداة المشرعين الذين يسعون لتحقيق أهداف مختلفة لا علاقة لها بالقانون في حد ذاته^(٣٨). يسأل بجارن: هل نريد أن نكون مكتفين ذاتياً كأفراد؟ من الواضح ان الجواب نعم. الحرية الفردية هي قيمة عالمية. يقارن بجارن بين استقلالية الفرد واستقلالية القانون - هذان النوعان من الاستقلالية يتماسكان أو يتناقضان. لذلك، يجادل في أن القانون يجب أن يكون أيضاً مستقلاً ذاتياً ومستقلاً عن الرغبات المختلفة الشائعة في الفلسفة السياسية، ومستقلاً عن أهواء وتغنجات القضاة أو المشرعين.

يستمد بجارن إلهامه من التقليد الروماني، وبشكل أكثر تحديداً من شيشرون^(٣٩)، من حيث أننا نفهم القانون كنقطة انطلاق

(٣٨) نشير هنا الى شعارات المتظاهرين الناقمين على السلطة في لبنان الذين يعبرون عن هذا الأمر بالذات حيث يشددون بشعاراتهم الساخرة على أن القانون مستخدم لمصالح السلطة السياسية الشخصية والأنانية.

(٣٩) شيشرون (باللاتينية ماركوس توليوس شيشرون)، ولد في ٣ كانون الثاني ١٠٦ قبل الميلاد. اغتيل في ٧ ديسمبر ٤٣ ق.م. هو رجل دولة روماني ومحامي وفيلسوف وخطيب و كاتب لاتيني. بعد دراسة مشكلة البحث عن الحقيقة، ينتقل شيشرون إلى السؤال الأساسي عن السعادة، هدف كل إنسان. كتب في «الخيرات العليا والشور العليا»، وتناول الإجابات التي قدمتها المدارس الفلسفية

مناسبة لفهمنا للسلوك البشري الجيد. يعلمنا شيشرون أن «الرجال الأكثر علماً»، «اختاروا اتخاذ القانون كنقطة انطلاق لهم. يقول بجارن عن شيشرون، نميل إلى الاعتقاد بأن هؤلاء العلماء كانوا على حق في فهم القانون باعتباره السبب الأعلى «الذي يفرض ما يجب فعله ويمنع العكس»^(٤٠). بالطبع، لا يمكن إنكار أن الشرعية^(٤١) هي شرط من شروط فعالية المجتمع، وأنها تؤدي أيضاً إلى العدالة، والتي هي، في نهاية المطاف، ضرورية لرفاهية البشرية. ومع ذلك، فإن شيئاً ما سيضيع حتماً إذا فهمنا القانون من منظور أدواتي *instrumental* فقط. ربما يكون أفضل فهم للجدل حول استقلالية القانون هو

اليونانية المعاصرة. لكل مدرسة تعريفها للسعادة، بمعنى آخر الخير الأسمى: اللذة، أم غياب الألم، أو حتى التوافق مع الطبيعة.. ما هي الطبيعة، طبيعة الجسد أو طبيعة الروح؟ سيكشف شيشرون من خلال الحوارات الوهمية موقف كل عقيدة، ثم ينتقد العقائد حتى يتمكن القارئ من تكوين رأيه الخاص. هو فيلسوف يتناول غالبية المسائل المعاصرة ومن هنا تناول بجارن لأفكار هذا الفيلسوف العملاق.

(40) Cicéron, *De Legibus (Des lois)*, 1.18.

(٤١) الشرعية هي طبيعة ما هو قانوني، أي يتوافق مع القانون والحق. تتميز الشرعية عن المشروعية التي لها معنى أوسع ويمكن أن تتجاوز ما هو قانوني. في القانون الإداري، يعتبر مبدأ الشرعية هو المبدأ الأساسي لعمل الإدارة التي يجب أن تحترم القانون. ويخضع عملها للقواعد والإجراءات التي تحدد حقوق المواطنين. في القانون الجنائي مبدأ الشرعية يتجسد في مبدأ «لا يمكن إدانة شخص إلا بموجب نص جنائي دقيق وواضح».

النقاش حول براءة الدعوى القضائية والإجراءات القانونية. القانون فن عملي غالباً ما يتم إفساده بمجرد أن نبدأ في السعي وراء أهداف خارج نطاق القانون والقضاء - وللأسف يؤثر هذا الفساد على حرياتنا كأفراد أيضاً. مفهوم الحق، بطبيعة الحال، غامض إلى حد ما. القانون بنظر بجارن مسألة عملية يهدف إلى حل النزاعات، سواء داخل أو خارج قاعة المحكمة. يشار إلى مصادر السلطة المستخدمة لحل مثل هذه النزاعات أيضاً باسم «القانون». ولكن في نهاية المطاف، تتعلق المشكلة دائماً بالأشخاص الذين لديهم نزاعات يتعين حلها. بعبارة أخرى، القانون آلية تعاونية، ويتأثر فهمنا للقانون بالطريقة التي نعتقد أنه ينبغي حل هذه النزاعات تبعاً لها. كما يوضح كريستوفر توملينز، «سيختلف المعنى والشخصية اللذان ننسبهما إلى القانون بالضرورة تبعاً للعلاقات التي نحددها على أنها ذات أهمية، وما هي العلاقات التي نقر بها وكيف نميزها»⁽⁴²⁾. النظرية القانونية التي تركز عليها كتابة بجارن عن الحرية الفردية هي أن هدف القانون هو حل النزاعات وأن أفضل طريقة لإدارة هذه النزاعات

(42) Christopher Tomlins, "How Autonomous Is Law?", *Annu. Rev. Law Soc. Sci.*, Vol. 3, 2007, p. 46.

وهذه ترجمة لعبارات الكاتب:

«المعنى والشخصية التي ننسبها إلى القانون سيختلفان بالضرورة وفقاً للعلاقات التي نحددها على أنها ذات صلة، والأخرى التي نتعرف عليها، وطرقنا في توصيفها».

هي إدارتها من قبل الناس أنفسهم، وليس على الفور من قبل القضاة أو المشرعين.

لماذا ينبغي أن يتمتع الفرد بالحرية الفردية؟ بجارن يربط هذه المسألة باستقلالية القانون. لكي نعتمد على أنفسنا بمفردنا، يجب علينا أولاً أن نضمن أن القانون الذي يحكم ممارستنا لحل النزاعات يعتمد أيضاً على الذات إلى حد ما ولا يخضع لأجندة خارجية لنزاعاتنا. يقودنا هذا إلى سؤال آخر - لماذا ترتبط الاستقلالية الفردية واستقلالية القانون مع بعضهما البعض بهذه الطريقة؟

يعرض بجارن للحالة الوهمية التالية. تشتري منزلاً في حي جيد لتربية أسرتك. بالتأكيد تريد الأمن ضد بعض القوى الخارجية. بمعنى آخر، لا تريد أن يُسرق تلفازك الجديد. كما لا تريد أن تتعرض ابتك لاعتداء، ولا تريد أن تصدر الحكومة المنتخبة حديثاً قراراً تطالبك فيه بهدم المرآب الخاص بك لأن جارك وزير لا يحب أن يرى المرآب الخاص بك قريباً جداً من ممتلكاته.

لن تكتفي بإدانة مثل هذه القوى غير الشرعية وحسب، بل ستأخذ حذرك أيضاً من المصادر الشرعية لهذه السلطة. في نظام ديمقراطي، لا ينبغي أن تكون غالبية الناس أحراراً في فعل ما يريدون مع القانون. نحن جميعاً نعتز بأمنا الخاص، وهذا ليس بعيداً عن مفهوم «الأمن القانوني *la juridique sécurité*». يمكن أن

يتعرض هذا الأمان للخطر بشكل خطير عندما يستخدم المشرعون القانون لتحقيق أهداف شخصية أو بعض الأهداف الأخرى التي لا تهم المواطنين أبداً. في هذه الحالات، تكون مجبراً على السعي وراء هدف ليس هدفك، وهذا ليس ولا ينبغي أن يكون موضوعاً للقانون. لهذا السبب فإن استقلالية القانون ليست مشكلة مجردة، تتعلق فقط بعدد قليل من الفلاسفة القانونيين أو القضاة أو المحامين. بل هو سؤال يهم الجميع. عندما يصبح القانون أداة لعدد قليل من المشرعين، تتعرض حرية الناس وأمنهم للخطر على الفور. ثم يلجأ بجارن إلى الأمثلة التاريخية لتوضيح المشكلة العامة لاستقلالية القانون من خلال عرض وتحليل بعض الأمثلة التاريخية. يعرض لعلاقة الفايكنغ^(٤٣) Vikings بالقانون.

لقد فهم الفايكنج القانون على أنه وسيلة بسيطة للبحث عن السلام. يقررون معاً ويحكمون معاً. هذه هي الطريقة الصحيحة لفهم القانون بشكل عام. لا ينبغي أن يكون القانون أداة بسيطة لتحقيق أهداف معينة، أو حتى لتعزيز بعض القضايا النيلية. في نهاية المطاف، عندما لا يكون القانون مستقلاً، يتم استخدامه حتماً لتوجيه الناس للتصرف والتفكير تبعاً لإرادة المشرعين. ليس هذا، بنظر بجارن، ما يجب أن يشجعه الشعب الحر. ربما كان كل من القانون الروماني القديم وقانون الفايكنج أكثر ديمقراطية من معظم

(٤٣) هل لهذا الأمر علاقة بأصول بجارن كونه نروجي الأصل وتاليا

من الفايكنغ...!!!

الديمقراطيات المزعومة اليوم. لقد فهمت هذه الشعوب درساً بسيطاً ولكنه حاسم - إذا رغب أحد في أن يكون حراً، وإذا كان الأفراد سيعاملون ككائنات مستقلة، فإنه يجب أن يكون القانون أيضاً مستقلاً، أداة بسيطة لحل النزاع بين الأفراد.

المشكلة، كما جادلنا، هي أن القانون ليس مستقلاً اليوم بشكل واضح. غالباً ما يمثل المشرعون والسياسيون وموظفو الخدمة المدنية والقضاة أكبر خطر يواجه استقلالية الناس. إذا أردنا الحفاظ على الاستقلالية الفردية، يجزم بجارن، فإن السلطات الممنوحة لهؤلاء الأفراد الذين يتحكمون بالقانون يجب بالضرورة أن تكون محدودة، وربما بشكل جذري.

يتناول بجارن وظيفة القاضي بصورة قاسية: يمتلك القضاة حالياً قدرًا هائلاً من السلطة في أيديهم. لا يمكن للتوصيات العادية حول كيفية ترويض وظيفة القاضي أن تعمل بشكل مناسب في حدائنا، بل إنها فشلت في كثير من الأحيان. لذلك من المهم معرفة كيف اعترفت القوانين القديمة بخطر القاضي، وكيف تصرف لمنع توسيع مكتب القاضي الذي من شأنه أن يعرض استقلالية القانون للخطر. هل في هذا دعوة للتشكيك بالقضاة؟ نعم على ما أعتقد. يذكر بجارن أنه في القانون الروماني كان منصب القاضي محظوراً على الفقهاء المحترفين وأن «مواطني روما الشرفاء» هم فقط من كان يمكنهم ملء هذه الوظيفة. هذا يعني أن الباب اليوم، بنظر بجارن، أصبح مشرعا لغير الشرفاء.

وبالمثل، في العصور الوسطى، كان هناك مبدأ معروف جيداً وهو «الحق في أن يحاكم المرء من قبل أقرانه»، وهذا يعني «*per iudicium parium suorum*»، ما يجعل المهنيين القانونيين خارج العملية القضائية للحكم. أوليست هذه الفكرة قريبة مما يسمى في فرنسا اليوم العدالة البديلة حيث يوظفون أشخاصاً عاديين للقيام بأعمال قضائية.

يجب أن تركز فلسفة القانون بشكل أكبر على نشاط المحامين الذين هم في أفضل وضع لضمان استقلالية القانون.

ينهي بجارن معتبراً أن أهم ما في الأمر هو أننا نحن أصحاب الحق، نحن مالكو القانون. ولأننا كائنات مستقلة، يجب أن يكون القانون أيضاً مستقلاً. هذا هو المثل الحقيقي لشعب حر، حر في أن يعيش وفقاً لقواعده الخاصة. كان جان مارك تريجو قد لاحظ بالفعل كيف أن " القانون خاص ومتنوع"^(٤٤) ويمكن ملاحظة هذه الخصوصية بسهولة أكبر عندما نحلل ممارسة أولئك الذين يمارسون القانون في حياتهم اليومية.

(44) Jean-Marc Trigeaud, *Philosophie juridique européenne*, Bordeaux, Bière, collection Bibliothèque de philosophie comparée. Philosophie du droit no 4, 1990, p 68 (reprise de l'article : De l'universalité de la justice en Europe, dans *Il commercio delle idee nella cultura europea*, Actes de colloque sous la dir. de M. A. Raschini, L'Aquila-Rome, Japadre Ed., 1987, p 319 -394; citation p. 348.)



دوركن، التعددية القانونية

فيلسوف، محامي أمريكي وباحث في القانون الدستوري الأمريكي. كان أستاذاً في القانون والفلسفة في جامعة نيويورك وكلية لندن الجامعية. كان دوركن ثاني أكثر الباحثين القانونيين الأمريكيين الذين تم الاستشهاد بهم في القرن العشرين. بعد وفاته، قال العالم القانوني في جامعة هارفارد كاس سونستين أن دوركن كان «واحدًا من أهم الفلاسفة القانونيين في المائة عام الأخيرة، وقد يتصدر القائمة».

يفسر دوركن القانون انطلاقاً من المبادئ الأخلاقية، وخاصة العدل والإنصاف. دعا دوركن إلى «قراءة أخلاقية» لدستور الولايات المتحدة. كان معلقاً دائماً حول القضايا السياسية والقانونية المعاصرة، لا سيما تلك المتعلقة بالمحكمة العليا للولايات المتحدة.

يرفض دوركن، باعتباره أهم ناقد للوضع، النظرية الوضعية، النظرية الوضعية على كل المستويات وتالياً هو يتناقض مع هانس كلسن. نظرية القانون بالنسبة لدوركن هي نظرية حول كيفية تحديد القضايا، وليس لحساب التنظيم السياسي لنظام قانوني.

يجادل دوركن بأن المبادئ الأخلاقية التي يعتز بها الناس غالباً ما تكون خاطئة. لاكتشاف هذه المبادئ وتطبيقها، تقوم المحاكم بتفسير الوثائق القانونية (التشريع، القرارات، التحقيقات، وما إلى ذلك) بهدف صياغة تفسير يشرح الممارسات القانونية السابقة ويبررها. يجب أن تتبع كل التفسيرات، بحسب دوركن، من مفهوم «القانون بما هو نزاهة» لكي يكون لها معنى.

بنظر دوركن هناك جواب صحيح لكل مسألة قانونية وعلى القاضي أن يكشف هذا الجواب.

يرى بجارن أن دوركن يعتبر أن الفضيلة السيادية هي «المساواة». لكن أين هذه الفضيلة؟ بالطبع، يتم اكتشافها في العالم الأفلاطوني للأفكار بقدر ما يتم اكتشافها في الواقع التأسيسي لمجتمع منظم جداً يحترم الأفراد. ونجدها قبل أي شيء آخر كالتزام لجعل هذه الفضيلة تنتصر من خلال استراتيجيات الهندسة السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية. هذا هو ملخص عمل «الفضيلة السيادية»^(٤٥) (٢٠٠٧) لرونالد دوركن،

(45) Ronald Dworkin, *La vertu souveraine*, Bruxelles, Édi-

والذي سيكون موضوع تأملاتنا النقدية.

يسأل بجارن لماذا نختار مفهوم المساواة كفضيلة ذات سيادة، فوق كل الفضائل العامة الأخرى؟ على الرغم من أن هذا المفهوم قد تم تحديده (بشكل خاطئ) مع «اليسار»، فهل يكفي أن تتم ترقيته إلى مرتبة «صاحب السيادة» فوق كل الفضائل الأخرى؟ لماذا لا نختار عدة فضائل أو حتى فضيلة تليق بكل نشاط مؤسسي أو حكومي؟ ألن يكون من الممكن التخلي عن كل سياسات الفضيلة والمطالبة ببساطة ألا تتدخل المؤسسات؟ أليس من الأفضل واللازم أن يختار الأفراد كينونتهم؟ بالطبع، لا يفهم دوركن الأمر بهذه الطريقة، ومن الإصغاء اليه نفهم ضرورة وجود فضيلة سيادية، مفروضة على المؤسسات العامة. يركز بجارن على مقاربة دوركن للمعيار الإكتواري فيتصور المجتمع كمجموع حسابات اكتوارية، يتم الكشف عنها من خلال مفهوم «سوق التأمين الافتراضي». يرى دوركن أن الإنسان، كينونياً، هو الإنسان نفسه وجودياً في موقف مساواة مزدوجة: أولاً كعضو بسيط في هذه السوق ثم كممثل للمساواة الخاصة به حيث يسعى للاستفادة من هذه السوق الافتراضية. وبالتالي، هناك افتراضان ضروريان: من ناحية، يتعلق الأمر بالسوق

حيث يتم تحديد ما يمكن قياسه كمياً (والذي يستبعد من البداية الدين والأذواق والعلاقات الفردية وما إلى ذلك) ومن ناحية أخرى، المساواة المفهومة على أنها مساواة في الوصول إلى الموارد. هذان تأكيدان يضعان على الفور دوركن في خلاف مع التقليد الليبرالي الكلاسيكي ويمكن مقارنته بما يسمى مفهوم «الاقتصادية» القريب من الديمقراطية الاجتماعية الأوروبية، مع فارق أنه يعود إلى السلطة الفردية (والأكتوارية) لتأكيد نفسها في نظامها وليس بأي حال من الأحوال، على الأقل للوهلة الأولى، لأنها قصة رفاهية جماعية.

نشعر أن بجارن يشارك تماماً دوركن في هذه المقاربة الإكتوارية وإلا لما عرض لها على طول صفحات عديدة نوجزها كثيراً هنا: وفقاً لدوركن، طالما أنها مسألة تكريم منطق اكتواري للمساواة، فلا يمكن التضحية بها على المستوى الفردي. إذا كان هذا الافتراض صحيحاً من الناحية النظرية، فهو كذلك، كما يعتقد دوركن من الناحية العملية. هذا يرجع أساساً إلى حقيقة أنه لا يمكن أن يكون هناك تعارض بين مفهوم «الحرية» و«المساواة»، أو حتى بين الصراعات الاجتماعية الحقيقية، لأن تفرد هذه «السوق الافتراضية» يستبعد أي صراع في العالم لصالح سيادة منطق «التفاهم الجيد». فالمجتمع، الذي يفهم على أنه «مجموع اكتواري»، هو، وفقاً لدوركن، كينونياً مجتمع «أخلاقي»، «جيد التنظيم»، و«مكتمل الأوصاف».

باختصار، لقد صاغ دوركن بنظر بجارن «مفتاحاً فلسفياً» أو قل مفتاحاً معرفياً! «مفتاح فلسفي» يفتح الطريق لفهم الألغاز ويحل جميع المشاكل الفلسفية في المجتمع والقانون (خاصة الإشكاليات الدستورية). كل ما عليك فعله هو إخراج «المفتاح» الخاص بك لرؤية الصندوق الاجتماعي مفتوحاً ولإظهار الفهم الجيد في وضوح النهار.

أول دليل قاطع يقدمه بجارن هو أننا، من حيث لا ندري، «متضامنون»! هذا هو مبدأ خطة التأمين وخاصة المساهمة الاكتوارية الممنوحة لكل شخص! يترتب على ذلك أن الدولة أو المؤسسات السياسية والتشريعية والقضائية يجب أن تتصرف وفقاً لذلك. هذا يعني أن دولة الرعاية هي لازمة لأن مثل هذه الدولة فقط يمكنها ممارسة سياسة إعادة توزيع الموارد بشكل مناسب وفقاً لمنطق اكتواري.

لذلك يجب بنظر بجارن أن نقبل أن نبقي، حتى نهاية أيامنا، في كهف أفلاطون وسنرفض الصعود، كما العارف المبتدئ، نحو النور، نحو «الفهم الجيد» لدوركن! للأسف، لن يُمنح لنا مستقبل معرفي، سواء كان فلسفياً أو قانونياً أو ببساطة دوركانياً. ويبقى علينا أن نتأمل، بحسد، العارفين المبتدئين الذين يزوروننا، خلال المناقشات العامة حول الخيارات الاجتماعية، في مجتمعنا شديد التعقيد والتنوع والمشاكل، والذين سيخبروننا أن كل هذا مجرد وهم! ومع ذلك، في الخفاء، سنكون قادرين على الهمس

«هذا هو المكان الذي نعيش فيه» و «هذا هو المكان المناسب للعمل واستخدام العقل والتوصل إلى تفاهم»! إنه صراع بين عقل الرأس وعقل العواطف حيث الرأس يكون دوماً الخاسر الحتمي. بعد قراءة «الفضيلة السيادية» لدوركن، من المحتم أن نتوق إلى أن نصبح معرّفاً مثل الآخرين الذين يدخلون في عروقنا!

مقاربة نقدية لإيديولوجيا «التعددية القانونية»

في موضوع التعددية القانونية يبدأ بجارن بالقول إنه سينتقد دون مسaire هذا المفهوم. هو يهدف الى وضع تشخيص نقدي لـ «التعددية القانونية» وتفكيك المتهات الأيديولوجية التي تشكلها قدر الإمكان. إنها مسألة رسم خط فاصل معرفي من خلال معارضة الاستغلال المفرط العقائدي الذي يعتقد بجارن أنه يأتي بنتائج عكسية وعديمة الجدوى وغير عقلاني، وقبل كل شيء انتقاد تيار إيديولوجي لا يمكن إلا أن يضر، في رأينا، بالتوازن الفكري القانوني.

يؤكد بجارن أنه لم يكن يوماً مؤيداً، بطريقة أو بأخرى، لـ «التعددية القانونية». في كل مرة صدرت دعوة للانضمام للنادي، يقول إنه أظهر رفضه وبعده عن هذا المفهوم. هو يرى أن «التعددية القانونية» ليست أكثر من عقيدة فقيرة وشاعرية، بل وحتى أدباً مملاً لا طعم له. ثم يردف: «قد يتم انتقادنا بسبب

صرامتنا، ولكن بينما لا يزال للصدق والأمانة الفكرية مكان في عالم الدنيا هذا، يجب أن نكون واضحين في هذا الموضوع. على الرغم من الحماية القوية والمستمرة لحكم الأوليغارشيا التي تتمتع بها «التعددية القانونية» في كيبك، فقد حان الوقت لانتقادها دون تأخير».

بجارن لا يساير بل هو قاس ربما أكثر من اللزوم. يعتقد أن «التعددية القانونية» ليست إلا شكلاً خسيساً من «النهج القانوني الكلي» بشكل عام. يبدأ بفحص هذه «التعددية» القانونية الكليانية والتمايز المثالي وغير العقلاني الذي ينتج عنها؛ ثم يحلل بعد ذلك النفحة الغنائية للتعددية الشاملة.

في رأي بجارن، تعتمد التعددية القانونية على التعددية الاجتماعية للقيم وتبدأ عندما ينسب نظام قانوني موحد إلى مجموعة نظاماً معيناً يعتمد على قيم هذه المجموعة، أو عندما تحدد مجموعة معينة، شبه مستقلة، نظاماً خاصاً ضمن نظام قانوني جديد يختلف عن الأنظمة السابقة.

إن إحدى خصائص التعددية الكليانية *panjuridisme*، يقول بجارن هي أنها تصطبغ مجموعة من «التعريفات» الملحقة بالقانون. إنه بالفعل كهف علي بابا يفتح بجميع عجائبه والعديد منها لم يُر منذ قرون. يتم التحقق من هذا بشكل وافي من خلال البحث الانتقائي بالضرورة، في إطار «أرثوذكسية علم

القانون^(٤٦)» الجديدة (كذا!) حيث نجد لآلي التعددية المؤكدة.

يدعم بجارن حججه بالرجوع الى رودريك ألكسندر ماكدونالد:

«يعيش القانون في روح جميع أفراد المجتمع. بدلاً من أن نسأل كيف يرى القانون رعاياه، علينا أن نسأل كيف يرى هؤلاء الأشخاص القانون. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الموضوعات ليست فقط الكائنات المتعددة التي تم تكوينها حسب الجنس والعمر والعرق والطبقة الاجتماعية واللغة والدين. لا توجد سمات يُفترض أنها [كذا!] أكثر واقعية وأهم من غيرها. جميع فئاتنا الاجتماعية هي نتيجة فهم جزئي للموضوعات^(٤٧)».

(46) Jean-Guy Belley, « Le pluralisme juridique comme orthodoxie de la science du droit », dans *Canadian Journal of Law and Society*, vol 26, no 2, p 257-76. ; p 257 :

«في علم القانون كما في الاختصاصات الأخرى للحدثة المتقدمة، تصبح الأرثوذكسية التعددية الداعم الأيديولوجي المطلوب لتكوين طبقة اجتماعية واعية لنفسها وهي مجموعة من المنظمات الملزمة موضوعياً في الإدارة المتعاضدة لمنظومة تقنية في حركة دائمة».

(47) Roderick Alexander Macdonald, *L'hypothèse du pluralisme juridique dans les sociétés démocratiques avancées* », *Revue du droit de l'Université de Sherbrooke*, vol 33, 2002-2003, p 152.

يرفض النهج التعددي فكرة وجود جدار بين «الهوية الوطنية» المجردة والهويات الشخصية الملموسة التي لا تعتبرها الدولة هويات قانونية. من خلال القيام بذلك، تنقل نظرية التعددية ذاتية قانونية ذات محتوى شكلي متعدد الأشكال^(٤٨).

ويسأل بجارن بأسلوبه الصارم والساخر: هل هذا هو القانون الذي يعيش في الروح، الذي ينزل من سماء الهوية وينتهي في قعر «الهوية القانونية»؟ أم أنه مجرد استغلال لكلمة «قانون» لأغراض أيديولوجية؟ أو على الأرجح، هل هو مجرد خطاب «خنفشاري» يعتمد أن لا نفهم منه شيئاً؟

يعرض أيضاً بجارن لموقف رودريك من التعددية القانونية: إن أنصار التعددية القانونية يفترضون أن هناك تعدداً في الأنظمة القانونية في كل مجتمع. وهم يجادلون بأن الخلفيات الاجتماعية المختلفة توفر فرصة للمواطنين لإنشاء {والتفاوض} على معاييرهم المعيارية لتشكيل وتشفير كل السلوك الاجتماعي، ومؤسساتهم لتعزيز أو فرض تلك المعايير. حتى أبسط الأنظمة

(48) Roderick Alexander Macdonald, « L'identité en deux temps : le républicanisme et le pluralisme, deux points de vue juridiques sur la diversité », dans Stéphane Vibert (dir.), Pluralisme et démocratie. Entre culture, droit et politique, Montréal, Éditions Québec-Amérique, 2007, p 275.

القانونية تتكون من تعددية مؤسسات صنع القرار، والتي توزع المعايير والتقاليد الثقافية. لا تعمل المعايير المعيارية التي ترعاها الدولة بطريقة ساذجة من الناحية العملية مثل العديد من المتغيرات الخارجية التي تعمل في مجتمع سلبي من خلال تغيير السلوك بشكل مباشر عن طريق مكافأة أو معاقبة سلوكيات معينة. هناك تفاعل مستمر بين الأنظمة القانونية المختلفة التي تؤثر بشكل متبادل على ظهور قواعد وعمليات ومؤسسات كل منهما. إن هياكل ومسارات التفاعلات بين هذه الأنظمة القانونية المتعددة متنوعة ولا يمكن التنبؤ بها. بالمقابل، من أجل فهم الدور الذي لعبته الدولة بالفعل في مجال اجتماعي معين، من الضروري فهم طبيعة وعمل العديد من أنظمة القانون غير الرسمية في نفس المجال⁽⁴⁹⁾.

لنقلها بصراحة وبقساوة بجارن لا يؤمن بالتعددية القانونية بل هو يسخر من معتمديها.

بالنسبة لبجارن نموذج «العيش في القانون» يتحقق، وفقاً للتعددية، من خلال وميض واقع «سيادة القانون» (أي العبارة

(49) Roderick A. Macdonald, « Metaphors of Multiplicity: Civil Society, Regimes and Legal Pluralism », dans Arizona Journal of International and Comparative Law, op. cit., 77.

التي تستخدمها الوضعية القانونية) ضمن التعددية القانونية. إذا كانت الوضعية القانونية صحيحة وأن هناك بالفعل «دولة قانون» يتساءل بجارن لماذا يا ترى المنتمي لتيار التعددية يعتبر نفسه مخولاً بالخروج باستنتاج اضافي مفاده أننا (عن غير قصد) «نعيش داخل القانون».

بشكل نقدي، يؤكد بجارن أن «التحييد المعرفي» الذي مرت به مسألة القانون ضمن «التعددية القانونية» لا يمكن تفسيره إلا على أساس تنظير خاص وفريد من نوعه (بالمعنى الفيتجنشتايني⁽⁵⁰⁾). لا توجد ببساطة «ممارسة» مستقلة ممكنة (اللهم الا بالشكل الأدبي) فيما يتعلق بالتعددية القانونية نظراً لحقيقة أن «القانون» الموجود في كل مكان هو «في لا مكان» (باستثناء تعبير «تعددي») وهو مستحيل التوضع في الواقع. لذلك عندما تتخيل التعددية القانونية أن «القانون» موجود، وملاحظ و«مُنظَر» في الروح والضمير، والسلوك، والنفسية، والنظام، و«التعددية» وما إلى ذلك، فإن هذا يشهد أن الشيء الوحيد الذي يحظى بالتقدير هو النطق الخطابي لهذه «الحقائق الأدبية» (المفترضة) والتي يريدون

(50) Ludwig (Josef Johann) Wittgenstein, *Investigations philosophiques, dans idem, Tractatus logico-philosophicus suivi de Investigations philosophiques*, Paris, Gallimard, 1961 ; la deuxième traduction (le meilleur) de ce livre s'intitule : *Recherches philosophiques*, Paris, Gallimard, 2004.

لا محال اعتبارها «قانون». يترتب على ذلك قبل كل شيء أن التعددية القانونية تملك مسبقاً كل ما يستحق المعرفة (كذا!) من «القانون» أو في «القانون»، وتؤكد نفسها، على وجه الخصوص أنها تعمل كمعرفة (خيالية)، فهم، فكرة، أساس، «معرفة» سابقة للقانون (وهي ليست، للأسف، معرفة على الإطلاق!). في الواقع، إذا كان كل شيء معروفاً مسبقاً، أي أن وجود القانون يجب أن يكون (أيديولوجياً) «تعددياً»، وأن ما يمكن معرفته عن القانون يمكن فقط تأكيده، يصبح من السهل تأكيد أن القانون هو بالفعل وبلا شك من نفس الخشب «التعددي». ولا يمكن أن يكون أي شيء آخر! واضح هنا النهج الصارم والساخر الذي يتناول فيه بجارن نقده لاتباع التعددية القانونية.

كما يعارض بجارن أيضاً ما يسميه «البنائية الأيديولوجية التعددية» في المجال القانوني. بصراحة تامة،

يقول بجارن، نحن لا نعتبر الفلسفة «البنائية»⁽⁵¹⁾ ضرورية لمجال

(51) *Sur l'idéologie «constructiviste» (en sociologie, en «études culturelles», en philosophie, etc.), voir Paul Boghossian, La Peur du savoir. Sur le relativisme et le constructivisme de la connaissance, Marseille, Agone, 2009. Cf. Paul Boghossian, «What the Sokal hoax ought to teach us», Times Literary Supplement, 13 December 1996, p 13 – 14; http://www.nyu.edu/gsas/dept/philo/faculty/boghossian/papers/bog_tls.html*

القانون وفي مجاله⁽⁵²⁾، وخاصة بما يتعلق باستعادة «أرثوذكسية جديدة» و«لا-علم» تجريهها التعددية القانونية. لماذا؟ لأنها تجعل النظرية وديعة «الواقعية» و«الحقيقة» (شرط أن يكون لهذين المصطلحين من معنى في منظور «التعددية القانونية») وخاصة لأنها تجعل التمسك بالنظرية المطلق في وجهة نظر «تعددية» للعالم؛ عالم تستطيع فيه النخبة «التعددية» (أو تأمل) نظرياً أن تحكم في غياب الآخرين. كأننا بجارن يتهم أتباع التعددية القانونية بالخلط بين التعددية القانونية والتعددية الثقافية:

في المقابل، تكشف فرضية التعددية تأثيراً مختلفاً للأنظمة القانونية المستقلة والتنافسية على حياتنا اليومية. تسمح لنا فرضية التعددية بمعرفة إلى أي مدى يكون موضوع القانون هو في الواقع الذات *objet* التي تخلق القانون. أخيراً، تُظهر هذه الفرضية أن القانون هو بالفعل الذي يخلق القانون. أخيراً، تُظهر أيضاً أن موضوع القانون هو الذي يجعل من الممكن عمل جميع المؤسسات القانونية - الدولة أو غير ذلك - من خلال منحها شرعيتها.⁽⁵³⁾

يرى بجارن إن مشكلة البنائية القانونية التعددية والتعددية

(52) Cf. Bjarne Melkevik, *Épistémologie juridique et déjà-droit*, *ibid.*

(53) Roderick Alexander Macdonald, « L'hypothèse du pluralisme juridique dans les sociétés démocratiques avancées », *op. cit.*, p 135.

القانونية هي أن المعرفة لا يمكن بناؤها أو اكتشافها أو مراقبتها كبناء. المعرفة ليست مجرد مسألة براعة البناء اللغوي (أو التمسك بالقيم النخبوية). إنه لخطأ معرفي (أبستمولوجي) الاعتقاد بإمكانية بناء المعرفة، لأن هذا يجعل أسلوب البناء هو المعيار الوحيد لمعرفة كل شيء. وإذا كانت «طريقة البناء» أدبية، فلن يكون لدينا فرصة لمعرفة أكثر مما تتقنه بأناقة وإتقان، ألا وهو الأدب والنظرية والعقائدية والتعددية وما إلى ذلك، وكل ذلك بشكل دائري^(٥٤). يمكن القول إن مقارنة بجارن هي محض فلسفية، لذلك ينتهي بالتمسك بالشرعية وبالقانون الوضعي رغم نقده له في البداية. بمعنى آخر وبلغتنا نحن أقول إن بجارن يرفض الوضعانية^(٥٥) القانونية ولكن ليس الى درجة نكرانها.

(٥٤) المقصود الدوران حول الذات.

(٥٥) الوضعانية: هي وجهة نظر تقول بأن القانون يتم تعريفه بحسب القوانين الملزمة التي تقرها المجالس البرلمانية. من أوائل المفكرين الوضعانيين نذكر جيريمي بنتام، الذي قام طالبه جون اوستين بنشر افكاره. يتفق الاثنان على أن القانون هو حكم ذوي السيادة بالاستناد إلى التهديد بالعقوبات. ولكن تطورت مفاهيم التشريع الوضعي فتجاوزت هذه النظرة. في القرن العشرين ظهر مفكران وضعيان كانت لهما بصمتهما في فلسفة القانون ككل. المفكر هانز كلسن الذي طرح فكرة «العرف الأساسي» والتراتبية القانونية. وما تزال افكار المفكر هانز كلسن ذات أهمية إلى حد كبير. والمفكر الثاني هو هارت، الذي جادل بأن القانون يجب أن يدرس كمنظومة العادات والأحكام الاجتماعية. القانون الوضعي إذن هو مجموعة من اللوائح والقوانين التي وضعها الإنسان والتي تنظم حياة البشر وتيسر المعاملة بين البشر.



المخالفات القانونية العدوانية ومستقبل القانون العام

تحت هذين العنوانين سوف نولف موقف بجارن في ما يسميه
المخالفة العدوانية أو الاعتداء على القانون ومن ناحية أخرى
مستقبل القانون العام.

فيما يخص الموضوع الأول يفكك بجارن الصور اللاهوتية
القانونية، بطريقة عقلانية، ولنقل بطريقة حدائية، والتي يتم
تنفيذها في استعارة «المخالفة العدوانية».

يرفض بجارن استخدام كلمة مخالفات عدوانية *transgressions*:
يقول إنه على عكس التعدي على «الموجود مسبقاً» أو حتى
«الموضوعي»، من الأفضل أن نفهم أن مسألة القانون تبدأ
بالاتهامات، والافتراضات، والشكاوى، والإخطارات الرسمية،

والطلبات، إلخ. لذلك، فإننا نرفض بلا هوادة استخدام كلمة «مخالفة» التي، في رأينا، لها معنى ميتافيزيقي بحت. انها مجرد طريق مسدود يوصل الى الضياع.

يبدو أن هناك العديد من الطرق لتحقيق مخالفة عدوانية أو تجاوزية. الكلمة والفعل لا يُفكران ويتحققان في صيغة الجمع فقط، بل إلى ما لا نهاية! حيث يوجد رجال ونساء، توجد بالضرورة تجاوزات⁽⁵⁶⁾. التجاوزات بجميع أنواعها، الكبيرة والصغيرة، العابرة والكارثية، التجاوزات التي تتبعك مثل الظل وتلك التي تم نسيانها أو محوها بمرور الوقت! ما العلاقة مع القانون؟ ليس ثمة أي علاقة. هذان في الواقع شيان مختلفان وهذا هو بيت القصيد.

وفي هذه الفقرة الرائعة يقول بجارن إنه بعد هذا التذكير بالطبيعة البراغمية، سرعان ما يصبح كل شيء معقداً وظلامياً على الفور، إذا أخذنا في الاعتبار الرغبة، المعاصرة جداً، في استخدام الصور (أو التخيلات، والروايات، والقصص السردية، وما إلى ذلك) بشكل أيديولوجي (وسيكلوجي)، لصالح مفهوم معين للقانون. ليس هناك شك في أن كلمة «مخالفة» (والسلوك الذي تشير إليه) تفسح المجال لهكذا مقاربة. فبعض الفقهاء والمنظرين (للقانون)

(56) Voir, Dictionnaire alphabétique et analogique de la langue française, sous la rédaction de Paul Robert, Paris, Société du Nouveau Littré. Le Robert, 1971, Tome 6;

- والذين لسنا جزءاً منهم، يقرر بجارن- يبنون لهم وبكل عناد وثقة تعريفاً «للقانون» (أو للتفكر القانوني *idéo-droit*) عبر الاستخدام غير العقلاني لكلمة «مخالفة». وهم يفعلون ذلك للإرضاء والمسايرة. وإذا تتبعنا خطواتهم- وهو أمر غير منصوح- نفهم منهم أنهم يعتبرون أن هناك شيئاً اسمه قانون أو قواعد قانونية وأن انتهاكها (أو مخالفتها) هو الذي يؤكد وجودها⁽⁵⁷⁾. باختصار كلمة مخالفة تستخدم كمنصة لبناء صورة دينية-سياسية أو دينية-قانونية حيث نشهد الولادية الاحتفالية لإسم *substantif* هو «القانون» الذي يفترض أن يكون موجوداً كموضوع مخالفة لهذا الإسم ذاته.

لا يوافق بجارن على هذه الكلمة «عالموضة» «مخالفة القانون» التي أصبحت معياراً لفهم القانون. وبالفعل فقهاء كثر يغالون في الكلام على الانتهاك القانوني بحيث أن الباحث في القانون غدا ملزماً على دراسة الانتهاكات قبل الشروع بتحليل أي موضوع قانوني. بجارن ينطلق من مكان آخر: لفهم القانون ينبغي البقاء في المساحة

(57) *Sur la question de « déjà-droit », voir Bjarne Melkevik, « Un peu de débroussaillage dans le domaine de l'épistémologie juridique », Cahier de Droit (Québec), 2011, vol 52, no 3-4, p 671 – 686. ; idem, « Le ciel embrumé du déjà-droit : Une critique épistémologique », dans Georges Azzaria (dir), Les cadres théoriques et le droit. Actes de la 2e Journée d'étude sur la méthodologie et l'épistémologie juridiques, Cowansville, Yvon Blais, 2013, p*

القانونية لا في ضدها. ففي المخيلة المعاصرة، يقول بجارن، حتى ما بعد الحداثة أو «التصور السيكلوجي، كلمة «مخالفة» مقدسة للغاية! إنها النهاية التي تطمح إليها نخبنا (وكذلك الأوليغارشيات المتعددة الثقافات، والتعددية، والمتنوعة، والمعولمة، الخ..). وكذلك بالإضافة إلى حكم الأقلية متعدد الثقافات، والتعددي، والمتنوع، والمعولم، وما إلى ذلك)، والعلامة التي لا جدال فيها على حياة ناجحة وكل ما يتماشي معها...

يلجأ بجارن الى الرئيس نيكولا ساركوزي كي يؤكد أن المخالفة غدت ملجأ السياسيين الذين يتباهون بفهم القانون عبر المخالفة. جسد الرئيس السابق للجمهورية الفرنسية السيد نيكولا ساركوزي بحماس وبراعة هذا الاتجاه وهذه الصفة النموذجية:

«أعتقد أننا بنينا أنفسنا بالمخالفات *transgressions*، يقول ساركوزي، أننا نخلق أشياء وأشياء دوماً عبر المخالفات. أنا شخصياً، خلقت شخصيتي بالمخالفات ومن خلال كسر بعض قواعد الفكر الواحد. أنا أؤمن بالتعدي... [إن أهمية القاعدة، الحدود، المعايير هي أنها تسمح بالمخالفة. لأن الحرية هي التعدي⁽⁵⁸⁾. لذلك بالنسبة لبجارن يجب أن نبدأ تحليلنا من هنا *zeitgeist*، مع روح العصر (روح عصرنا)، بالصورة والإغراء

(58) Nicolas Sarkozy, « Nicolas Sarkozy, Michel Onfray. Confidences entre ennemis », dans Philosophie magazine (Paris), 27 mars 2007, no 8 (numéro d'avril).

اللذين أحدثتهما معاصرنا حول مفهوم المخالفة، وأيضاً من خلال التساؤل عن الأسباب التي جعلت هذه الكلمة جزءاً من لغة عصرنا. بعد ذلك، سيكون من الممكن لنا أن نفحص كيف يعمل «الانتهاك» على بناء الصورة اللاهوتية القانونية لفكرة القانون المثالية، أو بعبارة أخرى، الاعتقاد بأحقية وجود قانون بالإسم *substantif* (يعني القانون)، مثل «*physis*»، يتم انتهاكه. بعد ذلك، يمكننا استخلاص عواقب ترددنا ونفكك مخيلتنا؛ يرى بجارن أن ممارسة القانون غير مبالية بأي «تجاوز»، وأن هذه الممارسة لا يمكن فهمها إلا على أساس شكوى أو اتهام أو قصاص أو إسناد؛ باختصار، سوف نستند إلى فلسفة تجريم محايدة تماماً ومنفصلة عن أي فكرة متعلقة «بالتعدي».

ما يثير اهتمام بجارن حول هذه المخالفات الأدبية ليس البعد الكتابي نفسه، ولكن صورة «الآخر في العقل»⁽⁵⁹⁾. في التخييلات الإيروتيقية السادية، والأوهام الجمالية، وجماليات العنف، والأحلام الوهمية، والانزلاقات الإيروتيقية السياسية المثيرة، وانتهاك المحرمات، والجنون، والرغبة الجنسية المروعة (يمكننا إضافة قائمة سوداوية إلى حد ما من «التجاوزات» المزعومة)؛

(59) *Concernant, « l'autre de la raison » de Nietzsche, voir Éric Blondel, Nietzsche, le corps et la culture. La philosophie comme généalogie philosophique, Paris, Presses universitaires de France, 1986.*

كل هذا هو «الحياة» بكل قساوتها وجمالها التي من المفترض أن تدخل الحلقة للعب دورها. إن المخالفات والتجاوزات التي يروج لها هي «طبيعية» *naturalistes* جديدة أو حتى «مادية طبيعية»، وفي أي حال، هي عبادة للجسد المادي والعصبي، مثل دين جديد يركز على الوثنية الانتشائية، إلا إذا كان الأمر يتعلق بأشياء أرستقراطية جاهزة للاستهلاك للجميع⁽⁶⁰⁾! الكبرياء يعيد إحياء آلهة الانتقام *Erynies*، حيث يهدد النظام غياب العدالة. يوقظ الانتهاك آلهة الانتقام لكي تؤكد العدالة أبدياً أنها هنا وأنها بدون تردد سوف تؤمن النظام واحترام القواعد والمعايير والقانون. المعتدي يعرف هذا وقبل كل شيء يعرف أنه لا معنى للهروب. يعرف ذلك لأن الكبرياء أو «الجريمة» أو الغضب قد فعلوا فعلهم (مثل جرح على جسد «القانون» أو منقوش في جسد الإنسان بسبب إهانة «القانون») وهو يطالب بالتعويض ومعاقبة المخالف.

وينتهي بجارن : دعونا نفهم بوضوح. نحن نتعامل مع تنظيم الواقع المفترض (والخيالي) لـ «قانون منتهك» وبناء صورة عقلية (ونفسية) تأمر بضرورة إصلاح هذا «القانون» أو العمل على استقراره. إنه القانون الكوني الذي يتماثل في نهاية الأمر مع إيجابية القانون *La positivité du droit*، بنفس الطريقة التي يرتبط بها القانون بانتهاك الحدود أو القاعدة أو المقياس أو المعيار.

(60) *Surtout présent chez Georges Bataille, voir Jacques Pa-try, op. cit.*

من أسبقية إيجابية الى الآخر الإيجابي.. كل هذا يحتاجه فعل الإنسان، لكي يفهم ويتمثل في إطار النظرية القانونية التقليدية.

وفي فقرة رائعة يكتب بشارن أنه في العالم الفني كما في العالم الفكري، حلت كلمة «تجاوز» محل حب «الجمال»، في جدلية حيث تتمتع النخب الأوليغارشية بالمتعة وتقدير الذات من خلال «الجرأة»، بينما يبأس السكان أمام القبح والواجب المفروضين على عامة الناس اليوم كما أمس بدفع ثمن «الخبز والسيرك»! اليوم الذي يدرك فيه «المتجاوزون»، حاملو الوكالات الحصرية أن «التعدي» والقبح ليس لهما فضيلة، ربما سيكون لديهم الجرأة ليهتموا بالجمال من جديد. وبالفعل، يحدث لنا أن نحلم أحياناً، أن نتخيل أن الجمال سيجعل الحياة أكثر متعة! وجمالاً!

في مجال «القانون» (أو بشكل أكثر تحديداً في مجال القانون الإيديولوجي *ideo-droit*)، يتعدد أنصار الاسم *substantif* المسمى «القانون». هذا «القانون» غير موجود ويباع تحت مسميات التجريبية، الواقعية، الميتافيزيقيا، ما بعد الحداثة، إلخ... يحتاجون، هؤلاء المؤيدون، إلى كلمة «تجاوز» لاستعادة فكرهم الإيديولوجي في الواقع. إنهم يعتقدون أنه عندما يتم العثور على المفهوم، فإن الواقع هو الذي يتحدث والفكر القانوني يتم اكتشافه. بشارن يؤكد هنا أنه مخطئ، وأن «التعدي أو المخالفات العدوانية أو التجاوز» لا معنى لها في القانون. إن هي إلا مفردات خادعة تهدف إلى الخداع من أجل إعداد كمائن فكرية (وضد-قانونية)؛ إنه خطاب يعمل على

جذب العقل لوضعه في حالة من العبودية الأيديولوجية، في خدمة قانون إيديولوجي (أو فكر قانوني) ظرفي، أو في خدمة أوليغارشيا تسمي نفسها «قانونية». لا شيء إيجابياً يمكن أن يخرج منها!

يتضح لنا مثل عين الشمس هنا النقمة التي تختلج في أعمال فيلسوفنا بجارن ملكفيك على الحكام الذين يؤدلجون القانون ويطولون الأبحاث بهدف واحد: هو إبعاد الناس عن المشاكل الحقيقية والفسفسطة للفسفسطة لإبهارهم وخداعهم. كلا القانون لا يفسر عبر المخالفات والعقوبات والتهديد بل عبر ماهيته الفعلية التي ولد لها وهي تعزيز وصون حقوق الناس وفقاً لمبادئ العدل والمساواة.

تساؤلات فلسفية حول مسألة مستقبل القانون العام

يبدأ بجارن بالقول إن تأكيد أي شيء عن مستقبل القانون العام هو أمر محفوف بالمخاطر؛ بكل صدق فكري، من الأفضل التخلي عن مثل هذا المشروع، في الواقع إن أي بيان حول المستقبل يخاطر بالوقوع في «خداع الذات» والحيرة غير المنطقية، لأننا لا نستطيع التنبؤ بالمستقبل. «المستقبل»، بالنسبة لنا، هو مستقبل التكهّنات والغموض. ويصح هذا بشكل أكبر فيما يتعلق بمستقبل القانون العام، حيث عدم القدرة على التنبؤ بما يخص العاملين في المجال القانوني وأيضاً في المجال خارج القانوني تجعل من كل تنبؤ أو أي خطاب عن المستقبل، تمريناً بدون شبكة أمان. ويضيف لكي نكون واقعيين بعض الشيء، يجب على المرء أن يتبع نصيحة

هيجل الشهيرة (في فلسفة القانون)، أي الإصرار على حقيقة أن «بومة مينيرفا تطير عند الغسق فقط». يدافع بجارن عن وجود ثلاثة أعراض رئيسية ستؤثر على «صحة» وعلى «تشكل» القانون العام في المستقبل. أولاً، ظاهرة «الفقر العام» في المجال السياسي. ثم «ثقافة الأنا-الفردية» في المجال الثقافي وأخيراً، الانفصال أو أيضاً «فك» الارتباط بين الشرعية والمشروعية» على المستوى الديمقراطي.

من خلال معالجة العارض الأول الذي تم تحديده، وهو ظاهرة «الفقر العام» (أو حتى «فقر الدولة»، «فقر الدولة المالي»، إلخ)، نؤكد أن هذه هي الظاهرة التي تحمل تأثيراً كبيراً على مستقبل القانون العام. إنها ظاهرة مشحونة سيكون لها العديد من الآثار المباشرة وغير المباشرة على مستقبل القانون العام والتي ستؤثر على جميع المواطنين. ليس لأن الدولة ستكون في حد ذاتها، في المستقبل، «فقيرة» أو «أفقر» مما هي عليه اليوم (والتي، من حيث الناحية المحاسبية، لن تكون فقيرة)، ولكن لأن السلع العامة سوف يتم تقييدها وإلحاقها بشكل متزايد بأعباء تلزم الدولة بسياسة اقتصادية دون حرية حقيقية في التصرف. إنها ظاهرة الدولة الغنية التي تدير «الفقر العام» والتي تفقر باستمرار إلى أموال جديدة، أو الأسوأ من ذلك أنها ترى ميزانياتها تتآكل، وقد أفرغت بالكامل، بسبب انفجار الإنفاق الصحي، والتعليم والمعاشات والضمان الاجتماعي، إلخ. إن معظم الدول الحديثة (ونظام القانون العام) قد أفلست فعلياً بسبب الأعباء غير المحمية محاسبياً، الأمر الذي

سيطلب إعادة تمويل عميقة. وبالتالي، فإن مستقبل القانون العام يخاطر باقتصار دوره على إدارة الفقر العام وبإقرار إجراءات متسعة، بالمعنى الحرفي للكلمة، لإيجاد حلول مؤقتة وسريعة في مجال الاقتصاد العام. إن قراءة العناوين لا تكفي لدى بجارن. عبثاً ننتظر من بجارن أن يلتزم بالمعالجة القانونية إذ هو ينحرف في كتابته الحرة فوراً نحو الإنسانية والأطيقية. فيما ننتظر أن يتكلم على القانون العام بالمعنى الوضعي الأكاديمي (القانون الدستوري، الإداري، المالي...) فإذا به يأخذنا إلى القانون العام السياسي بمعنى قرارات الدولة المتعلقة بالناس، بالشعب، بالجماهير، بالطبقة الكادحة. لنقرأ ما يكتب عن أميركا: أفضل مثال على «الفقر العام» اليوم يأتي من المدن الأمريكية المفلسة حالياً، ليس لأنها فقيرة ولكن لأنها لا تستطيع إدارة «الفقر العام». توضح هذه الظاهرة مدينة ديترويت الأسطورية، والتي كانت تاريخياً مدينة صناعة السيارات فائقة الثراء في الولايات المتحدة. فقد أشهرت إفلاسها قضائياً عام ٢٠١٣. ٥٠٪ من العجز البالغ ١٨ مليار دولار كان (بحسب التقدير) بسبب خطط المعاشات التقاعدية، وأنتج عجز الميزانية التشغيلية لمدة ٢٠ عاماً فجوة دين متصاعدة. ومع ذلك، توجد ٦٠٠ مدينة في الولايات المتحدة في نفس الوضع، أي في حالة إفلاس فني أو فعلي، حيث أن الأعباء الاقتصادية للنظام الحالي تتجاوز بشكل كبير الأصول المتاحة وستعرض للخطر بشكل خطير عمل الإدارات البلدية. مع ذلك فإن الظاهرة نفسها موجودة حالياً في المالية العامة للعديد من

البلدان حيث لوحظ أنها، من الناحية المالية، هي أيضاً في حالة إفلاس فني ولا يمكنها إلا بالكاد العمل على إدارة إفلاسها. في منظور مستقبل القانون العام، هذه مشكلة كبيرة.

يؤكد أيضاً بجارن أن هذا الفقر العام سوف يتضخم ويتأثر بعاملين سيصبحان أكثر انتشاراً، وهما «العولمة الاقتصادية» وظاهرة «أمولة الاقتصاد» *La financiarisation de l'économie*.

فيما يتعلق بظاهرة «العولمة» أولاً، فإنها تلقي بثقلها بالفعل على القانون العام. من الآن فصاعداً، ستم كتابه الدور الكلاسيكي للتنظيم الإداري (اتخاذ القرارات) والتنظيم التقني الشامل في القانون العام في معاهدات التجارة الحرة وقبل كل شيء من خلال وجود تحالفات وتكتلات اقتصادية (أو سياسية اقتصادية)، وبالتحديد من قبل منظمة التجارة العالمية، الاتحاد الأوروبي، ألينا^(٦١)،

ميركوسور^(٦٢)، الآسيان، وهلم جرا. أي شخص يعمل في مجال

(٦١) اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.

North American Free Trade Agreement

هي معاهدة دخلت حيز التنفيذ في ١ كانون الثاني ١٩٩٤ وهي تشي منطقة تجارة حرة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وثلاث دول في أمريكا الشمالية. تغطي ما يقرب من ٤٨٠ مليون نسمة. تهدف بشكل أساسي إلى تقليل أو حتى إزالة الحواجز التجارية بين الدول الثلاث الموقعة، مع الحفاظ على الحواجز السياسية.

(٦٢) وهي تتكون من الأرجنتين والبرازيل وباراغواي وأوروغواي وفنزويلا. هناك أيضاً دول مرتبطة بها مثل تشيلي وكولومبيا وبيرو

«حقوق الغذاء الزراعي»، على سبيل المثال، يعرف بالفعل أنه إذا كان عليه أن يمنح عملاء العدالة القانونية، فمن الأفضل القيام بذلك عن طريق تحليل معاهدات التجارة الحرة والاعتماد عليها.

الشرعية الأرستقراطية

في هذه الفقرة الأخيرة عن القانون العام يتناول بجارن تطور العلاقة بين الشرعية والمشروعية. سوف يغدو من الصعب بحسب بجارن ضمان العلاقة الجدلية بين الشرعية والمشروعية. إذا كنا على حق، ولو جزئياً، فإن الديالكتيك (انظر: الحوار) بين الشرعية والمشروعية سيكون أكثر وأكثر تمدداً، غير مقيد وإشكالياً. يريد بجارن أن يقول هنا إن الشرعية ستفوق على المشروعية لأن النصوص القانونية كما في الكورونا والحق المروري الصحي سوف تسود أينما كان دون نسيان الانتهاكات للجبرية الفردية، ما يحمل آثاراً على مستقبل القانون العام.

ثم يشير بجارن إلى أن التوازن بين الشرعية والمشروعية يقوم من حيث المبدأ على القدرة على الابتعاد عن معيار الفعالية والفعالية المستدامة والإنتاجية. هذا هو ما قد يصبح معقداً ومربكاً عندما يجب إدارة الدولة ليس فقط وفقاً للقانون، ولكن أيضاً وفقاً لمعيار الفعالية كشرط رئيسي إن لم يكن كهدف أساسي. هذه هي الطريقة التي

تظهر بها كلمة «الحوكمة» اللطيفة، والتي تتطلب إدارة القطاع العام كما تدار شركة أو مصنع أو حتى مطعم للوجبات السريعة. مرحباً بكم، يسخر بجارن، في عالم الحوكمة الفعالة والموثوقة، وقبل كل شيء وفقاً لقواعد ما هو «فعال» و«مثالي» و«موثوق»، ناهيك عن «إيكولوجي»، «مستدام»، «أخضر»، وهكذا! مصطلح «الحوكمة» حديث نسبياً. ظهر في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي في خضم الثورة الليبرالية الجديدة أو ثورة المحافظين الجدد. بل إنها الكلمة الأساسية لفهم هذه الثورة حيث تم تقديمها لدعم الحجة القائلة بأن «نهاية الأيديولوجيات» تتطلب الآن طريقة إدارية (حسب النمط الرأسمالي) وتقنية و«محايدة» لـ «حكومة» الخدمات العامة. كلمة «حكومة» أتت لتوضح أن الأمر يتعلق «بالإدارة» (النيو-ليبرالية) والحكومة لتجاوز كل الخلافات الأيديولوجية والسياسية. إذا كانت أيام الأيديولوجيات قد ولت، والحركة العمالية غدت شيئاً من الماضي، والصراع الطبقي من شأن جدودنا، فإن الواقعية تفرض أن تبقى الحوكمة مطلباً ضرورياً. بجارن عل حق تماماً لأن النظرة للدولة أصبحت تساوي النظرة لشركة تبغي الربح والإنتاج السريع وكل هذا سيقبل رأساً على عقب القانون العام والقرارات الإدارية وطرق اتخاذها وحتى دور القاضي الإداري الذي كان يصون حقوق المواطن أما اليوم فمطلوب منه صون حقوق الشركة التي هي الدولة على حساب المواطن وحقوقه وحرياته.

ينهي بجارن بالقول إن العالم القضائي محصن مبدئياً من معيار

الحكومة. ومع ذلك، فإن الفعالية والحكومة اليوم تغزوان عالم القضاء. حركة الإصلاح هذه هي مدفوعة بروح إصلاح العدالة القائمة على معيار الفعالية المستدامة. هناك بالطبع العديد من الأسباب الوجيهة لهذا الاتجاه، بما في ذلك انخفاض التكاليف، والسرعة، والكفاءة، وزيادة الرؤية، والسيطرة العامة على عمليات تسوية المنازعات، وتحسين الوصول إلى العدالة. لكن (للأسف) مع تكلفة باهظة: تأثيرات سلبية على تطوير القانون العام، غياب العدالة في الإجراءات، اختلال توازن القوى بين الأطراف الرئيسية وتأثير سلبي محتمل على أنظمة القانون العام. هذا الانقلاب لن يحصل بين ليلة وضحاها، لذا يقول بجارن معنا بعض الوقت للتفكير، هلموا يا مفكرين قبل فوات الأوان. لنجيب على السؤال التالي: «ماذا نريد جميعاً معاً بشكل ديمقراطي»، «ماذا نريد كلنا معاً في موضوع مستقبلنا وكيف نحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية؟» ويشدد بجارن على أن هذا تحد كبير تقضي مواجهته بالعقل والذكاء. في النهاية، المستقبل ليس إلا التحدي الذي نواجهه كشركاء متشاركين في مجتمعاتنا.

في مجال السياسة الديمقراطية، يختم بجارن، ليس ثمة شيء صلب ومستقر بشكل نهائي بل كل الأمور هي خاضعة للتغيير وخاضعة للسياسة بما هي «إرادة ديمقراطية حديثة».



صفحات بقلم فيلسوف القانون بجارن ملكفيك

الآن وقد انتهى توليفنا لفكر بجارن نختم في هذا القسم السادس بما كتبه بجارن بنفسه عن مسيرته الجامعية والفكرية. وضع نوعاً من سيرة ذاتية تتضمن سرداً سريعاً لمحطات أساسية في حياته والتعبير عن بعض الآراء كما يحلو له. فعل ذلك وبصورة مؤثرة ولكنه لم يقو على الابتعاد عن آرائه الفلسفية فإذا بسيرته الذاتية والشخصية تتحول الى مواقف فلسفية قانونية. لنتركه يتكلم:

تم إرسال الدعوة إلينا من أجل تكوين «تاريخ حيوي» لرحلتنا الفكرية وعملنا. ومع ذلك، كررنا مرات أنه من الأفضل ألا نتحدث عن نفسك أبداً، ومن الأفضل ألا ننظر إلى الوراء، وفوق كل شيء هل ثمة سعادة بالتأمل في حياتك في مرآة

الرؤية الخلفية. يضاف إلى ذلك النصيحة الحكيمة للتركيز على المستقبل، والتطلع إلى الأمام بشكل أفضل، وفحص الأفق الذي انفتح أمام أقدامنا بشكل أفضل، وبالطبع القيام بذلك مع تذكر أن المياه المتدفقة هي المياه التي لم تعد موجودة! ومن ثم هناك نوع من الإحراج، بل لمسة من الحياء، في هذه الدعوة للقيام بتاريخنا الحيوي. لدينا اقتناع صادق بأن كتاباتنا أهم من شخصنا، وأن فيلسوف القانون يجب أن يتنحى، ويستقيل، حتى تتمكن فلسفة القانون من التصارع مع ذاتها في مكانها الملائم. ومع ذلك، دعونا نقبل الدعوة، دعونا نستسلم للعبة إبداء بعض التأملات في أنفسنا وفي عمل فلسفة القانون ونظرية المعرفة القانونية التي صنعناها لنا. باختصار بالطبع!

١ في البداية.. رحلة التأهيل

في بداية قصتنا، تاريخنا الحيوي (السيرة الذاتية)، كنت عاملاً يدوياً، أشغل وظيفة في مصنع، في مستودع، على الرصيف. ومع ذلك، منذ طفولتي المبكرة، كنت قارئاً دؤوباً، شرها، جعل منهج القراءة الخاص به موازياً وإضافياً لما فرضته المدرسة. كنت في الواقع أبتلع الكتب فأقرأ تقريباً كل ما وقع في يدي، الروايات الاسكندنافية، الألمانية، الإنجليزية، الأمريكية، الفرنسية، الروسية، وأيضاً الروايات البوليسية، المثيرة، التشويقية، روايات الخيال العلمي، الوسترن، ستيم-بنك (حقبة شارلي شابلن).

ولكن أيضاً كتب الفلسفة وعلم الاجتماع والعلوم السياسية والأثروبولوجيا والتاريخ والاقتصاد والاقتصاد السياسي وغير ذلك. وكانت الضربة القاضية مع قراءة ظاهرة الروح (١٨٠٧) لجورج فيلهلم فريدريش هيغل^(٦٣)، في سن ١٥.

كان هذا المنهج (أي التدريب الذي تقدمه لنفسك) هو الذي قادني إلى كلية الحقوق بجامعة بيرغن (١٩٧٣) وأوسلو (١٩٧٤). سرعان ما أصبحت طريقة المناهج هي أسلوبنا في الدراسة والعمل - أي عدم الرضا عن التفسير القانوني المقدم أو العقيدة التي يتم تدريسها. بخلاف ذلك، يجب دوماً إضافة نهج أو نهجين أو ثلاثة مناهج ومذاهب مختلفة أخرى لفحص كل شيء بشكل أفضل بالتفصيل وباعتباره «سؤالاً قانونياً» له معنى خاص به يجب فهمه. إذن كانت دراسات القانون صعبة ومملة للأغلبية المطلقة من رفاقي الطلاب ذوي الحساسية العالية، أما أنا فإن دراستي كانت بمثابة تحديات متسلسلة للعقل، واستكشاف لـ «المجال القانوني» الذي يجب معرفته، وباختصار كان جواً من المتعة والفرح والسعادة. أحببت دراسة القانون. كانت دراسة القانون ممتعة ومسلية بالنسبة لي. لم أقم فقط بالاختيار الصحيح للدراسة، كان من الواضح أن القانون هو الذي اختارني.

(63) La phénoménologie de l'Esprit.

كانت إحدى المشكلات والعقبات مع طريقة الدراسة هذه أن أتمكن من إيجاد أستاذ مشرف (مجيب)، نوع من الرقابة. وهذا ما حصلت عليه من خلال برنامج حيث قدمت لي هيئة التدريس أستاذاً مشرفاً. لقد كان برنامجاً سمح لي بالوصول المباشر إلى الأستاذ، والعمل معه، وكتابة المقالات له، والعمل بشكل منهجي: إعادة الكتابة والفحص ثم إعادة الصياغة من جديد وتوسيع النطاق بشكل مدروس و «علمي». وهذه الحوارات هي حول ما يمكن أن نحققه من خلال العمل العقائدي والنظري. لقد كانت المسألة قبل كل شيء «عدم تكرار المسائل ذاتها بكلمات أخرى» بل يجب تحديد واستهداف بعناية ما يشكل جوهر المشكلة القانونية. والطريقة كانت تتطلب التركيز على ما هو مثير للجدل في الممارسة والنظرية، لكي نأتي لاحقاً بالحجج والأسباب المناسبة والصائبة لتصويب المشكلة القانونية ميدانياً.

بهذه الطريقة، استمر نهج ما بعد القانون المدني ذاته مع أساتذة آخرين في القانون العام والقانون الدستوري والقانون الجنائي وتاريخ القانون وخاصة في فلسفة القانون. لقد طلبت بالفعل من أستاذه في فلسفة القانون (نيلز كريستيان ساندباي *Nils Kristian Sundby*) أن يكتشف ما إذا كان سيقبل أن أكتب له مقالات، وهذا ما قبله برحابة صدر وأعطاني الفرصة لـ «التعليم الخاص»، وهو نمط من التعليم من العصور الوسطى والقديمة

حيث العلاقة مباشرة بين «المعلم والمتدرب».

لقد كانت طريقة العمل والخبرة قبل كل شيء هي التي جعلتني أتقدم بسرعة في دراستي، مما سمح لي بالارتقاء بنفسي فكرياً في وضع يمكن فيه رؤية المزيد وأكثر وضوحاً. كانت النتيجة على أي حال إتقاناً سريعاً وعميقاً لموضوعات الامتحان، مما أتاح إمكانية استثمار نفسي في التدريس خارج البرنامج، في ندوات ومحاضرات «مجانية» أو بين أعضاء هيئة التدريس وفي مجالات متفرقة: مثل الأنثروبولوجيا القانونية، المنطق الواجبي، الدلالات القانونية، علم الأحياء القانوني، علم الاجتماع القانوني وعلم الإجرام، وما إلى ذلك.

من هذه التجربة ولد الشعور بأن طلاب اليوم لا يدرسون بشكل كافٍ، وأنهم يضيعون الوقت والطاقة لجني القليل. يضاف إلى ذلك حزن القلب والشعور بالشفقة والرحمة لرؤيتهم يخضعون لأسلوب تعليمي جامعي عصري، وحيث يتم تقديم دراسة «القانون» في طريقة «حساء كامبل» المكثف، الجاهز للاستهلاك دون صعوبة، بدون جهد ولا روح. يتم التعامل مع الطلاب على أنهم «افتح فمك، سنصل بالملعقة الصحيحة من الشوربة»، مع نتائج غير كافية حتماً إن لم تكن غير مرضية. يا له من حزن!

بسبب طريقة دراستي الفردية (الفكرية حتماً)، كانت سنوات

دراستي رائعة (أكاديميا). دعونا نكرر، كان من دواعي سروري وفرحي دراسة القانون! لقد شعرت بالحنين اليوم وأقول إن الحياة الطلابية كانت أفضل ألف مرة من الروتين المعتاد لأستاذ جامعي. الأهم من ذلك، فأنا لم أهتم بالعلامات كما باقي الطلاب المستقتلين على إحراز أفضل العلامات لكن علامتي راحت تتحسن باستمرار لتصبح ممتازة في النهاية.

في العام ١٩٧٨ طرحت مسألة «الما بعد»، مسألة الحياة بعد كلية الحقوق. أستاذي في فلسفة القانون (نيلز كريستيان سوندي) نصحني بالدراسة إما في إنجلترا أو اسكتلندا أو أيرلندا أو الولايات المتحدة أو كندا. قبل كل شيء، تحمس لتورنتو للعلوم السياسية وعرض أن يدعمني شخصياً مع عالم السياسة كريستيان باي للإشراف على أطروحة. كان مقتنعا بأن استقبال كريستيان باي وتوجيهه النظري، المعروف بمناهضته النظرية للنهج السلوكي يمكن أن يلهمني. وأنا، أدت ظهري بشدة لكل هذه المقترحات بإرادة قوية للخروج من الإطار الاسكندنافي والأنجلو سكسوني والألماني الذي شعرت به في تلك اللحظة (بطريقة غير مبررة تماما) مثل سترة خائقة. من خلال حصولي على منحتين للدراسات العليا، كان لي الاختيار بين الدبلوماسية وفلسفة القانون. فاز الخيار الأخير ومعه باريس. اخترت باريس رغم مفاجأتها المحتملة التي صاحبت هذا الاختيار. لم أندم أبداً.

١ باريس سنوات الدكتوراه

بمجرد وصولي إلى باريس (١٩٧٨)، في جامعة القانون والاقتصاد والعلوم الاجتماعية في باريس (باريس الثانية - بانثيون-سوربون)، التحقت بدراسات الدكتوراه (أو كما نقول «دراسات أطروحة») وفي مجال فلسفة القانون. كان لدي ثلاثة مدرسين رئيسيين: هنري باتيفول وميشيل فيلاي وألبرت بريمو. كانوا مصدر إلهام وتحفيز. كان لديهم أيضا شخصيات رائعة والتعامل معي كان رائعا. أحمل ما في داخلي ذكريات هذه اللقاءات والمناقشات السارة التي أجريتها معهم. قبل كل شيء، أتذكر اللطف والتفكير والاهتمام الذي أظهره لي.

بعد حيازة دبلومات المرحلة، حصلت على دكتوراه الدولة (النظام السابق) في عام ١٩٨٧. كان لدي لجنة تحكيم أطروحة استثنائية: بالطبع المشرف على الأطروحة، فرانسوا مونكوندويت (القانون الدولي)، ألبرت بريمو (القانون العام والعلوم السياسية)، جان كومباكو (القانون الدولي)، وميشيل مياي (القانون الدستوري و «نقد القانون») وفرانسوا تيري (القانون المدني وعلم الاجتماع القانوني). لقد تلقيت أيضا تقييما رائعا من لجنة التحكيم، ما أسعدني كثيرا.

كانت الرسالة بعنوان «باسوكانيس والنظرية الماركسية للقانون». أطروحة حول نظرية المعرفة والمنهجية والأنطولوجيا

القانونية انطلاقاً من أعمال الفيلسوف الماركسي *Evgueni Bronislavovitch Pasukanis* (١٨٩١-١٩٣٧).

وهذه الأطروحة، من خلال موضوعها وإشكالياتها، ستضمن لك ألا تصبح أستاذاً جامعياً أبداً، وخاصة في كلية القانون. مع ذلك، لعب القدر لصالحه. وبالفعل، تم تعييني أستاذاً جامعياً بعد الحصول على الدكتوراه مباشرة. أستاذ في جامعة ترومسو من ١٩٨٧ إلى ١٩٩٢، ثم في جامعة كيبيك في مونتريال من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٣ وفي جامعة لافال من ١٩٩٣ حتى الآن.

عندما أعود بذاكرتي إلى السنوات التي قضيتها في باريس، يتبادر إلى الذهن نوع من الحنين إلى الماضي. لقد أصبحت باريسياً! أحببت باريس وباريس أحبّني! كنت مثل سمكة في الماء! كانت باريس «حفلة» (همغواي) وسرعان ما أصبحت على دراية بالسياقات و«العروض» المختلفة للحياة الفكرية التي قدمتها المدينة. وقد استفدت من هذا بقدر ما سمحت أطروحي.

كان المناخ الفكري الفرنسي (وخاصة الباريسي) في ذلك الوقت بعيداً عن اللون الوردية! «فوضى وماشية» على غوايرها! كان لدي شعور بالتطور في عالم فكري حيث تكاثر الهراء، وازدهر الكذب الراديكالي وحيث كانت لنظريات الشك و«المؤامرة» اليد العليا. كان من الضروري النضال فكرياً حتى

لا تأخذنا فيضانات اللاعقلانية والسفسطائية. والأسوأ ما هو إلا بداية العاصفة الفلسفية الحالية، نذير الكارثة الفلسفية التي تتحقق بطرق غير محتشمة! كل هذا لم يسحرنني، بل صدمني بشدة. لم أشعر أبداً بأي انجذاب نحو النزعة الابتدالية الفلسفية كما لم ترق لي «فلسفة المشهد».

ومع ذلك، كانت كلية الحقوق بجامعة بانتيون-أساس *Panthéon Assas*، باريس الثانية ملاذاً للهدوء والجدية والذكاء. على وجه الخصوص، أمسيات ندوة الفلسفة القانونية التي نظمها مركز الفلسفة القانونية. على الرغم من ذلك، لم أقدر أبداً بيئة الطلاب في بانتيون أساس. فقد كان يسود قدر كبير من التعجرف الجامعي الذي لا يطاق مع هؤلاء الناس، نساء ورجالاً، فرنسيين و«أجانب»، ممن يعتبرون أنفسهم «شعب الله المختار»، أو حتى يظنون أنهم أمراء وأميرات اختيروا لخدمة خلاص الإنسانية والقانون. لم يستغرق الأمر وقتاً طويلاً حتى اكتشفت أنها كانت «رياحاً» وأنهم (زملائي طلاب الدكتوراه) لم يقرأوا حقاً وكانوا منغمسين في الفخر والكسل الفكري. أما بالنسبة لي، فأنا أقرأ أكثر فأكثر باستمرار: الفلسفة، نظرية المعرفة (الأبستيمولوجيا)، ونظرية العلم، والقانون! كانت المكتبة الوطنية (شارع ريشيليو)، قبل كل شيء، مكان دراستنا وتجديدنا الفكري.

إن تدريبنا في الفلسفة والأبستيمولوجيا القانونية ليس مديناً

لمكان معين (أوسلو أو باريس) أو لإطار فكري، أو لسلطة أكاديمية معينة أو حتى لأساتذة معينين. الأمر ليس هذا أبداً. لم يكن لدينا مطلقاً «سيد»، ولا دكتور (بالمعنى الأيديولوجي أو العقائدي) وبالتالي لم نضطر أبداً إلى إنكاره أو الاحتفال به. كان طريقي دون تردد هو طريق ال «neque magister neque schola» (أي تعلم بلا أستاذ ولا مدرسة). اعتمدت بضمير وصراحة، منهجاً شخصياً للغاية يتعلق فقط بي، وبتكويني الخاص، وهو تكوين فردي للغاية، مبني على تراكم قراءات ومكتسبات، استثمارها واستكشفتها وعمقتها من أجل صناعة منهاج خاص بي.

في الواقع، إن مسار تأهيلي تم إنشاؤه بحرية ولم يخضع إلا لمتطلبات التعلم لفهم ما يجب اعتباره «من الإطار القانوني». وهذا المنهج تم إنشاؤه وتطويره بحرية تامة، لأن «الحرية لا تتجزأ: لا يمكن لأحد أن يأخذ جزءاً منها دون قتلها بالكامل» (م. باكونين).

١ مرافقة الممارسة القانونية فكرياً

منذ الآن أقول (بالنسبة لي) إن فلسفة القانون ترافق الممارسة القانونية. لا أحد دون الآخر. ففي الممارسة المهنية، نفهم (في مجتمع حديث) ما هو قانوني وما هو غير قانوني. لذلك، فقد كتبت مساهماتي في فلسفة القانون ونظرية المعرفة القانونية

من خلال التركيز والفحص الدقيق للقانون من منظور عملي ومهني. علاوة على ذلك، نأسف على أن منصبنا التدريسي لم يمنحنا المزيد من الوقت والفرصة لكي أقوم بدور أكثر نشاطاً في مجال هذه الممارسة المهنية.

يتم إثبات انحيازنا للممارسة القانونية بطريقة نموذجية من خلال رفضنا وعدم قبولنا للخلط بين القانوني كفكرة، كمفهوم، كمفهومة، تجريد وما شابه ذلك. لكي نتحدث ونشتغل بفلسفة القانون حسب أنماط من التجريد، والبداهة، والمفاهيم، والنظريات، والأفكار، فقد حاربت هذا النهج العقيم بقوة. بالنسبة لنا، لا يمكن اختزال القانوني بأي حال من الأحوال إلى حقيقة لغوية (كلمة، تعبير، ظاهرة، نوميون *noumène*)، ولا إلى أي تجريبية أو واقعية على الإطلاق ولا إلى أي نمط شكلائي بأي حال من الأحوال (مقدم على أساس أنه نمط معياري)، شكلائية عقائدية أو دستورية. إن فكرة رؤية المطابقة بين ما هو قانوني وما هو «مفاهيمي» (أو «مفهوم القانون») أو علم اجتماعي، أو أنثروبولوجي، أو اقتصادي، أو اجتماعي معرفي (ونكتفي بهذا القدر)، أقول إن هذا النمط من التفكير هو بغض لل غاية بالنسبة لي، لأنه مزيف وغير منطقي. هناك الكثير من الأفلاطونيين في النظرية والفلسفة ونظرية المعرفة القانونية وليس لدينا أي رغبة في الانضمام إليهم. من الأفضل البقاء على مسافة، والتأكيد على أن لا شيء جيداً (ولموساً) سيخرج من ضباب العقل.

لذلك فإن أفضل تصور للعلاقة بين الفلسفة / نظرية المعرفة القانونية والقانون هو في شكل الدعم الفكري، والدعم في مواجهة «فعل القانون»، والدعم فيما يتعلق بالممارسة المهنية التي يكون المتقاضون ومحاموهم على استعداد لها. وبالتالي، فإن فلسفة القانون، المفهومة بهذه الطريقة، ترافق الممارسة المهنية بنفس الطريقة التي ستصاحب بها الكتابة العقائدية والنظرية و«العلمية» للنظام القانوني. إنها مرافقة (للممارسة والنظرية) تحافظ على الرفقة والمعاملة بالمثل تشبه فلسفيا المتعلقين بحبل حيث يقوم كل واحد منهم بعمله. هذه المرافقة تعني أن تمتنع فلسفة القانون عن الإضرار أو فرض أي شيء على ممارسة أو عقيدة القانون. فلسفة القانون، كما نتصورها، يجب ألا تكشف بأي حال من الأحوال، وتحت أي ذريعة، عن نفسها في شكل من أشكال التغيرات سواء من أجل الممارسة القانونية أو من أجل العقيدة القانونية^(٦٤).

من هذه الحقيقة، يترتب على ذلك أن فلسفة القانون، بالنسبة لنا، لا تمتلك، لا تقود، لا تفرض أي علم. هي غير قادرة على صياغة ما يجب اعتباره «علماً» في المجال القانوني. أن نصدق

(٦٤) يحاول الفيلسوف بجارن هنا القول إن دور فلسفة القانون يجب أن يكون ملازماً للعمل القانوني ولكنه مرافق فقط أي أن فلسفة القانون لا يجب أن تفرض وجهة نظرها. إن دورها هو المساعدة ليس الا.

العكس، لهو أمر سخيّف أو غير منطقي، والأسوأ من ذلك، يفتح الباب على اللاعلم، وبخاصة يمثل ضربة مسيئة لفلسفة القانون. الخطاب المعروف باسم «العلم القانوني» (أو أيّا كان ما يُعرف بهذه التسمية) لا يحمل أهمية أكبر من العقيدة القانونية. إنه «خطاب» يخضع - بدون امتياز، بدون «ارتفاع» للتفكير الفلسفي. لا يمكن لفلسفة القانون إلا أن تتعهد باحترام وتكريم العمل الفكري الذي يتعلق بعقيدة القانون أو علم القانون أو الدستورية، لتعكس هذه الخطابات وتنتقدها وتحللها بشكل أفضل. يجب ألا يسمح الفكر الفلسفي لنفسه أبداً بالتخويف والتشديد والشلل من خلال خطاب مقدم تحت عنوان «علم»، لأنه كما نعلم، هناك دائماً تباين كبير بين ما تعلنه العلامة التجارية وما تغطيها التسمية. إن الدعوة الفلسفية هي أن تكون نقدياً وعقلانياً في أي خطاب حول ما هو قانوني.

لذلك، فإن الاعتقاد بأن الفلسفة، والنظرية العامة للقانون، والعلوم القانونية، وما إلى ذلك، هي زلة فكرية وأخلاقية بالنسبة لنا، وهي لا تغير شيئاً في حقيقة «القانوني». لا شيء يتغير في العالم لأن شخصاً ما يفكر أو يكتب أو ينظر أو يُعمل الفلسفة. فلسفة القانون ونظرية المعرفة القانونية... «اتركوا الأشياء كما هي» (فيتجنشتاين). الكلمات المستخدمة في «كتابة القانوني» لا يمكن أن يكون لها أي مكانة غير المكانة الإرشادية، التربوية، والتعليمية، وهي إذن تبقى ضمن ذاتها دون تغيير جذري. إن

نسيانها يعني أن تأخذ «الكلمة» بمعنى الشيء والشيء بمعنى الكلمة فنضيع حتماً في الضباب الذي أنتجه المرء لنفسه.

دعونا نوضح أن الثنائيات، وبنى العقل، المتمثلة في نمط «*sein und sollen*»، «أن تكون أو يجب أن تكون»، «المعرفية أو غير المعرفية»، «البنائية أو غير البنائية»، «المعطى أو المركب» وما شابه ذلك ليس لهما معنى قانوني. هل هذه مجرد إرث ميتافيزيقي أو هراء يخفي مناهضة للعقلانية تتحول إلى لا شيء، والأسوأ من ذلك هو غزو الأخلاق والأخلاقية المناهضة للقانون! بالنسبة لنا، فإن أخذ القانون على محمل الجد، وليس بالمعنى الدوركي (نسبة إلى الفيلسوف Dworkin)، يتطلب منطقياً فهم القانون بدون مفاهيم مرسومة مسبقاً، بدون نظرية، بدون أي تجريد، بدون أي حكم مسبق، من أجل احترام أفضل لمبدأ أن «القانوني» يتحقق (أو لا يتحقق) من خلال الممارسة المهنية. بعبارة أخرى، من الضروري فهم القانون من قبل الفاعلين المحترفين، من خلال تفعيل القانون المدني، والقانون الجنائي، وقانون الإجراءات المدنية أو الجنائية، من خلال أحكام الفقه. إذا كان تحليل الأدوات التي تخدم المجال القانوني، يمكن أن تدوخ أستاذ القانون، فلتتذكر على الفور الدرس القائل بأن الأدوات - كما يعرف أي نجار أو عامل بناء - لا يمكن أبداً أن تحل محل النتيجة؛ كما لا يمكن أن تؤكد النتيجة ولا أن تضمنها.

كثير من الناس، في رأينا، ينسون (بسبب الجهل أو الكسل) أنه لا يوجد قانون ولا صفة قانوني في «مصادر القانون». إن اللامنتقية تتمثل في إنشاء مخطط إنعكاسي، من أجل استبدال كلمة واحدة لصالح الأخرى، والتي تتمثل في حقيقة اعتبار كلمة تشريع مماثلة لكلمة «حق» (أو قانون)، لا يكاد يكون لها أي معنى آخر غير الضياع واللامنتقية واللاعقلانية. يتم التعبير عن القانون من خلال شبح القانون، طيف القانون. بعبارة أخرى، إنها فكرة رغباية حيث نأخذ الرغبات كحقائق. والنتيجة النهائية، بالنسبة للمجال القانوني وللأشخاص المستعدين للتنازل عن خلافاتهم لحل عادل ومنصف، هي كارثة، كارثة، انهيار هائل، مصيبة! لا يمكن للفكر أن يحل أي شيء محل ضرورة العمل وبذل الجهود!.

إنه حبنا للموس القاصة التي ميزت فكر الفيلسوف غيوم دوكام *Guillaume D'Occam*. نحن نعبد «موس أوكام». نحن نعتز بذلك. وفقاً لحكمنا، من المستحسن التعامل مع جميع الأسئلة القانونية مثل عالم الفيلسوف أوكام الذي لا يقهر والمجهز بـ «شفرة أوكام» الحادة، فتم عملية القطع، والقص، وطرد كل زائدة عن الحاجة، وكل الدهون، وكل شيء عديم الجدوى بحيث في النهاية، يجد الإنسان نفسه مع «الأبسط»، مع ما لا يمكن تصغيره. إن صيغة أوكام تعني أنه لا يجب استخدام ما هو ضروري (على سبيل المثال مبدأ البساطة).. لديك في

التفكير العلمي والفلسفي فكرة حادة: لا تضاعف الكيانات دون داع واحذر من كثرتها ومن الفرضيات غير المحتملة، لأن الفكرة البسيطة هي عادة الأصلح - إن هذه الصيغة الأوكامية نقول هي من الواضح أنها الصيغة العقلانية والصائبة والصحيحة. في هذا المعنى، من المستحسن الامتناع عن استخدام العبارات المتعددة، كي نفهم فكرياً وفلسفياً ما هو قانوني وما هو دستوري وبشكل عام أي «نتيجة» تنتج العمل القانوني وجميع الممارسات القانونية.

نهجنا الفلسفي (والمعرفي) هنا، طريقة تفكيرنا، متجذرة وتأخذ معناها من خلال اللغة التي يتم التحدث بها يومياً، اللغة العادية الموروثة والتي نجد فيها تقليد استخدام اللغة فيما يتعلق بالقانون. نلاحظ أن العالم الأكاديمي، القانوني والدستوري، يعاني تحت وطأة «الدهون» و«يعاني» في ظل التحيزات العقائدية والنظرية و«العلمية»، والتي غالباً ما تخلو من المعنى أو تفتقر إليه. الكتابة الأكاديمية أو الجامعية، سواء كانت تتجسد في الوضع المفاهيمي أو النظامي (أو النظامي) أو الهرمي (أو المعياري)، هي لا تضيف شيئاً إلى التخصصات المتعددة، والتخصصات المتداخلة، إنها مجرد «دهون». ومن هنا تأتي الحاجة إلى استخدام شفرة أوكام بطريقة مبذرة وبسخاء وكرم حتى لا نخلط، تحت أي ذريعة، بين التمثيل والتجريد باستخدام كلمة «قانون» مع الممارسة القانونية. إن رفض ماكينه الحلاقة

أوكام هو المخاطرة بالغرق في الاعتقاد بأن ثمة أشياء موجودة بذاتها، بأن كيائاً في العقل أو فكرة (أخيراً!) محققة (لا شيء أقل!) يمكن أن تحل محل «الواقع» (وتحليله)، أو أن كلمة معينة يمكن أن تعني أو تحل محل كلمة أخرى^(٦٥).

يشير هذا بالطبع سؤالاً حول تحديد أكثر «بساطة»، تعريف يجب قبل كل شيء ألا يتم تمثيله أبداً بأي شيء، من أجل تحديده بشكل أفضل من خلال قواعد تحديد الموضع، أي من خلال «أنا، أنت، هو، هي، نحن، نحن، هم». إنه أبسط، لأنك إذا قمت بقمعه، فسوف تقمع المجتمع البشري (وحقيقة أن البشر هم من يصنعون مجتمعاتهم) بقدر ما يتم القيام به بشكل قانوني من المحتمل أن يتم تنفيذه. نتيجة لذلك، من السهل أن ندرك أن هناك إشارة ضمنية إلى «الإنسان» في كتاباتنا. بمعنى أن الإصرار على «شفرة أوكام» يقودنا بلا شك نحو الممارسة المهنية لمجال القانون، نحو «أنا، أنت، هي، هي، نحن، هم، هم» كموقع على رقعة الشطرنج القانوني. كل «عمل قضائي» يرمز ويجد «سببه» في «أنا، أنت، هو، هي، نحن، نحن، هم، هم». بكلمة واضحة، «البسيط» لا يظهر إلا على مستوى الممارسة، «التعدي»،

(٦٥) يحاول هنا بجارن القول إن القانون لا يمكن فهمه بالمجرد بل من خلال الأمور البسيطة والحياة اليومية وعباراتها البسيطة. وهو ينتقد هذا العالم الجامعي التجريدي إلى حد كبير.

هو كل ما يُضاف إلى الفائض كاعتبارات (أو «تطورات») للتبرير، لإضفاء الشرعية، والمشروعية، والمنظومة (سيستيم)، والأوتوبييز (التكوين العضوي الذاتي)^(٦٦)، والنظرية، وهكذا.

دعونا نزيد الحجة بالإصرار على التفكير في «البسيط» وإدراكه في الممارسة، بالطريقة التي يدخل بها «البسيط» إلى العالم القانوني. لتوضيح هذا بشكل أفضل، إليكم مثالان ملموسان:

دعنا ننظر أولاً إلى المثال التالي: في أحد الأيام، دخل عامل إلى مكتب المحاماة الخاص بك («أنا») لطلب رأيك ومساعدتك وذكائك القانوني. هو يتساءل! ما يهمله («هو، هي») هو أنه يشعر أنه طُرد من «مركز العمل» («هم، هم»)، وأن فصله غير قانوني، وأن إجراء الفصل ربما لم يكن صحيحاً وأنه بعد إقالته كان يجب أن يكون قد حصل على «تعويض». في هذه الحالة، يعني الفعل القانوني تقييم كل هذا، ومعرفة ما يمكن «إثباته»، وما الذي يمكن فعله (أو لا)، والتحقق مما إذا كان «القانون والسوابق القضائية» يمكن أن تكون مفيدة وما يجب الدفاع عنه (أو، إذا أمكن، التفاوض مع صاحب العمل).

(66) «L'autopoïèse est un système constitué de manière organique (déterminé comme unité) en tant que réseau de processus de production (transformation et destruction) qui produit des éléments de manière répétitive.

دعونا بعد ذلك نوضح مع المدعي العام («أنت») الذي سيتم إرسال ملف الشرطة («هم») بشأن قضية «السرقه» له. سيقوم المدعي العام بتقييم الملف بدقة لمعرفة ما إذا كان استخدام هذا التوصيف («السرقه») يتوافق مع لائحة الاتهام بالسرقه كما ينص عليها القانون الجنائي - مع الإشارة إلى «لا جريمة دون نص». سيقوم بالتأكيد «الدليل» وأيضاً ما إذا كانت طرق التجريم المحتمل (العملية) موجودة شرط أن لا يتعامل القاضي مع أي شيء فاقد الأهمية «*de minimis non curat praetor*». أبسط شيء هنا (والذي يمكن أن يكون معقداً ومثيراً للاهتمام) هو اختزال الملف بأكمله إلى تجريم، وهو فعل عام يؤدي الى فتح محاكمة قضائية و«يفتح» عملية قانونية حيث يمكن لفرد («أنا، أنت، هو، هي») أن تتم (احتمالاً) محاكمته.

وتجدر الإشارة إلى أنها قواعد نحوية للمواقف، وتحديد المواقع التي تدخل حيز التنفيذ والتي تنفتح على الممارسة المهنية. ممارسة مهنية يتم فيها تلخيص «البسيط» بشكل رمزي في «حق البساطة»، من عدم التجريم أو التجريم، من المحاكمة أو عدم المحاكمة، من الاتهام أو عدمه، من المسؤولية أو عدم المسؤولية. إن الأكثر بساطة في العمل القانوني هو «أنا، أنت، هو، هي، نحن، أنت، هم، هم» الذي يتلخص في «ما العمل؟»، الذي يتجسد فيما «يفعله» القانوني الأخصائي في المجال القانوني. إن الأكثر تعقيداً، والأكثر «ثقلاً» في المقابل، هو أي

خطاب يقوم على أساس أنه مفهومة قانونية، أو مفهوم القانون، أو فكرة قانونية، أو أي تجريد يسمى نفسه «قانون». في الواقع، إن أي تجريد لـ «القانون»، بغض النظر عن شكل عرضه، يخاطر سريعاً بالتحول إلى «غير قانوني»، والأسوأ من ذلك أن يتحول إلى جسر عبور لما هو ضد القانون.

عندما نصر بشدة على «شفرة أوكام»، للاستفادة من تطبيقها الصارم الذي لا هوادة فيه، يكون ذلك لمواجهة الاتجاه السائد، والموضوعة، والنظرية، التي تدفعنا نحو العكس، نحو «المعقد»، نحو التجريد. إن نمط الساعة في النظرية القانونية هو فكرة «بناء الشيء»، وبناء العلم، والتحقيق، والفهم، والقيام به انطلاقاً مما هو مفكرٌ وأسوأ من ذلك انطلاقاً مما هو مشعور به. الآن، تأتينا أغنية الصفارات من أجل إيجاد «النظرية»، والالتزام بإيديولوجيا تعددية التخصصات (أي التوفيق المنهجي، والمزيج الثقافي، والأدبوية) من أجل بناء (وفهم) «القانون» في ظل نمط هوليوودي يجيب على «كل ما أردت أن تعرفه عن القانون دون أن تجرؤ على طلب ذلك». يُلاحظ (بطريقة معادية للأوكاميين) أن «السمة غرقت في الماء»، وتحصل عملية تراكم عن طريق تجميع الكلمات والمفاهيم والأفكار، وغالباً ما تخضع لما هو مقبول نمطياً في السياسة والأخلاق. كومة من الكلمات يمكن ملاحظتها، وكلها من المفترض أن تؤسس، بمفردها (كذا!)، تمثيلاً مفترضاً لـ «القانون»، كما لو أن تجميع الكلمات هو بناء

الشيء، الشيء في ذاته، سوف يتضح للأسف، قريباً أن مثل هذا التجميع للكلمات ليس سوى نتاج أيديولوجي يطيع سيده. مع النتيجة المتوقعة، وهي دخول الإنسان إلى أقليته «الدخول في العبودية الطوعية» ورفض استخدام فهمه دون توجيه التقاليد المجتمعية القائمة والرجعية (تيمناً بعبارات كانط).

أما نحن فنعارض حتى آخر أيامنا كل اللاعقلانية واللامنطقية والجهل في المجال القانوني. لمثل هذا الهدف، فإن استخدام «شفرة أو كام» أمر ضروري ولا مفر منه ويجب استخدامه بتفانٍ.

الممارسة المهنية قبل أي تنظير

يترتب على ذلك أن الممارسة القانونية المهنية بالنسبة لنا هي أساس التفكير القانوني. إذا كانت ماكينة حلاقة أو كام تقطع بسخاء الدهون التي تقع على النظرية القانونية، وتقلل من الدهون التي تثقل وتحجب «العلم» القانوني، فإنها تترك الممارسة المهنية للقانونيين، دون عائق. وهذا يعطي إضافة لفلسفة القانون، وهي نظرية المعرفة القانونية الملتزمة بالقانون والتي تتحقق بشكل ملموس، في الواقع الاجتماعي، في الممارسة المهنية.

إن ارتباطنا بالممارسة القانونية (والقضائية) قد أبعدنا بالتأكيد عن العديد من النظريات والمفاهيم العصرية لـ «القانون»، تلك

النظريات والمفاهيم التي يتم الاحتفال بها على أنها أساسية ونهائية والتي لا يمكن لأحد أن ينكرها أو يتجاهلها. نعم، يجب أن تقرأ وتدرس بعمق. هذا من واجب الأكاديمي، الباحث، أن يقرأ ويفحص ما هو مكتوب ومنشور. من المهم أيضاً عدم التخلي عن الروح النقدية، والفحص المنطقي والعقلاني، والتحليل القانوني المتعمق. يجب أن يكون المرء قادراً في جميع الأوقات على طرح السؤال البسيط (والإجابة عليه): هل هذا صحيح؟ هل يمكن الدفاع عنه؟ هل يساعد في فهمنا القانوني، هل يخدم الفقه القانوني العلمي أو الحذر القانوني؟

ليكن هذا واضحاً: إن أي نظرية «بدون ممارسة» تشكل هاوية، فحاً. إنها قادرة على الإغواء والتسمم، وتبقى الحقيقة أن مشكلتها المعرفية تكمن في اكتفائها الذاتي، وإبهارها المذهل. إن النظرية «بدون ممارسة» تواجه بالفعل، منطقياً، لا شيء سوى «صورتها» و«تمثلها» (وتمثيلها)، هي لا تملك سوى البديهيات والافتراضات التي تشكلها، والتي تفسرها وتبررها. كل نظريات «القانون» التي تدعي (بالباطل) أنها تعرف «القانون» تكذب، تخدع، لأنه لا توجد نظرية تسمح (أبداً) وبأي طريقة «بمعرفة» أي شيء! ويترتب على ذلك أن نظرية «القانون» ببساطة لا تشرح أكثر من نفسها، جاعلة كلمة «تعرف» بالية ومضللة. وبذلك تصبح جميع نظريات «الحق» (من المفترض) لا تفسير، إكتفاء ذاتي ولا مبالاة (خاصة في مواجهة الممارسة)، وتشديد

قصوي وعنيد على مفاهيم فارغة، ما سيأتي سريعاً بنتائج عكسية واختزالية وضارة. دعونا نوضح وجهة نظرنا من خلال نظريتين:

أولاً، دعونا نتناول النظرية (غير الواقعية) للفيلسوف الدنماركي ألف روس. بالنسبة له، فإن مفهوم القانون هو تنبؤ لما ستفعله طبقة كبار الفقهاء (أي تلك النخبة من الفقهاء الذين تم تحديدهم، بشكل أساسي، على أنهم قضاة المحكمة العليا، والذين يُضاف إليهم حاملو الكراسي الأستاذية، «برتبة أستاذ» في وزارة العدل، إلخ. يدمج ألف روس «القانون» بشكل فعال مع الأيديولوجيا التي تحيي هذه الطبقة من كبار فقهاء القانون، لذا فإن معرفة «القانون» أو التنبؤ به يعني معرفة الأيديولوجيا المعنية. النتيجة: «العلم القانوني» يتلخص حتماً في استكشاف ألغاز هذه الأيديولوجيا والطريقة التي يمكن للأيديولوجيا أن تفرض نفسها بها. يمكن لأي شخص يعرف هذه الحقيقة، أي «أيديولوجيا النخبة»، وفقاً لألف روس، يمكنه دوماً «التنبؤ علمياً» بما سيحدث في المنظومة القانونية. بمعنى آخر، الشخص العلمي هو الذي يفترض أن يكشف «العلم»!

مع ذلك، هل نحن أمام علم، أو «معرفة» أم أنها مجرد أيديولوجيا تعود دوماً لتجتر نفسها وتؤكد على أنه إذا كانت «الأيديولوجيا تؤكد المفهومة»، فإن «المفهومة تؤكد الإيديولوجيا»؟ تكمن مشكلة هذا المفهوم النفسي الأيديولوجي للقانون في أنه «حشو بحشو». تجدون الأيديولوجيا حتماً من خلال حقيقة

أنها يجب أن تكون موجودة بالاعتقاد. والنتيجة هي أن الباحث في الإيديولوجيا يمكنه في أي وقت إقناع نفسه بأنه حصل على أساس «إيديولوجي علمي» (كذا!) «ل» القانون»، تماماً كما يعتقد أن معرفة القانون تأتي مع «معرفة الإيديولوجيا».

هذا يشبه الإيديولوجيا المعيارية (الواجباتية) لهانز كلسن. مُجهزاً بمفهوم إيمانويل كانط الميتافيزيقي عن «حقيقتين» (أي حقيقة الوجود، واقع الواجب)، فهو يزرع (مثل البستاني) مفهوماً جديداً خالصاً «الحق» (حيث يكون واقع واجب كانط في إعادة تسمية باستخدام مفردات «القاعدة» و«المعيارية»). والنتيجة هي فكرة خالصة تسمى «القاعدة» التي تمحو (في جميع المعلومات الذكائية المضادة) أي استجواب للممارسة القانونية في حد ذاتها. فهل المعيارية هي ميتافيزيقيا تنكر نفسها وتخفي نفسها ولا يمكن فهمها؟ هذه الميتافيزيقيا التي، من خلال التخلي عن العالم «المادي» (أي الواقعي والملموس والعملي) سوف تكون مسرورة ب «الفوقية» الهرمية، وتكون راضية عن «عالمها المنفصل» الذي تشكله فكرة (ومفردات) القاعدة والمعيارية.

من الواضح أن هذه مفردات «متطاول» إلى حد ما، مثقلة وغير مفيدة (بالمعنى الأوكامي). دعونا نعترف بصدق أننا اليوم توقفنا عن استخدام كلمات مثل «المعيار» و «المعيارية» *normativité*. مثل هذه المفردات، من خلال حملها الميتافيزيقي الزائد، وحتى بمثليتها، تخاطر بسد طريقنا لأي فهم نقدي وواقعي وعقلاني،

مقابل ما يتم إدراكه على أنه «قانوني». ومن هنا السؤال، الذي ترك دون إجابة في هذا السياق: هل نحن محقون في التأكيد على أن مفردات «القاعدة أو المعيار» و «المعيارية» لا تشكل سوى طريق مسدود، ميتافيزيقي وغير صالح لتحليل وفهم القانون؟

في مواجهة «التطاول»^(٦٧) النظري و «العلمي»، دعونا نؤكد موقفاً نقدياً وواقعياً فيما يتعلق بجميع المسائل القانونية. يجب أن يبقى مثالاً في أذهاننا الحوار الشهير بين أوردر الفابيتيكس وأستريكس Asterix بشأن نضارة الأسماك وحقيقة أن رائحة السمك الطازج لا تشبه رائحة السمك. لكي نكون أكثر وضوحاً، مثل رائحة الملح والبحر والمكان الذي تأتي منه السمكة الطازجة، كذلك الحال مع القانون. القانون «يشعر» تماماً بالمكان الذي «يأتي» منه، ومن حيث تمت فبركته، ومن حيث يتم تحقيقه وصنعه. «يشعر» القانوني بعمل «أنا، أنت، هو، هي، نحن، أنت، هم، الذين يعملون في المجال القانوني والقضائي.

ضد الإطلاقية القانونية والسياسية

لقد أضرت الإطلاقية (الاستبداد) القانونية والسياسية بالصحة القانونية. كان انتصار الحكم المطلق القانوني (الذي تحقق على مراحل منذ القرن السادس عشر الغربي) مصيبة على الاستقلالية

(٦٧) العمل النظري الثقيل.

القانونية بقدر ما كان مصيبة على حرية الأفراد. لذلك كنت مدافعا شرساً، وناقدا حازماً، أعارض فلسفات وموروثات الاستبداد القانوني والسياسي. لقد كان موقفي بلا كلل هو أن الحكم المطلق بجميع أشكاله يشكل خطأ، وربعاً، ونكراً، وشرّاً في المجال القانوني. من خلال إزالة الاستقلالية القانونية والقضائية، هاجموا الفرد والاستقلال القانوني والاستقلالية الفردية والاستقلالية كجسم بشري.

لقد أدى الفكر وفلسفة الاستبداد القانوني والسياسي (توماس هوبز، وجان بودان، ومونتسكيو، تشارلز لويس دي سيكندات، والبارون دي لا بريدي، روبرت فيلمر، وآخرون) إلى تشويه وإفساد الفكر القانوني بشدة. لقد أدت ولادة الحكم المطلق القانوني والسياسي من القرن السادس عشر (الغربي) إلى خنق وربط وإلغاء حرية الفرد لصالح تقديس (علماني للغاية) «للسلطة» بجميع أشكالها. لقد تم تقييد «القانون»، بحيث غدا مجرد مؤسسة مهمتها الحفاظ على السلطة وممارستها وإضفاء الطابع المؤسسي على ذاته باعتباره مجرد حلقة في التسلسل الهرمي للدولة.

«دولنة القانون»، استيلاء الدستورية الناشئة على هذه الكلمة لم يكن سوى تأثير إضافي لهرمية المجتمع. تعمل الأيديولوجيا الدستورية اليوم على «فرض القبول على الآخرين»، و«التسلسل الهرمي»، و«الحكم»، والهندسة الدولانية و«الاجتماعية»

وجعل قبول عدم المساواة. لا أحد الآن يطرح أسئلة منطقية أو عقلانية في مواجهة خطاب يؤكد «القانون» في شكل سلطة ثالثة للدولة. لا أحد اليوم يتفاجأ أو ينتقد التأكيد على أن «القانون» هو السلطة، السلطة على الأشياء، السلطة على الآخرين، سلطة الهندسة الدولانية (التي توصف يا للهول على أنها «اجتماعية») ! إن ميراث الاستبداد القانوني والسياسي هو الآن سيطرة الأوليغارشيا على كلمة «القانون» من أجل تبرير حقيقة أن الطبقة السياسية من اليسار أو اليمين تحكمنا وفقاً لنموذج «حكم الإنسان على الإنسان».

دعونا نقول إننا نرفض أن نفكر بهذه الطريقة! إن المهمة الفكرية التي نصنعها هي الاستعداد (بوضوح) للخروج من الاستبداد القانوني، والتفكير في الابتعاد فيما يتعلق بالاستبداد القانوني، بقدر ما نبعد عن تركاته المتنوعة، وكذلك عن آثاره الأيديولوجية. لكي نشر الفكرة فلنستخدم عبارة ماركسية، «الاحتراف القانوني» من خلال محسوسها، فهي تفتح لنا «العمل القانوني» في ماديته، واشتراكيته، وبالتالي يفتح الطريق أمام التفكير النقدي. لأن الاستبداد القانوني والسياسي، من خلال إجلاء الفرد بلحمه ودمه عن المجال القانوني، أوليس هذا في نهاية الأمر انحرافاً قانونياً، وهو انحراف تم هضمه والتأقلم معه بقوة من قبل نخبنا في اليسار واليمين؟

ضد التأسيسية في منصب «القاضي»

إن أحد أقوى الموروثات الأيديولوجية لعصر الاستبداد القانوني والسياسي هو بالطبع ظهور الاستبداد في العالم القانوني. يمكن ملاحظة ذلك من الناحية النظرية في طريقة التفكير بـ «القانون» على أساس سلطة القاضي. إنه وضع أيديولوجي ونحن نرفضه حتى آخر نفس. إذا كانت كل تأسيسية *foundationalisme* تمثل انحرافاً أيديولوجياً (بغض النظر عما إذا كان يتم تنفيذ هذا المشروع تحت إشراف القاضي، الطبيعة، العقل، الأخلاق)، فإن التأسيسية التي يتم تنفيذها على أساس سلطة «القاضي» هي الأنكى.

إن فكرة البناء أيديولوجياً على «سلطة القاضي» هي مفهوم يترسخ، تقريباً، منذ القرن السادس عشر. إنها طريقة تفكير تسعى لبناء «القانون»، لبنائه بطريقة علمية (افتراضياً) ثم بطريقة هرمية لاحقاً. إنها فكرة أرخميدس، «أعطني نقطة ثابتة ورافعة وسأرفع الأرض»، والتي تؤكد أن «الذات» المعاصرة قد وجدت هذه «النقطة الثابتة» في سلطة القاضي، في محكمة القاضي. وهنا لدينا النقطة الثابتة والرافعة اللازمة (من المفترض) لرفع «القانون». ٩٩٪ من الفلسفة القانونية الحديثة والمعاصرة تستند اليوم إلى هذه النقطة الثابتة، على سلطة القاضي. في الأيديولوجيا، الجوهر الذي يسمح، «يثير» (يحل محل الفكر)،

هو الذي يمكن، وبينى، هو الذي يوجه ما يجب فهمه في المجال المراد بناؤه (تحت عنوان) «القانون». وفي العمق المخفي يتم دخول السلطة، تتم المؤسسة، ويتنصب النظام القائم، الدستور في مفهوم فريد يسمى (بغواء) «القانون».

بما يخصنا، نحن لا نفكر على هذا النحو، لا نفكر بحسب نمط القاضي المقرر الأوحد. نضع أنفسنا، بحزم، بين الـ «١٪» المتبقية، بين الـ ١٪ الذين يصرون على الدور الفريد والضروري لجميع الفاعلين في المشروع القانوني الحديث، أي المحامين والممارسين والمدعين العامين والمتقاضين، إلخ. موقف يبرز الدور المفصلي الذي يتم القيام به أثناء التنشيط المهني «لمصادر القانون» مما يؤكد على أهمية المحاكمة العادلة والمنصفة للتفكير بشكل مناسب في القانون. هكذا، يتم التشديد على أهمية الفكر القانوني وعلى أن لا يلغي نفسه أبداً، أن لا يقضي على نفسه، في الخنوع، في خدمة إقطاعية السلطة. لا يقتصر الفكر القانوني القائم على السلطة على تخدير القدرة على التصرف فحسب، بل يتقبل حطام سفينته في عدم قدرته على التفكير (كما يتضح من حالة أدولف أيخمان الذي كان «غير قادر على التفكير بنفسه» - حنا أرندت *Arendt Hanna*).

دعونا نؤكد أن نظرة نقدية لعالمنا اليوم (خاصة العالم الغربي) تعمل على توضيح موقفنا. يمكن أن نلاحظ، في الواقع، أن منصب القاضي قد حل محل الدور الذي كان يرأسه سابقاً

الأسقف (أو حتى الكاهن). إن منصب القاضي اليوم، سلطته، هو منصب تعليمي بلا غموض، بلا دين، بلا «إيمان»، حيث التقاليد والاحتفالات والمذاهب والاعترافات والإجراءات والتعليمات والطقوس الغامضة. طبقة النبلاء الجدد (والأرستقراطيين) تتجسد «بدور القضاة» (توكفيل). هل يجب أن تستقيل فلسفة القانون، أن توقف حكمها (على طريقة الهايدجرين)، أن تخضع بلا روح، بلا نقد! بدون تفكير؟

دعونا نقدم بعض الحقائق التاريخية والقانونية من أجل شرح أفضل! إن منصب رئيس المحكمة (يسمى القاضي الآن) كان تاريخياً خارج القانون، مرتبطاً بالسياسة والعادات المؤسسية وتقليد «الحكم» والشخص الذي يشغل المنصب كان يُفهم على أنه رجل سياسي. إن تأهيل الشخص كي يصبح رجل قانون كان يعتبر بشكل كبير (قبل ظهور الحكم المطلق للعمل القانوني والقضائي)، تنحية وتراجعاً يبعده عن العمل «كقاضي في المحكمة».

تم تحديد المحاكمة العادلة، في التاريخ القديم، من خلال محاكمة حيث يخضع لها الفرد طواعية للحكم من قبل أولئك الذين اعترف بأنهم متساوون معه، من قبل الأفراد الذين من خلال «مساواتهم المشتركة» هم الأكثر قدرة على فهم أفعاله والحكم عليها. تميّز الشرط القانوني، قبل «إمبراطورية القضاة» المعاصرة، بحقيقة أن المرء يحكم عليه من قبل أقرانه فقط من

أجل تلبية متطلبات محاكمة عادلة ومنصفة. وتالياً كان يُنظر إلى وجود قاضٍ حاصل على تدريب قانوني، ما عدا أن يكون أشبه بسكرتير، على أنه إنكار صارخ لأي عدالة^(٦٨).

هذا الأمر يضحك اليوم أو أكثر من ذلك يغيظ! بالنسبة إلى معارضي المساواة، إنها وصمة عار، ورجس، وفضاعة، لأن القضية الفعلين «لا يكتبون أحكامهم، بل يحكمون فقط»! ولا يجب أن ننسى أن لدى القاضي كان هناك سكرتير، مدرّب لكتابة أسباب القرار (حيث كان ثمة فصل بين من يحكم وبين من يكتب القرار ويشرح الأسباب). لا يجب أن ننسى أن الأسباب الحقيقية لاتخاذ قرار ليست ما يمكن كتابته، ولكن ما يمكن ملاحظته وإثباته أثناء المحاكمة والتحفيز كأحكام بشرية. أخيراً لا يجب أن ننسى أن الأسباب الحقيقية للحكم تتحقق عملياً أمام الإلهة جوستيسيا، من قبل اثنين من المحامين اللذين يفسران، يجادلان، ويثبتان (أو لا يثبتان) واللذين باختصار «يكتبان الأسباب الأولية المبدئية» لـ الحكم القضائي المراد كتابته. من خلال التوحيد اليوم بين الحكم وكتابة الحكم تحت سلطة مكتب القاضي، تنتقل أسباب الحكم من قاعة المحكمة

(٦٨) يقصد الفيلسوف بجارن هنا أن القاضي المدرب لا يمكن أن يقوم بالدور اللازم بل إن القاضي العادل هو الإنسان العادي الذي يفهم حقوق الناس ومشاكلهم وليس القاضي الاختصاصي البعيد عن هموم الناس.

إلى مكتب المحاماة. والأسوأ من ذلك، كما يتضح أكثر فأكثر اليوم، الذي يحكم هو كاتب المحكمة، أحد المتدربين الذي لديه حق الوصول إلى ملف واحد فقط والذي، كقاعدة عامة، لم يحضر المحاكمة. إنه هو الذي يكتب حقا الحكم الذي لفظه القاضي، بعد التصحيحات والتحسينات، ما يوحي أن المسألة هي انعكاس للحكم والمحاكمة. ومن هنا فإن السؤال الملح، هل الحكم يعكس حقا اليوم الأسباب الحقيقية أم أنها فقط مسألة تبرير لعمل القاضي ومكتبه وأسوأ من ذلك فقد أصبح الحكم انعكاساً لرغبات القاضي^(٦٩) وبحثا عن الشهرة والشعبية واحترام الناس له؟

التهديد والتحدي والخطر الذي يواجهه «القانون» الآن هو في الواقع منصب القاضي، وعزلة القاضي والقضاة، وتأثير عبء العمل على القاضي الذي يتراكم ويتراكم. هو (أو هي) يجد نفسه وحيداً، وحيداً مع تحيزاته، وخصوصياته، وخيالاته، وهشاشته، ومزاجه النفسي، والأسوأ من ذلك، وحيداً مع طبيعته البشرية. مع ضخامة السلطة التي يمتلكها القاضي الآن، لتغيير الدستور، والحصول على «حقوق» جديدة وتعميقها كثيراً، وإعادة كتابة التشريعات، وإصدار التوجيهات الإدارية، وما إلى ذلك، تغير كل شيء بشكل كبير. النموذج الذي يدفع كلاً من النخبة الاجتماعية والثقافية (اليسار واليمين) والنخبة القضائية

(٦٩) الخارجة عن القانون.

(مثله) هو الآن أيديولوجيا الهندسة، والإدارة، والحكم، والإشراف، وفكرة تحقيق ما ترغب النخبة «في» «رؤيته-هنا». للأسف، سرعان ما يتضح أن منصب القاضي يمثل ببساطة نقطة الضعف لتحقيق ما لا يمكن تحقيقه سياسياً أو ديمقراطياً.

دعونا نصر على حقيقة أنه مع السلطة التي يتمتع بها القاضي - قاضي المحكمة (الغربي) الآن، يمكنه بالفعل أن يتسبب في إحداث قدر هائل من الضرر والدمار والدموع وسوء الحظ للآخرين. للجميع. إن واقعة أن القاضي لا يجتذب فقط الشخصية الضعيفة والقابلة للتلاعب، ولكن أيضاً الشخصية الاستبدادية، الشخصية التسلطية التي تحب تقرير ما هو «جيد» للآخرين، وهذا ما يفاقم الأوضاع من سيء الى أسوأ. ومن هنا كان التساؤل المشروع : *Sed quis custodiet ipsos custodes* «ومن يحرسنا من الحراس» (جوفينال، الشاعر الروماني الساخر).

افهم جيداً! إن التقدير الواضح والواقعي لـ «الخير» و «الشر» القضائي هو أمر لا غنى عنه من الناحية الفكرية والأخلاقية لفلسفة القانون. إن القوة المضادة الحقيقية الوحيدة ضد الضياع، والاستبداد، والأيديولوجيا، هو الفكر النقدي وغير الاستبدادي الذي يتم تفعيله من قبل المتخصصين القانونيين والمحامين والمتقاضين، والذين يضاف إليهم بكل تواضع فيلسوف القانون. إنهم يشكلون بشكل جماعي قوة مضادة،

انعكاساً مضاداً، ضرورياً ولا غنى عنه لمحاربة الاستبداد، سواء في القضاء أو في المجتمع. هم وحدهم فقط يعرفون كل ما يتعلق بالقانون والقانوني. ما تذكرنا به كلمات أبراهام لنكولن: «يمكنك خداع قلة من الناس في كل وقت. يمكنك خداع الجميع لبعض الوقت. لكن لا يمكنك خداع الجميع طوال الوقت».

عقلانية عملية وعقلانية قانونية

الفكر القانوني، فيما يتعلق بنا، نضعه في العقلانية العملية (وليس الخضوع أبداً لأي شكل من أشكال العقلانية النظرية المتخيلة). والسبب في ذلك هو أن القانوني له اهتماماته القانونية ويتفاعل مع الوقائع والإغفالات الملموسة والحقيقية. لذلك يحتل الفكر القانوني موقعاً عملياً (ومهنياً) يحترم واقع الناس، الواقع الذي يفهمه الناس العاديون ويعيشونه، والذين يميزون بين عالم الأفكار والحياة التي يشغلها الناس من لحم ودم. تحرص فلسفة القانون على أن «القانون» لا يعمل تماماً إلا تحت رعاية مثل هذه العقلانية العملية.

يترتب على ذلك منطقياً أن فلسفة القانون التي جعلناها فلسفة لنا تقع بوضوح في (وبواسطة) العقلانية العملية المهمة والتي «تنغمس» (بطريقة انعكاسية) في عالم القانون. إذا كانت العقلانية العملية تشمل عموماً الفلسفة الأخلاقية والأخلاق

وعلم الجمال واللاهوت المسيحي والفلسفة الاجتماعية والسياسية جزئياً، فإنه في فلسفة القانون (الفكر الذي يسعى لاحتضان واقع الفعل) يتحقق التعامل مع الواقع من خلال اللغة العادية (اللغة الفعل) أو العمل أو التقنية أو من خلال الأبعاد الاجتماعية واللقاءات المجتمعية المشتركة. إنها مسألة عدم نسيان أن العالم الذي نعيش فيه يتم إدراكه وتشكيله في ومن خلال العمل، من قبل الجهات الفاعلة في هذا العالم، وأن كل هذا يتم تحقيقه على أنه «حقيقة» صنعناها لأنفسنا ومن أجلنا.

نعم، بلا شك، نحن بطريقتنا الخاصة فيكونيون (من أتباع جيامباتيستا فيكو). سنوافق على تعليم جيامباتيستا فيكو عندما يؤكد أن المتبادل الحقيقي [الحقيقة] والمنتج [الواقعية] يمكن تحويلهما إلى بعضهما البعض. بعبارة أخرى، فإن الخالق، مؤلف الفعل في العالم هو أيضاً الشخص الذي يمكنه شرح ما فعله بشكل أفضل، وما خلقه، وما تم إنتاجه، وبالتالي «فعله» بواسطته. يمكنه شرح ذلك لمحاورة الذي يمكنه بدوره أن يأخذ معرفة «ما قيل» لتقييمه بشكل أفضل. في الواقع، يعرف خالق الفعل في العالم «فعله في العالم» بقدر ما هو «خالقه» وهو قبل كل شيء قادر على نقل «ما قيل» للآخرين. يمكنه القيام بذلك بقدر ما يمكن تحويل «الحقيقة» و«الواقعة» بشكل فعال. بالنسبة إلى الفيكونيين، العالم هو عالم «الفعل»، المصنوع من الأقوال والأفعال والممارسات والمهنية. باختصار، العمل

القانوني الذي يقوم به المحترفون القانونيون سوف نفهمه «في الإنتاج»، بحيث يتيح لنا ذلك أن نعكسه في فلسفة القانون وفي نظرية المعرفة (الأبستمولوجيا) القانونية.

يوضح تأكيد جيامباتيستا فيكو تماماً ما يهمننا باعتباره عقلانية عملية. إنها عقلانية عملية تطلب منا، بشكل انعكاسي، أن نسأل أنفسنا باستمرار حول «كيف يمكن أن يخدمنا ما نقوم به، في هذه اللحظة بالذات، وكذلك غداً وفي المستقبل، كمشتغل في القانون؟ ينقسم هذا النهج بعد ذلك، منطقياً وإذا لزم الأمر، إلى مجموعة من الاختبارات التي تتساءل عن السبب والمنطق والفرصة والمنفعة والاستدلال وما شابه. باختصار، سيعمل *Vivo G* على تحديد المعايير المنطقية التي لدينا ويمكننا صنعها عندما يتعلق الأمر بالتفكير في الأمور القانونية. نتيجة لذلك، سوف يتضح سريعاً أن هذا سيختلف وفقاً للمجال العملي المقدم لتفكيرنا؛ هناك اختلافات كبيرة يجب مراعاتها بين العقوبة والسجن والتعاقد والأسرة والرهن وما إلى ذلك. يتأثر كل مجال من مجالات القانون بأسباب عملية يجب احترامها، أسباب ليست بالضرورة ذات أهمية في مكان آخر.

يتعلق القانوني بالمكان، *topo*، في شكلية العقلانية بقدر ما في استقلاليتها القضائية والإجرائية. هناك موضوع منطقي وعقلاني متأصل في كل قضية قانونية يجب احترامه في كل من الممارسة القانونية والفكر. وهذه حجة يجب استكشافها لاحقاً.

فكر له مكانته، فكر من عالمنا

دعنا نركز على التأكيد، أن فلسفة القانون بالنسبة لنا تقع في الملموس، في واقع الأعضاء المتشاركين، وهي ترفض أن تكون موجودة في أو وفقاً لعالم الأفكار واليوتوبيا والأوهام. ويترتب على ذلك أن فلسفة القانون ترافق، بطريقة نقدية وواقعية، المشروع القانوني في الخلافات الحقيقية في المجتمع، والجداولات العقائدية، والنظرية، والفلسفية، وأيضاً السياسية، والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. إن الاعتقاد بأن فلسفة القانون فوق الشجار لا معنى له. فلسفة القانون، على العكس من ذلك، هي ملتصقة مع المجتمع وتشهد على هذه الحقيقة.

يحب علينا بكل بساطة أن نوافق على الانخراط فكرياً مع ما يتم إدراكه في الممارسة بقدر ما هو في «النظرية» والفكر. من الضروري التعامل مع المعنى والتفسير الذي تشاركه (أو لا تشاركه) الجهات الفاعلة (والأفعال المنخرطة) في المجال الاجتماعي والسياسي والقانوني. إذا تم تنفيذ الإجراء العملي (والاتصالي) مع مراعاة الاعتبارات والتأملات والتقييمات والاستدلالات والحجج والتفسيرات و«القراءات»، فيترتب على ذلك أن كل هذا يمكن أن يخضع للتفكير الفلسفي. تهدف فلسفة القانون بلا شك إلى «حكم فكري» يجسده وضعنا

القانوني بشكل أفضل على أنه «فعل» مناسب. ومع ذلك، فهي لا تفعل ذلك «في التجريد»، بل تقوم بذلك عن طريق تعبئة الملموس في حياتنا كأعضاء متشاركين، بدون امتياز، للتفكير في المسألة القانونية باعتبارها السؤال الذي يهم الجميع.

في الوقت الحاضر، نحن نعيش بلا شك في عالم اجتماعي في حركة لامتناهية ودائمة و(تقريباً) «لا نهاية لها» و / أو يتحرك النظام القانوني وفقاً لذلك. تتساءل العقلانية العملية بشكل شرعي عن مثل هذا «العالم»، فهي تنعكس على قدرتنا، المقيدة للغاية، لجعله يعمل بشكل صحيح أو على الأقل لصالح البشر. كما نتصورها، يمكن فقط للعقلانية العملية أن تخدمنا في بناء سد ضد الفكر الاستبدادي والتعسفي والأيدولوجي؛ ضد كل ما يلقي بظلاله على الحرية الملموسة غير المتغيرة، الحرية التي يفهمها الأفراد في الجسد والدم باستقلالية.

نعم، تتعامل الفلسفة العملية والقانونية أيضاً مع تحليل المفاهيم التشريعية، وتحليل قرارات السوابق القضائية (الاجتهاد)، وبناء عقيدة تعليمية في القانون، إلخ. هذا النشاط مفيد وذو صلة وأيضاً مقدمة استكشافية للتفكير. الفكر العملي، من خلال التأكيد على أنه انعكاس، يشارك ويأخذ أيضاً موقفاً فكرياً. إنه يلقي بنفسه في الخلاف العام والمجتمعي، ويقدم رداً على ما يمكن اعتباره «قانونياً» ويستحق تقديرنا والتزامنا. يتجسد هذا على المستوى الجدلي من خلال مواقف لا حصر لها اتخذها

الفكر العملي، من خلال تقرير مدروس في مواجهة الحداثة القانونية في عملية التطوير وإعادة التشكيل الدائمة. من الواضح أن فلسفة القانون آخذة في الظهور حيث يتعلق الأمر بالاستماع والمراقبة والتفكير، من أجل تحسين التفكير والمناقشة والجدالات المفيدة والخطاب حول ما نريد تحقيقه في (ومن خلال) المجال القانوني. وهي لا تقوم أبداً «بتثقيف» النظام القانوني على حساب الأعضاء المتشاركين، بل تتلقى التوجيه من قبلهم ومن قبل الأعضاء المتشاركين ولصالح مشروع قانوني حديث عالي الجودة.

نحن نصر على أن الأسئلة القانونية لا تخص المحامين حصرياً. بدلاً من ذلك، هم ينتمون إلى الجميع وإلى جميع الأعضاء والمجتمع ككل. لدينا، كفلاسفة في القانون، المصلحة والمسؤولية لخدمة النظام القانوني والمجتمع فكرياً. من خلال تذكر أنه في الفضاء العام، لا يتمتع الفيلسوف القانوني بشرعية أكثر من عضو مشارك مهتم.

الفضاء العام والحداثة القانونية

مما سبق يتبين أننا نربط فلسفة القانون بالمساحة العامة. في الواقع، بالنسبة لنا، إن الفضاء العام هو أحد الأماكن التي يتم فيها تشكيل الحداثة القانونية! إنها «لوحة صوت» كما يشهد يورجن هابرماس ببلاغة. لذلك فإن فلسفة القانون تترافق

التطلعات المشروعة للأعضاء المشاركين. ولكن كيف ؟

لفهم موقفنا، يجب على المرء أن يفهم الدور الذي ندرکه في الفضاء العام. من وجهة نظرنا، الفضاء العام هو «خطاب فوضوي» حيث تتدخل فلسفة القانون بشكل ثانوي بهدف تحديد ما يقدمه الفضاء العام لأفكار الجميع للعالم القانوني.

نحن نصر على أن الأسئلة القانونية لا تخص القانونيين حصراً. بخلاف ذلك هي من اختصاص الجميع، جميع المشاركين. لدينا، كفلاسفة في القانون، المصلحة والمسؤولية لخدمة النظام القانوني والمجتمع فكرياً. كما يجب أن نتذكر أن فيلسوف القانون ليس له مصداقية أكثر من العضو المشارك *sociétaire*.

الفضاء العام يخدم وفي هذا المعنى يسمح للأعضاء المشاركين بالتحدث وإلقاء «أصوائهم» على ما يهمهم. تمنح المساحة العامة (للجميع) المناقشة، وإثارة المشاكل، والتوضيح، والطعن، والاحتجاج، وصياغة الاهتمامات. وبالتالي فإن الطاقة التي ينتجها الخطاب الفوضوي هي الطاقة التي تسمح للجسم الاجتماعي بالبقاء على قيد الحياة والنمو اجتماعياً.

يعود الأمر بعد ذلك إلى فلسفة القانون لإعادة الصياغة، وإعادة كتابة كل هذا في شكل حججها واعتباراتها واستدلالاتها بشأن هذا «القانوني» الذي نريد جميعاً، في النهاية، أن نحترمه. ترافق فلسفة القانون، بطريقة نقدية وعقلانية، الحجج والأسباب

التي طورتها في الفضاء العام، لضمان أن تكون آثارها القانونية واضحة وواقعية. تستخدم فلسفة القانون الفضاء العام بنفس الطريقة التي تخدم بها، فكرياً، الفضاء العام. يتغذى فكرنا الفلسفي قدر الإمكان من الفضاء العام، بحيث يمكن لهذا الفكر الفلسفي، بتواضع، أن يغذيه.

الفضاء العام، الذي يوضح بشكل متزامن الاستقلال الذاتي الخاص والاستقلالية العامة، يشكل أيضاً المكان الذي يتم فيه تنشيط السياسة كنقاش وتفكير وتقييم. في بوتقة الانصهار حيث يتشابك هذان الشكلان من الاستقلالية («الخاص» و«العام»)، ستبدأ عملية تكوين «مشارك» اجتماعياً (وديموقراطياً) في الحركة وتستعد، ربما أولاً، لخدمة «المشارك-أفراد». إذا كانت فلسفة القانون اليوم تماشى مع متطلبات الحداثة القانونية، فهذا هو موقفنا، فالفضاء العام هو، دون غموض، «طبيعته الثانية»، شرطه المجتمعي المشترك.

من هذا المنطلق، يشكل الفضاء العام أرضاً خصبة للجدل فيما يتعلق بالقانوني والقضائي، وباعتباره الرفيق المنطقي لمصادر القانون *ius fons*. إنه يمثل المكان الذي يمكن أن نتعرف فيه، ونستخرج المعلومات والبيانات ونقيم ما يحدث بشكل جدلي في الفضاء العام. إنه مكان يسمح لنا بوضع أنفسنا بشكل أفضل، منطقي وعملي. إنه المكان بامتياز لوضع الذات بعقلانية لصالح حداثتنا القانونية.

الانقطاع، الابتعاد، تشويه سمعة الفضاء العام - فالنساء والرجال العاديون الذين يقومون بهذا العمل يشكون من عيب أخلاقي واحد ونقص واحد في الذكاء. تحتاج فلسفة القانون إلى الاستماع، والفهم، واحتضان العالم العادي للناس في الجسد.

في المناخ الفكري اليوم

من المؤسف أن المناخ الفكري اليوم ليس لطيفاً مع الناس العاديين، لا مع الحقيقة ولا مع العلم. إنه لأمر محير للعقل أن نلاحظ الكثير من الانغلاق الذهني، ومن النمط الكارل-شميتي (نسبة إلى كارل شميت)، و«الصادق مقابل العدو»، واللاعقلانية، و«الصواب السياسي والأخلاقي»، والنزعة الروحية وأهوال أخرى. العقل المنغلق، الخداع الفكري، ثقافة النفي، والصواب السياسي والأخلاقي، كل هذا يجعلنا حزينين. إنه الإيدز (السيدا) للعقل. ما الذي يمكن أن يكون أفضل من الاستثمار في التفكير النقدي وحرية الفكر وحرية التدريس وحرية الكلام والضمير دون عوائق. على أي حال، من الضروري لفلسفة القانون أن تضيف أي شيء عن الفرد الذي يرغب في المشي ورأسه مرفوع. «أنا من محبي الحرية المتعصبين، معتبراً إياها البيئة الوحيدة التي يمكن لذكاء البشر وكرامتهم وسعادتهم أن يتطوروا وينموا في ثناياها» (م. باكونين).

للأسف، يتعرض الفضاء العام اليوم، مثله مثل الحرية الأكاديمية

والحرية للجميع، للتهديد. ظلامية جديدة مصحوبة بعدم التسامح والتعصب والعقائد، والخوف من الحرية، والتقدم، انهالت كلياً. الحركات السياسية والصحيحة أخلاقياً، والتي تشمل الووكيه (نسبة الى *Woke*) والهوياتية (الانتماء المتمتت الى الهوية) والعنصرية والثقافية وما شابه، لا تمثل سوى نزعة صغيرة مبتذلة، فقط يمينية متطرفة متخفية تحت الوهم بأنها من اليسار». هذا غش فكري، وخداع أخلاقي، وخداع سياسي! عندما في فراغ العقل، ينتهي أي سؤال «حرج» (وخاصة الفكر) في الوحل، لا يمكن الحصول على أي شيء بشكل عقلائي، كل ما يسمى «التقدم» سرعان ما يتضح أنه خادع وكل شيء يتلخص في الخضوع والتمييز و«الصمت» الفكري. لن يخرج شيء جيد منه. «abyssum Abyssus invocat» «الهاوية تدعو الهاوية».

لقد شهدنا (مع التذكير بملاحظتنا السابقة) كيف، منذ الثمانينيات (وحتى قبل ذلك)، تسود اللاعقلانية، والظلامية، والضد-علمية، والعلم الزائف، ومناهضة العقلانية والدوغمائية، إلخ. لوحظ هذا بوضوح مع ميشيل فوكو، وجاك دريدا، وجان فرانسوا ليوتار، وجيل دولوز، وآلان باديو، وجان بودريار، والعديد من الظلاميين الآخرين الذين يجب نسيانهم. منذ عام ١٩٨٠، كانت هناك استقالة فكرية (وأخلاقية) مخبأة وراء هيئة كلمات «فلسفة» و«نظرية» و«تنظير»، كي يحسن ارتماؤها في أحضان اللاعقلانية. كانت تلك هي اللحظة التي تخلى فيها

الفكر عن كل المعاني العقلانية من أجل إغواء أفضل، وإقناع أفضل للعاطفة، وتحديد أفضل للعدو، والتأكيد بشكل أفضل على أن «الواقع» لا يُحتمل العيش معه وأن «الحقيقة» ليست شيئاً «واقعياً». أكثر من الخداع المدبر بواسطة الآخرين:

A bove ante, ab asino retro, a stulto undique caveto

«احترس من الثور في المقدمة، والحمار من الخلف، والأبله من جميع الجوانب».

إن أسباب تدهور المناخ الفكري متعددة بلا شك. سيستهدف التفسير بالتأكيد الانحطاط المتسارع الذي مر به الفكر الفلسفي منذ الثمانينيات، كراهية الناس العاديين وكرههم لـ «لا شيء». لقد كان قبل كل شيء ولادة طبقة أرستقراطية جديدة من «التفكير» (كذا!)، لديها رعب من كل الأفكار العقلانية والمنطقية والصادقة. نخبة جديدة من «الكلام» و«الشك» والتفسير والسرد والخطاب ومحاربة «الروايات الكبرى». النخبة الجديدة التي لم تكن بحاجة إلى الحقيقة والواقع والتاريخ، والأسوأ من ذلك، فهمت أن كل هذا يمكن أن يضر بهم في الصراع على السلطة.

نشأت علاقة أدبية، وحتى عاطفية، وغير عقلانية، خطوة بخطوة، أيديولوجياً، مع «الفكر» وما يمكن للفكر أن يحققه أو يجب أن يحققه. كان من المفترض الآن أن تبدأ الموضة الفكرية

الجديدة في التجريد، وتبدأ بنظرية، وتبدأ ببعض التنظير لتبرير الذات وإضفاء الشرعية عليها بشكل أفضل. كل ذلك على أمل أن تكشف هذه النظرية بطريقة سحرية كيف أن «العالم» يسكن الكلمات (المفترض)، ويكشف ما كان مخفياً عنا (منذ فجر التاريخ) وما كان (من المفترض) مخفياً في «كلمات الآخرين». لقد كانت أيديولوجيا «الشك» وقبل كل شيء الاستسلام الفكري والأخلاقي لصالح «النظرية» لصالح التنظير السحري لـ «الشيء» الذي تم اختراعه من الصفر. «موضوع» نظري وخيالي له معنى حقيقي فقط في موت «الذات»، موت الفرد الملموس (والناقد). بهدف غير معلن وهو عدم مواجهة الواقع في عريها الملموس.

إن أسباب تدهور المناخ الفكري متعددة بلا شك. سيستهدف التفسير بالتأكيد الانحطاط المتسارع الذي مر به الفكر الفلسفي منذ الثمانينيات، كراهية الناس العاديين وكرههم لـ «لا شيء». لقد حصلت قبل كل شيء ولادة طبقة أرستقراطية جديدة من «التفكير» (كذا!)، لديها رعب من كل الأفكار العقلانية والمنطقية والصادقة. نخبة جديدة من «الكلام» و«الشك» والتفسير والسرد والخطاب ومحاربة «الروايات الكبرى». النخبة الجديدة التي لم تكن بحاجة إلى الحقيقة والواقع والتاريخ، والأسوأ من ذلك، فقد فهمت أن كل هذا يمكن أن يضر بهم في عريشتهم من أجل السلطة.

نتيجة لذلك، من الثمانينيات فصاعداً، في الفلسفة بقدر ما في علم الاجتماع، في الأنثروبولوجيا، في «الأدب»، فلسفة الخيال، والشغف، واللاعقلانية، والشك، والتضييق، وانغلاق الروح، فلسفة القانون تخاطب فقط النخبة المثقفة. فلاسفة مكتفون ذاتياً ويعتقدون أن الاحتفال بالاكتماء الذاتي هو ذروة الروح. فلاسفة تحدثوا إلى أنفسهم فقط واحتفلوا فقط بـ «بناياتهم»، و«نظرياتهم»، و«مناهضتهم»، و«تضادهم مع الفلسفة»، و«موت المؤلف»، وموت القانون. هي صور «بالكلمات»، وكلمات مفرطة ولاعقلانية فلسفية. فلسفات العرض (الاستعراض) حيث يتم تلخيص كل شيء في نهاية المطاف في الأداء أو المسرحية أو حتى بالمعنى الحرفي لتضيف شيئاً إلى التصفيق والدعوة للتدريس في الولايات المتحدة.

بالنسبة لنا، من ناحية أخرى، فلسفة القانون لا يمكن أن تتم إلا بصدق ونقد منطقي عقلاني. لا توجد فلسفة حقيقية (أو جيدة) إذا أهملت وتنكرت لمطالب الحقيقة والعقلانية والمنطق، إذا كنت غير قادر على جلب «الفاعل» إلا إذا كنت «تفكر» به.

ضد الظلامية في المجال القانوني

بالكاد نجت كليات القانون من التدهور الحالي للمناخ الفكري. في كلية الحقوق، تمكنا أولاً من رؤية مصيبة الآخرين من خلال خداع أنفسنا، والاعتقاد (ضد العقل) أنه لن يحدث

أبدا هذا في منزلنا، في كلية الحقوق. بقدر ما نشعر بالقلق، لم نشارك مثل هذه الأوهام مطلقاً، كان رد فعلنا هو محاربة اللاعقلانية والظلامية. لم نر أي سبب وجيه لتقديم أي عذر، ليس أقله، للخضوع لليمين الإيديولوجي (أو اليمين الأحمق)، أو التصوف، أو حتى «الكارل شمييتة».

الآن، غزت الظلامية إلى حد كبير كليات القانون! غالباً دون مواجهة أدنى عقبة، دون أي مقاومة فكرية وقبل كل شيء دون أن يعاق التفكير النقدي بأي شكل من الأشكال. نحن نأسف لذلك! نلاحظ، أكثر فأكثر، أساتذة «القانون» الذين لا يفهمون شيئاً على الإطلاق عن العالم الحقيقي والنظام القانوني والذين، بفخر غبي، يرون في «نظرياتهم» وتنظيرهم ومفاهيمهم (والمثانة) فوانيس العقل والنور. وقد لوحظ هذا بإسهاب في ما ينشر في المجالات القانونية في قارة أمريكا الشمالية. إنها كارثة خاصة بالنسبة للأشخاص الذين يدفعون ثمنها). كارثة فكرية! كارثة قانونية أيضاً! من المسلم به أن هناك أيضاً استثناءات، مقالات رائعة، ولكن هذه مقالات جيدة نادرة في بحر من التفاهات حيث تكتب بلغة غير مفهومة عمداً، لغة مقصورة على فئة معينة، وقبل كل شيء ثمة تعزيز للأفكار المسبقة الأيديولوجية، المسماة علمية. يمكن لأي شخص في أوقات الفراغ فتح أي عدد من مجلة القانون والمجتمع "Review Society and Law" لمحاولة اكتشاف المعنى العقلاني والقانوني لاستخدام كلمة

«القانون» المرشوشة هنا وهناك. في الحقيقة الكلمة لا معنى لها في الواقع فهي موجودة فقط ليتم نشرها، ولصنع مهنة أكاديمية، وللمشاركة في لعبة القوى والسلطة الأيديولوجية، ولتسلق السلم الاجتماعي (والأكاديمي). أولاً يكشف هذا استقالة فكرية (وأخلاقية) لصالح مناهضة القانون؟

إنها استقالة فكرية (وجامعية) تم تلخيصها في مرحلة ما بعد الحداثة، وفي الدراسات الثقافية للقانون («حركة الدراسات الثقافية»)، والتعددية القانونية، والكتابة للكتابة، وما إلى ذلك، وكلها تتلخص في قانون أيديولوجي (أفضل: قانون أحمر) بدون جودة وخالٍ تماماً من المعنى القانوني. إنه لمن المخيب للآمال الآن أن نلاحظ الدمار المدمر الذي أحدثه هذا على العقل، على «العقلانية»، في المجال القانوني. وهذا، للأسف، فتح الباب أمام الاحتيال الفكري، والانتهازية، وألعاب القوة، والأيديولوجيا الغبية، والانتهازية والوحشية. لقد أدى هذا فقط إلى بناء مهنة جامعية على أعمدة زائفة، من أجل تسلق السلم الأكاديمي والاجتماعي، والصعود على ظهور الآخرين، والأشخاص الذين يتعرضون للاحتقار والخداع. إنه أمر مخيب للآمال، أمر يجعلنا حزينين.

الظلامية الفكرية في المجال القانوني تساهم في تثبيت ما هو ضد العقل، عهد التنظير «بلا قيمة» الذي يقترن بالنظريات «غير الشرعية». يكتب المزيد والمزيد من فلاسفة القانون أعمالهم ومقالاتهم كما لو أن الممارسة القانونية غير موجودة، كما لو

كان لها القليل من الاهتمام وجعل كلمة «قانون» مجرد مرجع بدون مرجع. لماذا؟ نظراً لأن الكثير من الفلاسفة والعلماء ومنظري القانون ليس لديهم في الواقع علاقة حقيقية بعالم عملي لا يفهمونه على الإطلاق، ولا يتقنونه أبداً وهذا ما يؤدي الى عدم الشعور بالراحة.

للأسف، فإن التنظير الحالي حول «القانون» يجد نفسه بشكل متزايد منفصلاً بشكل متعمد عن ممارسة القانون. في الوقت نفسه، تدعي هذه النظرية السيادة، بل تعبر عن الرغبة في الحكم كسيد أعمى مطلق على هذه الممارسة القانونية نفسها، كمستعمر لبلد مجهول. بهذه الطريقة، وبغض النظر عن كل الخلافات حول فلسفة القانون، تظهر مشكلة في المعنى فيما يتعلق باستخدام كلمة «قانون». قبل كل شيء، هناك اهتمام بالصحة القانونية (والصحة الفكرية)، لأنه إذا كان التنظير «لللقانون» يمكن، بشرط، أن يخدم المشروع القانوني - الذي ندافع عنه - فإن التنظير الذي يصطدم بالفراغ يدور حول نفسه لا أكثر ولا أقل. فمن غير المنطقي وغير العقلاني أن ننسب إلى هؤلاء معنى (وقوة) لا يستحقونها. من الجنون أن نثق بفلسفة القانون عندما يجب أن تتم الممارسة - نحن نصر - على طريقة التفكير والتفسيرات والحجج، وما إلى ذلك، في نمط بين الذات والعيش في الواقع العملي. عندما تسود النظرية القانونية، يتم تقييد الأفراد وحبسهم! عندما تسود العقلانية العملية، يمكن

للأفراد التحدث والعيش بحرية!

دعونا نصر على حقيقة أن واحدة من المشاكل الرأسمالية التي تواجه الفلسفة القانونية المعاصرة ليست سوى إنشاء، اقتراح، لتقديم علاقة صحية بين الممارسة والنظرية. لاقتراح علاقة بين النظرية والتطبيق مبنية فقط على الصحة القانونية وعلى قدرتها على خدمتنا بشكل مناسب في «العدالة»، في «الحياة الجيدة» (*eunomy / eunomia*)، في الديمقراطية (وفي استحقاق هذا الاسم) والحدثة القانونية (مبنية حصرياً من قبل الفرد ومن أجله).

يجب أن يكون القانون، كما نتصور، في خدمة الأعضاء المشاركين لمساعدتهم جميعاً على النحو الملائم قدر الإمكان. إذا تخيل القانون، في أيدي المتخصصين فيه (أو حتى من قبل مكتب القاضي)، أنه سيدنا، فلدينا مشكلة! أما إذا كان النظام القانوني موجوداً للخدمة، فلدينا طريقة وإمكانية وطريقة لحل خلافاتنا بطريقة سلمية وعقلانية وديمقراطية.

١ لا توجد خلاصة يجب إنجازها

حاشا لنا أن نفرط في تاريخنا الحيوي^(٧٠). نقبل أنها ناقصة

(٧٠) هنا تبدأ الخلاصة المؤثرة التي يضعها الفيلسوف بجارن في نهاية هذه السيرة الحياتية التي كتبها والتي لم يستطع إلا أن يفلسفها بحيث أنه شرد في تفسيرات فلسفية ونسي نفسه.

وصغيرة وغير مكتملة. نحن أول من أدرك أن مخططنا الموجز لفهم عملنا وقراءته يتطلب مزيداً من التوضيح والمزيد من الشرح. إنها لعنة نزعة «الكتابة السريعة» لدينا، فهي تؤدي في النهاية فقط إلى المطالبة بمزيد من التطوير، والتوضيح، والتمثيل. ومع ذلك، بعيداً عن إجراء تقييم نهائي حيث لا يوجد، حيث ندرك بالأحرى أننا على الطريق والشعور بأن أهم أعمالنا في الفلسفة القانونية تستعد للكتابة^(٧١).

دعونا نتذكر في مواجهة عدم تقييمنا التاريخي البيولوجي أن عملنا كفيلسوف وعالم المعرفة القانوني يمكن فهمه على أفضل وجه من خلال قراءته؛ إن كل جزء من عملنا يخدم في صقل الإحساس بالعقلانية العملية التي يجب أن توجه فهمنا لـ «العمل الصحيح» في مجتمع حديث وديمقراطي. بهذا المعنى، لن تكون أي نصيحة لقرائنا، تحت أي ذريعة، راضية عن مخططنا التاريخي الحيوي غير الكامل، حيث من الأفضل القراءة، والقراءة بعناية، والقراءة مع مراعاة الممارسة القضائية (وعن ظهر قلب). إقرأ بعناية وافعل ذلك متذكراً أن القانون يجب أن يخدمنا (وقبل كل شيء لا يتم استخدامه كأداة في الخضوع «المعياري» لأي شيء). هذه هي الطريقة الأفضل لفهم عملنا الفلسفي *iusphilosophique* والقانوني الأبستمولوجي.

(٧١) يقصد بجارن أنها ستكتب لاحقاً.

أما بالنسبة لنا، فلا يزال هناك قدر هائل من الأشياء التي يتعين تحليلها وتنفيذها وكتابتها. يبدو الطريق الذي قطعناه غير ذي أهمية بالنسبة لنا مقارنة بكل ما يتبقى علينا القيام به وفحصه ودراسته وتسجيله كتابةً.

كلمة أخيرة

إن القناعة تحل محل الكلمة الأخيرة التقليدية. هي قناعتنا، نجمنا في الملاحظة الفكرية، ودليلنا في فلسفة القانون أن نعرف أن القانون يجب أن يخدم الفرد في جوهره، وأن القانون يجب أن يخدم الأعضاء المتشاركين (الناس) في تطورهم وفي حرياتهم الحقيقية، وليس تغييرها، وليس مصادرتها.

بقدر ما تمثل الفلسفة ونظرية المعرفة القانونية أداة للعقل، فهي أداة فكرية منطقية من خلال خدمة القانون والعدالة ورغبتنا في العيش بحرية. لذلك، الأمر متروك لنا (الممارسين القانونيين والمنظرين) للعمل من أجل نظام قانوني يخدمنا بشكل كافٍ وصحيح وصادق، يحمينا (قدر الإمكان)، والذي يمكننا أن نعتبره جديراً فيما يتعلق بتوقعات الناس وانتظاراتهم (بحرية تامة) من القانون ومن النظام القانوني.

في النهاية، يتعلق الأمر بفهم أن «القانوني» ينتمي إلى الناس وأفضل طريقة لقياسه هي «حسب مقياسهم». إذا كان عالم

الأفكار يمكن أن ينبهر ويسكر، فإن عالمنا الحقيقي يعيدنا حتماً إلى كائنات من لحم ودم يسيرون في الشوارع، ويلعبون في الحدائق، عالم مليء بالجمال والقسوة، عالم غير كامل، حيث كلمة «الكمال» ليس لها أي معنى.



بعض مؤلفات بجارن ملكفيك

١ - الماركسية، فلسفة القانون، بازوكانيس نموذجاً، ترجمة الدكتور عبد العزيز راکاح، مراجعة الترجمة فاطمة أولولو، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢٢.

(i.e. Marxism, Philosophy and Law. The Pasukanis Case), translated by Dr. Abdul Aziz Rakah, translation review by Fatima Aloulou. Publishing House: Dar Alnahda Alarabia, Cairo (Egypt), 2022.

٢ - الحق والفعل التواصلي: التفكير مع هابرماس، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢١.

Habermas, Communicative Action and Legal Philosophy, translated by Samir B. Nasri Djouak and

Soundrous Chouar, Publishing House: Dar Alnahda Alarabia, Cairo, 2021.

٣- أبحاث في فلسفة القانون، ترجمة جورج سعد، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٢١.

٤- إيستمولوجيا القانون والقانون الحاصل، ترجمة مروان بوسيدا، دار النهضة العربية، ٢٠٢١.

Legal Epistemology and the paradigm of Already-Law], translation by Marwen Bouassida, Publishing House Dar Alnahda Alarabia, Cairo (Egypt), 2021.

٥- رهان الحداثة القانونية، ترجمة مروان بوسيدا، جورج سعد، عبد العزيز ركيف، عفيف عثمان، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢٠.

The challenge of Legal Modernity], editor Marwen Bouassidi (dir), translation by Marwen Bouassida, Georges Saad, Abdul Aziz, Rakif Afif Othmanet, Publishing House Dar Alnahda Alarabia, Cairo (Egypt), 2020.

٦- الحداثة القانونية في مواجهة تحدياتها، ترجمة مروان بوسيدا، جورج سعد، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٩.

Legal Modernity face of its challenges, editor Mar-

wen Bouassidi, translation by Marwen Bouassida et Georges Saad, Publishing House Dar Alnahda Alarabia, Cairo (Egypt), 2019.

٧- مقدمة في فلسفة القانون، ترجمة مرزان بوسيدا، جورج سعد، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٩.

٨- دراسة نظرية تطبيقية في ضوء القانون وأحكام المحاكم المصرية، بالاشتراك مع فخر عبد العظيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٧.

٩- التسامح والحداثة القانونية، ترجمة ناصر فتواكي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٦.

*Tolerance and legal modernity), translated by Nass-
er Fetouaki, Publishing House: Dar Alnahda Alara-
bia, Caire (Egypt), 2016.*

١٠- أعضاء على فلسفة القانون: إسهام في بناء مشروع قانوني حديث، ترجمة جورج سعد، دار النجوى والجمعية اللبنانية لفلسفة القانون، ٢٠٠٧.

١١- نصوص في فلسفة القانون، ترجمة جورج سعد، دار النجوى والجمعية اللبنانية لفلسفة القانون، ٢٠٠٥.



هذا الكتاب «بجارن ملكفيك: فيلسوف القانون، الإنتاج الأكاديمي، الإنسان» يشتمل على دراسة توليفية لأعمال الدكتور بجارن. غزارة إنتاجه اقتضت الاختصار والتوليف. كما يتضمن مقالة مطولة أراد بجارن أن يعبر فيها عن محطات في حياته ولا سيما حقبة دراسة القانون في باريس ولكنه غاص كعادته في تحاليل فلسفية قانونية متتهياً بخلاصة شبه رومنتيقية عن ضرورة أن تستعيد فلسفة القانون دورها في الارتقاء بالإنسان إلى مصاف الكرامات. دور القانون التقريب بين البشر لا استخدامه من أجل الاقتراب من مراكز السلطة وممارسة التخوية على الناس العاديين، فيما هؤلاء هم الذين يصنعون القانون لا الأساتذة. لا نجروا على تصنيف الفيلسوف بجارن ومن الصعب جداً الإمساك بهذا الأمر: هل هو وضعاني، واقعي وضعاني، مثالي، مسيحي، لا أدري.. موضوع صعب جداً وبمجرد الإفصاح عن هذه الصعوبة فأنتا نصفه شئنا أم أبينا: إنه فيلسوف قانون؛ نقطة على السطر. فيلسوف القانون لا يمكن تصنيفه، لا يمكن وضعه في خانة محددة. هذا عمل القارئ، هذا عمل التاريخ.

جورج مسعود

ISBN 978-614-401-497-4



9 786144 014974 >